

معونات الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية إلى كولومبيا
في إطار برنامج التحالف من أجل التقدم (١٩٦١-١٩٦٩)

دكتور

اسحق عزيز فريج موسي

قسم التاريخ - كلية الآداب

جامعة عين شمس

الملخص

تعد المعونات الاقتصادية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت باستخدامها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، وذلك في إطار سعيها لبناء علاقات متعددة مع دول العالم، معتبرة "دبلوماسية" المعونات" عاملاً مهماً من عوامل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وتعزيز أمنها القومي، وضمان هيمنتها وسيطرتها على العالم. وكان برنامج التحالف من أجل التقدم الذي أطلقه الرئيس جون كينيدي أحد أهم برامج المعونات الخارجية التي دشنتها الولايات المتحدة الأمريكية، بعد مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب، بهدف تحسين اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية لا سيما بعد انتصار الثورة الكوبية، وما كانت تبشر به من انتشار للفكر الشيوعي في أمريكا اللاتينية. وكانت كولومبيا ثاني أكبر متلقٍ لمعونات الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية في إطار برنامج التحالف من أجل التقدم خلال الفترة ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٩، وكانت تمثل أهمية خاصة داخله بعد أن اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية "واجهة" لهذا البرنامج، ونموذجاً لما يمكن أن تحدثه معوناتا الاقتصادية من فارق في تعزيز التنمية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية المتلقية لهذه المعونات إبعاداً لها عن الشيوعية.

United States Economic Aid to Colombia under the Alliance for Progress Program (1961-1969)

Economic Aid is one of the most significant tools of American Foreign Policy, initiated post-World War II in 1945, seeking to build multiple Relations with world countries. It considers "Aid Diplomacy" an important factor in preserving American strategic interests, strengthening U.S. national security, and ensuring its hegemony and domination over the world. The Alliance for Progress program launched by President John F. Kennedy was one of the prominent Foreign Aid programs launched by the United States, after the Marshall Plan for the Reconstruction of Europe after the war, with the aim of improving the economies of the Latin American countries, especially after the victory of the Cuban Revolution and the promising spread of communist thought in its backyard. Between 1961 and 1969, Colombia was the second largest recipient of American Aid in Latin America under the Alliance for Progress program, because it has a special importance to the program after the United States took it as a "showcase" for this program, and a model of how this American aid can make a difference in enhancing the Economic Development of Latin American countries receiving such Aid, to keep them away from the communism.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض التساؤلات؟

لماذا اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من كولومبيا دون غيرها من دول أمريكا اللاتينية واجهة للتحالف من أجل التقدم؟ ما الذي كانت تستهدفه من معدونها إلى كولومبيا؟ هل كانت معدونها تهدف إلى دعم عملية التنمية داخل كولومبيا كما أعلن التحالف من أجل التقدم أم خدمة لمصالحها ودعم النظام الحاكم في كولومبيا؟ ولماذا اشترطت الولايات المتحدة أن تخطو كولومبيا خطوات ملموسة في مسألة المساعدة الذاتية كشرط أساسي لتقديم القروض والمعدونات الاقتصادية لكولومبيا؟ لماذا تحولت الولايات المتحدة من التركيز على المساعدة الذاتية وقروض المشاريع إلى قروض البرامج لسد عجز الموازنة للحكومات الكولومبية؟ ولماذا استبدلت استراتيجيتها في تقديم المساعدات الاقتصادية المباشرة، ولماذا أشركت معها وكالات الإقراض الدولية مثل وكالة التنمية الدولية وصندوق النقد والبنك الدوليين في بعض المراحل في مفاوضاتها مع كولومبيا؟ هل أثرت حرب فيتنام على حجم معدونها ونوعيتها؟ وهل نجح برنامج التحالف من أجل التقدم في دعم جهود التنمية في كولومبيا؟

للإجابة على هذه التساؤلات سيتم تناول الموضوع من خلال العناصر التالية:

أولاً: سياسات معدونات الولايات المتحدة الأمريكية إلى كولومبيا منذ الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: كولومبيا وبرنامج التحالف من أجل التقدم.

ثالثاً: معدونات الولايات المتحدة الاقتصادية لحكومة ليراس كامارجو (ديسمبر ١٩٦١-

أغسطس ١٩٦٢)

رابعاً: إدارة كينيدي وبرنامج حكومة جويمو بالنسيا للإصلاح الاقتصادي (١٩٦٢-

١٩٦٣)

خامساً: إدارة جونسون والأزمة الاقتصادية والمالية في كولومبيا (١٩٦٦-1964)

سادساً: قروض الولايات المتحدة الأمريكية المقدمة إلى حكومة ليراس

ريستريبو (١٩٦٦-١٩٦٩).

سياسات معدونات الولايات المتحدة الأمريكية إلى كولومبيا منذ الحرب العالمية الثانية

اختارت الولايات المتحدة لنفسها في الغالب أن تسيطر دون أن تغزو أو تحتل أقاليم،

ودون أن تتورط في إدارة شؤون السكان الخاضعين للاحتلال، وما يترتب على ذلك من ثمن

طالما دفعته دول الاحتلال السابقة، بسبب الاستخدام المباشر للأداة العسكرية من أسلحة وجيوش. فقد فضلت الولايات المتحدة عليها الأداة الاقتصادية، بربط الشعوب بشبكة مصالحتها وأفكارها ومؤسساتها، ليظهر شكل جديد للاستعمار هو الاستعمار الاقتصادي^(١). وتعكس سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا استراتيجيتها في استخدام العلاقات الاقتصادية لتحقيق أهدافها، عندما تغلغت مصالح الولايات المتحدة في كولومبيا منذ استقلالها عن إسبانيا، ووقعت معها "اتفاقية عامة للسلام والصداقة والملاحة والتجارة" في أكتوبر ١٨٢٤^(٢).

وتوثقت عرى التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا إبان الحرب العالمية الثانية بعد سنوات من التوتر نتيجة دور الولايات المتحدة الأمريكية في اقتطاع قناة بنما^(٣). فقد توسطت وزارة التجارة الأمريكية في عام ١٩٤٠، في اتفاق بين بوجوتا ومجلس حماية حاملي السندات، الذي يمثل المقرضين الأجانب، لاستعادة ائتمان كولومبيا حتى تكون مؤهلة للحصول على معونات الولايات المتحدة^(٤). وأرسلت إدارة فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt آنذاك قروضاً من بنك التصدير والاستيراد Export-Import Bank بقيمة ١٠ ملايين دولار لتمويل برامج الأشغال العامة وتثبيت العملة^(٥). وحصلت كولومبيا على ١٢ مليون دولار لتطوير شبكات النقل. وأرسل بنك التصدير والاستيراد ١٥ مليون دولار أخرى إلى كولومبيا في عام ١٩٤٣ من أجل المشاريع الزراعية^(٦).

وكانت محاولة الولايات المتحدة مساعدة الحكومة الكولومبية على سداد مستحقات المقرضين الأجانب من خلال قروض أخرى بفائدة جديدة ليتم بها سداد القروض المتأخرة، القصد منها إدخال الحكومة الكولومبية في دوامة من القروض لتجعلها أسيرة سياستها، لا سيما أن كولومبيا كانت تمتلك موادًا خام وسلعًا استراتيجية كان السيطرة عليها يعد هدفًا استراتيجيًا لسد احتياجات المصانع الأمريكية. وبدا هذا واضحًا من حرص واشنطن على توقيع عقود للمواد الاستراتيجية مع كولومبيا مثل البلاتين^(٧) والمطاط^(٨).

وكان الاقتصاد الكولومبي قد تأثر بالحرب بشكل كبير. فقد انخفضت قيمة صادرات البن، وكان يمثل آنذاك المصدر الأساس للعملة الصعبة، ويشكل حوالي ٥٤٪ من إجمالي الصادرات الكولومبية، من ٨٨ مليون بيزو في عام ١٩٣٨ إلى ٧٤ مليون بيزو في عام ١٩٤٠^(٩). وبسبب هذه التقلبات في أسعار البن، وقعت كولومبيا على اتفاقية مؤتمر البن

الأمريكي الثالث التي أدت إلى استقرار أسعار البن، وحددت حصص الاستيراد الأمريكية. وبحلول عام ١٩٤٢، بلغت القيمة الإجمالية لصادرات البن الكولومبي حوالي ١٤٥ مليون بيزو. وظلت مستويات أسعار البن مرتفعة حتى نهاية الحرب^(١٠).

ومن ثم بدا واضحًا استخدام واشنطن الورقة الاقتصادية لإبقاء هيمنتها على كولومبيا، ولم تكن الاتفاقيات والمساعدات التي قدمتها خلال سنوات الحرب بقصد مساعدة البلاد على تجاوز أزمته الاقتصادية بقدر ما كان لتسهيل السبل أمام الحصول على المواد الخام الضرورية، وفتح الأسواق أمام تدفق رؤوس الأموال لضمان ازدهار اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية دون مراعاة مردود هذه الإجراءات على كولومبيا نفسها؛ فالولايات المتحدة لم تهتم بمساعدة كولومبيا على أن تكون دولة صناعية - وكانت تستطيع هذا - بقدر ما كانت تهتم بتكريس تبعيتها لاقتصادها.

وظلت كولومبيا تشعر بتداعيات الحرب العالمية الثانية على مدى سنوات. فقد ظل اقتصاد كولومبيا يعتمد على زراعة البن، مما جعلها عرضة لتقلبات الأسعار في السوق العالمية التي تهاوت إلى مستويات غير مسبوقة بعد الحرب نتيجة زيادة المعروض في السوق العالمية مع عودة المنتجين التقليديين المتلهفين لجني الأرباح؛ لذلك شهدت كولومبيا في عام ١٩٤٧ عجزًا تجاريًا قدره ٧١ مليون دولار. وبحلول عام ١٩٤٩ تراجع احتياطي كولومبيا من العملة الصعبة إلى ٧٠ مليون دولار فقط^(١١). ولم تقدم الولايات المتحدة آنذاك سوى القليل من المساعدات، واستجابت لطلب كولومبيا للمساعدة في عمليات إعادة الإعمار بمبلغ ١٠ ملايين دولار في شكل مساعدات اقتصادية^(١٢).

وبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٣ اقترب التعاون الاقتصادي بين البلدين من مستويات غير مسبوقة. فقد أرادت إدارة ترومان مكافأة بوجوتا على مشاركتها في حرب كوريا؛ حيث وقعت بوجوتا مع واشنطن في مارس ١٩٥١ اتفاقًا للمساعدة التقنية ضمن برنامج النقطة الرابعة بشكل يسمح بتحسين الطرق والسكك الحديدية وشبكات الري ومحطات الطاقة^(١٣)، ومعاهدة تجارية جديدة في نوفمبر ١٩٥١ لتحل محل المعاهدة التي انتهت مدتها في عام ١٩٤٩؛ وشكلت كولومبيا والولايات المتحدة لجنة لمتابعة تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية الذي اقترحتة لجنة كوري^(١٤). ووافق بنك التصدير والاستيراد على قروض لكولومبيا تقدر بحوالي ٥٠

مليون دولار، بما في ذلك ٢٠ مليون دولار لشراء القطن الأمريكي لصناعة النسيج في كولومبيا^(١٥).

ويأتي هذا من رؤية إدارة ترومان التي كانت تشدد على الحاجة إلى الاستثمار الخاص، بدلاً من تقديم المنح والقروض كحل لتخلف التنمية في أمريكا اللاتينية. وخبب هذا آمال العديد من الكولومبيين الذين توقعوا مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب على غرار مشروع مارشال، والحصول على السلع الرأسمالية الأمريكية، وهي عنصر ضروري في التحول إلى التصنيع. إلا أن واشنطن لم تعبأ بتذمرهم؛ فقد كانت وقتئذ على ثقة كاملة بأن أمريكا اللاتينية كانت في مأمن من صراعات الحرب الباردة، لذلك لم تكن للمنطقة أولوية في قائمة معونات الولايات المتحدة الأمريكية^(١٦).

واتسم موقف الرئيس أيزنهاور في بداية حكمه بالتناقض تجاه المعونات الخارجية؛ إذ على الرغم من حرصه على عدم إرهاب ميزانية دولته بتقديم المزيد من المعونات والقروض، ومحاولة التركيز على دعم الاستثمار الأجنبي الخاص في أمريكا اللاتينية باعتباره بديلاً عن تقديم الأموال الحكومية الأمريكية، إلا أنه كان يدرك أهمية تقديم المعونات الاقتصادية والقروض لمساعدة دول أمريكا اللاتينية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود. كما عدّ أيزنهاور ما أنفقته الولايات المتحدة على أمريكا اللاتينية هو "استثمار جيد" إذا أكد ولاء هذه الدول للولايات المتحدة في الحرب الباردة، لكنه كان يبحث عن حلول وطرائق أرخص لاحتواء الشيوعية في الدول النامية كلها عموماً^(١٧). ولخص أيزنهاور في رسالته إلى الكونجرس في مارس ١٩٥٤ سياسته الخارجية بقوله: نتمنى تقليل المساعدة وتشجيع الاستثمار وتوسيع التجارة^(١٨).

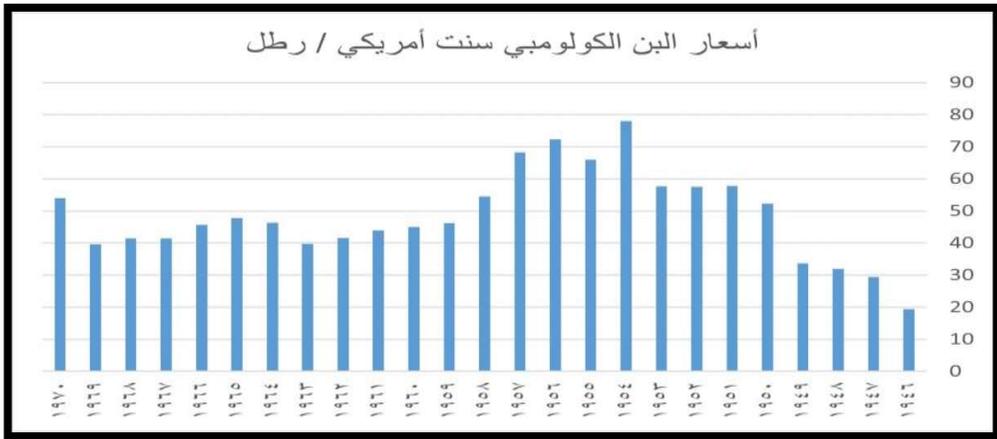
لقد ارتبط كل ما قدمته الولايات المتحدة من قروض ومساعدات اقتصادية لأمريكا اللاتينية إبان حكم أيزنهاور ارتباطاً مباشراً بمدى جهد الدول المتلقية للمساعدات في مقاومة الشيوعية في بلادها، وحماية المصالح والاستثمارات الأمريكية أكثر من دعم التنمية الاقتصادية. فالأمريكيون لم يقدموا منحاً أو قروضاً قط إلا وتوقعوا الحصول على المقابل، سواء أكان نفوذاً أم امتيازات. كما أنحصرت السياسة الأمريكية في دائرة تشجيع الاستثمار الخاص وتقديم القروض والمساعدات الاقتصادية كردة فعل، ولم تبادر إلى حل أي من

المشكلات الاقتصادية المزمنة التي عانتها دول أمريكا اللاتينية، ووقفت وراءها سياسات واشنطن بشكل مباشر وغير مباشر^(١٩).

وانعكس عدم ظهور تهديد شيوعي قوي في كولومبيا على حجم المعونات الأمريكية. فقد تلقت كولومبيا ٣ ملايين دولار في عام ١٩٥٤ من قروض بنك التصدير والاستيراد لمشاريع الطرق السريعة والاتصالات والمنسوجات، وقرض آخر من صندوق النقد بقيمة ٢٥ مليون دولار في ديسمبر ١٩٥٤^(٢٠). وخصص البنك الدولي ١٤ مليون دولار لتطوير الطرق السريعة، و ٨ ملايين دولار للمعدات الزراعية ، و ٤.٥ مليون دولار للمحطات الكهرومائية، و ٣١ مليون دولار لمشاريع السكك الحديدية. وبدا واضحًا توجهات إدارة أيزنهاور الاقتصادية ودور رأس المال الخاص في عملية التنمية في كولومبيا. فقد تمكنت الحكومة الكولومبية من جذب رؤوس الأموال وزيادة الاستثمارات الأمريكية الخاصة من ١١٧ مليون دولار في عام ١٩٤٣، إلى ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٥٦^(٢١).

لكن كل هذا لم يحل دون انهيار كولومبيا الاقتصادي. ففي العام ١٩٥٧، ومع تدهور الوضع المالي في كولومبيا نتيجة انخفاض أسعار البن^(٢٢)، طلب الرئيس "روخاس Rojas" من المسؤولين الأمريكيين خطة إنقاذ اقتصادية ضخمة كانت أمهه الوحيدة للبقاء في السلطة. إلا أن إدارة أيزنهاور لم تتحمس لتقديم المساعدة بعد معرفتها بخطة الحزبين الليبرالي والمحافظ في كولومبيا للإطاحة بالجنرال روخاس، ربما لضمان انتقال مضمون للسلطة بعيدًا عن استغلال الشيوعيين للاضطرابات لقفز على السلطة^(٢٣).

أسعار البن الكولومبي في الفترة ما بين (١٩٤٦-١٩٧٠)^(٢٤)



وإجمالاً كان التغيير في السياسة الاقتصادية تجاه أمريكا اللاتينية ضعيفاً عموماً خلال فترة رئاسة أيزنهاور الأولى؛ حيث قامت على ركيزتين أساسيتين هما استخدام أسلوب المكافأة لتحفيز الحكومات على تبني سياسات مناهضة للشيوعية، وقيام رأس المال الخاص بالدور الرئيس في التنمية. ولم يتضمن تقديم المساعدات والقروض أي شروط حول الأداء الاقتصادي. فقد كانت مسكنات مؤقتة ليس من أهدافها تحسين الأوضاع الاقتصادية، وتمويل مشاريع التنمية طويلة الأجل بقدر ما كانت ضمان المصالح وتكريس الهيمنة الاقتصادية، وتحسين صورة واشنطن.

وبعد سقوط حكومة روخاس، قام القادة الليبراليون والمحافظون بترجمة الهدنة بينهما إلى نظام سياسي عملي؛ حيث وقع زعيم الحزب الليبرالي ألبرتو ليراس كامارجو Alberto Lleras Camargo^(٢٥)، وزعيم حزب المحافظين، لوريانو جوميز Laureano Gomez على ميثاق "سيتجيس Sitges" في ٢٠ يوليو ١٩٥٧، اتفق فيه الطرفان على تشكيل حكومة الجبهة الوطنية على أن يكون الحكم بالتناوب بين الحزبين كل أربع سنوات لمدة ستة عشر عامًا، وتقاسم المناصب بالتساوي في أجهزة الدولة كافة وزيادة عدد مقاعد السلطة التشريعية في البرلمان والكونجرس وتقاسمها بين الحزبين، وزيادة عدد مجالس الإدارات المحلية في الأقسام والمناطق والعمل على إنهاء العنف والحرب الأهلية. وجرت الانتخابات الرئاسية في ٤ مايو ١٩٥٨ وأسفرت عن فوز كامارجو ليكون أول رئيس للجبهة الوطنية في كولومبيا^(٢٦). وبدأت إدارة أيزنهاور في ضخ المعونات لدعم حكومة الجبهة الوطنية -المنتخبة ديموقراطيًا- ومساعدتها في الوقوف على قدميها؛ للحيلولة دون استغلال الشيوعيين للأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد للوثوب على السلطة^(٢٧). وحصل بنك دي لا ريوبليكا Banco de la Republica في مايو ١٩٥٨ على ١٠٥ مليون دولار من مؤسسات الإقراض الأمريكية^(٢٨). وأرسلت واشنطن في يونيو ١٩٥٨ مساعدات مباشرة بقيمة ٧٨ مليون دولار لسد العجز في العملة الصعبة^(٢٩).

واتخذت حكومة كامارجو، من جانبها، العديد من الإجراءات لمواجهة الوضع الاقتصادي المتردي؛ فقامت بتخفيض الإنفاق الحكومي والنفقات العسكرية، وتعديل الهيكل الضريبي. واعتمدت بوجوتا إصلاحات نقدية وأخرى في مجال التبادل لتعزيز الائتمان الكولومبي في الخارج وجذب استثمارات جديدة. وأقر الكونجرس الكولومبي في ديسمبر

١٩٥٨ مشروع قانون الإصلاح الإداري لمواجهة الفساد وسوء التنظيم الحكومي. وشكّل الرئيس كامارجو اللجنة الوطنية للإصلاح الإداري لإعادة تنظيم مهام الحكومة وتسهيل عمليات التنمية الاقتصادية. واتخذت حكومة الجبهة الوطنية بعض الإجراءات للسيطرة على التضخم، وزيادة دخل الفرد، وخفض تكاليف المعيشة^(٣٠). وحاول كامارجو إعادة توزيع الأراضي على الكولومبيين من خلال طرح قانون الإصلاح الزراعي على الكونجوس الكولومبي في فبراير ١٩٥٩^(٣١).

ونجحت سياسات التقشف المالي التي اتبعتها الحكومة، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وضوابط الاستيراد، في تحقيق فائض في الموازنة قدره ٢٨.٥ مليون دولار بحلول نهاية عام ١٩٥٨، بعد أن كانت تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات قدره ١٢٠ مليون دولار في عام ١٩٥٧. لكن جاء وقف استنزاف العملة الصعبة على حساب تباطؤ النمو الاقتصادي، وخاصة في القطاع الصناعي. فقد ازداد الانتاج الصناعي خلال الفترة من ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٦، بنسبة ٣٦,٧٪. لكنه تراجع بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨، إلى ٥٪ ثم إلى ٣.٧٥ ٪ على التوالي. كما ارتفع معدل التوظيف في قطاع التصنيع بنسبة ٢٠٪ بين سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٧، لكن لم تحدث أي زيادة في قطاع التوظيف الصناعي طوال عام ١٩٥٨. ومن ثم بدا أن سياسة التقشف تضر باقتصاد البلاد^(٣٢).

ودفع هذا بالرئيس كامارجو إلى أن يطلب قرصاً بقيمة ٢٠٠ مليون دولار من صندوق قروض التنمية Development Loan Fund^(٣٣)، لتخفيف نتائج سياسات التقشف، والمساعدة في إعادة هيكلة وتنويع اقتصادات البلاد على المدى البعيد. إلا أن الحكومة الأمريكية رفضت الطلب متعللة بأنها تقوم فقط بتمويل "مشاريع فردية ذات أولوية كبرى"، ولن تقوم بتمويل برامج إنمائية شاملة^(٣٤). لكن حصلت كولومبيا على قروض بقيمة ٩١ مليون دولار من مقرضين آخرين^(٣٥). ومنح هذا المبلغ الاقتصاد الكولومبي متفناً كان في أمس الحاجة إليه، وبدأ في الوقت نفسه يتكيف مع سياسات التقشف. وكانت النتيجة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧٪ بينما حافظ ميزان المدفوعات على فائض قدره ٦١.٦ مليون دولار^(٣٦).

وهنا حاول كامارجو، كغيره من قادة أمريكا اللاتينية، الاستفادة من المخاوف التي أثارها الثورة الكوبية داخل إدارة أيزنهاور لتأمين مساعدات الولايات المتحدة لتنفيذ "برنامج

التممية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية" الذي كشف عنه النقاب في فبراير ١٩٦٠^(٣٧). وحصل كامارجو على دعم الولايات المتحدة لبرنامج الإصلاح الزراعي. وكان هناك تأكيد أمريكي على "صحة نهج" كولومبيا في توطين المزارعين في أراضي غير مأهولة بدلاً من إعادة توزيع الأراضي، ربما لأنه كان يتفق مع وجهة نظرها بالابتعاد عن فكرة نزع الملكية أو التأميم التي قد تطال مصالحها، كما كان من شأن دعمها أن يحدث تأثيراً هائلاً في جميع أنحاء القارة^(٣٨). وبالتالي كانت استجابة إدارة أيزنهاور للنداءات الكولومبية لتقديم المساعدات لإحتواء تأثيرات الثورة الكوبية، وتقديم كولومبيا باعتبارها نموذجاً لما يمكن أن تحدثه مساعداتها الاقتصادية في تنمية البلاد في ظل حكم ديمقراطي، لإبعادهم عن النموذج الكوبي.

وقد وجد الرئيس كامارجو في زيارته إلى واشنطن في أبريل ١٩٦٠ فرصة لا تعوض لتحقيق هدفين أساسيين، الأول: الحصول على الاعتمادات الخارجية اللازمة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية. ولا يقتصر هذا على زيادة المبلغ الإجمالي للمساعدات فحسب، بل يشمل أيضاً تغييراً أساسياً في نوع المساعدة؛ وذلك بالحصول على قروض عامة من شأنها السماح للحكومات بتطبيق التغييرات الهيكلية بدلاً من الحصول على الائتمان من البنوك الخاصة التي تتسم بالبطء الشديد والابتعاد عن المخاطرة. والآخر: تأكيد مدى أهمية الأسعار الخارجية لمنتجات كولومبيا التصديرية بالنسبة لشعبها. فقد احتاجت المنطقة، وبالتالي كولومبيا، إلى مزيد من تدخل الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية^(٣٩).

وقد حققت رحلة كامارجو أهدافها. فقد ضمن كامارجو تقديم الولايات المتحدة الدعم المالي لخطط التنمية في البلاد، وتحديداً الإصلاح الزراعي؛ حيث وافقت في يونيو ١٩٦٠ على طلب إجراء دراسة للمساعدة الفنية بشأن الإصلاح الزراعي في كولومبيا. وربما كانت الزيارة أحد دوافع أيزنهاور للإعلان في يولية ١٩٦٠ عن إنشاء "صندوق ائتمان التقدم الاجتماعي"، الذي ستقدم فيه الولايات المتحدة ٥٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع الصحة والتعليم والإسكان والإصلاح الزراعي. وفي المؤتمر الاقتصادي للبلدان الأمريكية الذي عقد في بوجوتا في سبتمبر ١٩٦٠، سلمت الولايات المتحدة معظم هذه الأموال إلى بنك التنمية الأمريكي Inter-American Development Bank^(٤٠).

وعكست هذه الإجراءات تبني إدارة أيزنهاور للتنمية الاقتصادية كأداة لمناهضة الشيوعية وحل مشكلة التخلف في المنطقة بعد أن أدركت أن ما وصلت إليه كوبا كان صورة مأساوية لما يحدث عندما لا يتماشى التقدم الاجتماعي مع التنمية الاقتصادية العامة؛ لذلك سعت إلى عدم تكراره مرة أخرى^(٤١). وغذى كامارجو هذه القناعة خلال زيارته عندما أكد على ضرورة تدخل الولايات المتحدة لتعزيز الإصلاح والتنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية حتى لا تضطر إلى اللجوء إلى الشيوعية وتظهر كوبا أخرى في المنطقة^(٤٢).

وكانت كولومبيا من أكبر المستفيدين من التحول في سياسات الولايات المتحدة؛ حيث وافقت في أغسطس ١٩٦٠ على تقديم ٧٠ مليون دولار في شكل قروض لدعم الإصلاح الزراعي، وسمحت للحكومة الكولومبية ببيع هذه الدولارات إلى المستوردين، والتي ستمول عائداتها عملية إعادة التوطين. وبذلك ساعد القرض في كل من برنامج كولومبيا الإنمائي وميزان مدفوعاتها. كما وافق صندوق النقد الدولي في شهر نوفمبر على ترتيب احتياطي بقيمة ٧٥ مليون دولار، وساعدت هذه الأموال الجديدة الرئيس كامارجو في تشكيل لجنة زراعية وطنية. ومن ثم بدت الحكومة الكولومبية، من خلال سن قانون الإصلاح الزراعي، مستعدة لتحقيق أول عنصر مهم في برنامج التنمية الاقتصادية في كولومبيا^(٤٣).

ومن ثم ارتبطت جهود أيزنهاور لزيادة المساعدات إلى أمريكا اللاتينية في نهاية عهده بالتطورات الإقليمية وحالة النهوض الثوري التي اجتاحت القارة، ووجود حكومة ثورية تبنت إجراءات أزجعت الولايات المتحدة كثيرًا، خصوصًا على صعيد ما اتبعته من سياسات اقتصادية هدفت إلى التحرر من قبضة الولايات المتحدة الخائفة، الأمر الذي رأى فيه أيزنهاور تحريضًا للدول الأخرى من أجل تبني السياسات نفسها، وهو ما اضطر إدارته إلى تبني برامج وسياسات بدا كثير منها محاولة لإرضاء اللاتينيين، وشراء ولاء بعض قادتهم، ولما تتبناه من سياسات اقتصادية ليبرالية، فكان استخدام القروض والمساعدات، كالعادة، وسيلة للضغط على الحكومات اللاتينية لتطبيق إصلاحات مالية تتفق مع برامج البنك وصندوق النقد الدولي الدوليين وسياساتهما؛ إصلاحات هي آليات استراتيجية الولايات المتحدة من أجل الاحتفاظ بالنفوذ الاقتصادي في تلك المنطقة، وإبعادها عن التوجه يسارًا أكثر من كونها محاولة من الولايات المتحدة لتحسين اقتصاديات هذه الدول، ومساندة جهود التنمية داخلها، فيما اعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على مدى استعداد الدول اللاتينية وقدرتها على

الانحناء لضغط الجارة الشمالية الكبرى. فهل سيكون برنامج التحالف من أجل التقدم امتدادًا لهذه السياسة، وهل ستحتج كولومبيا لضغوط الولايات المتحدة لتبني الإصلاحات التي يوصي بها البنك الدولي وصندوق النقد مقابل الحصول على معونات الولايات المتحدة؟

كولومبيا وبرنامج التحالف من أجل التقدم Alliance for Progress^(٤٤)

مع تولي جون كينيدي رئاسة الولايات المتحدة وطرحه رؤى جديدة بشأن سياستها، ولا سيما تجاه أمريكا اللاتينية، بدا في الأفق أن التغيير الحقيقي للسياسة الاقتصادية سيدخل إطار التنفيذ، وأن الرئيس الجديد وما حمله من فكر جديد سينعكس على مواقف الولايات المتحدة وسياساتها تجاه مسألة التنمية الاقتصادية للدول اللاتينية. بيد أن الأمر تعدى مجرد تولي رئيس جديد بأفكار جديدة، بل إن تزامن ذلك مع تصاعد شعبية الثورة الكوبية والمد الثوري في القارة، عمومًا، ما فرض على كينيدي وإدارته، منذ اليوم الأول، ضرورة تغيير أداء حكومته الاقتصادي تجاه جيرانها الجنوبيين. ولذلك ارتكزت سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية إبان إدارة كينيدي على تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية والتقنية إلى أمريكا اللاتينية، وفق ما سمي برنامج التحالف من أجل التقدم، في محاولة لمنع تكرار التجربة الكوبية، وردع الحكومات اللاتينية عن محاولات التعاون الاقتصادي مع دول الكتلة الشيوعية. وتجسد هذا المشروع في قرار كينيدي بإنشاء قوة عمل أمريكا اللاتينية Latin American Task Force التي اقترحت، من خلال اتباع نهج نظرية التحديث، تحريك المجتمعات ما قبل الصناعية نحو المجتمعات الصناعية من خلال تشجيع التنفيذ المتزامن للبرامج الاجتماعية والنمو الاقتصادي والإصلاحات السياسية. وقد أكد تشخيص المجموعة أن معظم المنطقة، ولا سيما دول أمريكا الجنوبية الأكبر حجمًا، التي كانت تتمتع بطبقة وسطى متنامية، وقاعدة صناعية مهمة، وطموحات ديمقراطية، قد استوفت بالفعل شروط مرحلة ما قبل الانطلاق. وكان المطلوب إعطاء المنطقة الدفعة اللازم لتحقيق هذه القفزة إلى الأمام من خلال الاستثمار في الصناعة، ودعم الإصلاح الزراعي، وتمويل البرامج الاجتماعية، وتعزيز النظم الديمقراطية. وسوف تستند هذه السياسات إلى صعود الطبقة الوسطى الحضرية التي قد تكون بمثابة العنصر الرئيس في عملية التحديث الاقتصادي، وإعادة التوزيع الاجتماعي، والتحول الديمقراطي^(٤٥).

ومن تشخيص فريق عمل أمريكا اللاتينية وتوصياته انبثق برنامج التحالف من أجل التقدم^(٤٦)، الذي أعلنه كينيدي في ١٣ مارس ١٩٦١ أمام دبلوماسيي أمريكا اللاتينية الذين اجتمعوا لهذه المناسبة في البيت الأبيض؛ حيث طرح كينيدي اقتراحه لخطة تنمية عشرية لأمريكا اللاتينية - تُطبق على مدى عشرة أعوام^(٤٧). وأكد كينيدي في إعلانه ضرورة تعاون الدول اللاتينية مع الولايات المتحدة في تحقيق ما دعاه الأهداف المشتركة^(٤٨). وكان هذا يعنى أن تنفيذ كل دولة لاتينية برنامجًا لـ "المساعدة الذاتية" سيكون الشرط الرئيس لحصولها على مساعدة الولايات المتحدة. وانبثق هذا الطرح من قناعات كينيدي الشخصية؛ حيث كان ينقد تصور العالم للولايات المتحدة ولقدرتها على فعل كل شيء، مؤكدًا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل منقبل الولايات المتحدة لمشكلات العالم كلها^(٤٩).

وفي أغسطس ١٩٦١، أقر ميثاق "بونتا ديل إيستي Punta del Este"، الذي تضمن بنود التحالف من أجل التقدم، وجاء فيه تعهد الولايات المتحدة بتقديم قروض عامة تفوق مليار دولار من الإسهام في تقدم أمريكا اللاتينية الاقتصادي والاجتماعي خلال العام الأول من البرنامج، مع ملاحظة أن حجم الأرباح التي كانت الولايات المتحدة تحققها سنويًا من استثماراتها في أمريكا اللاتينية فاق هذا الرقم بكثير^(٥٠).

وفرضت الولايات المتحدة قيود سياسية واقتصادية حددت نوعية المتلقين لمخصصات البرنامج، وفرضت دفع معظم هذه المخصصات في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، مع توجيه هذه القروض أو التسهيلات إلى صناعات تديرها احتكارات أمريكية، وتعهد مستلميها بإنفاق جزء كبير من هذه المخصصات على برنامج الغذاء من أجل السلام الذي كان في حقيقته، ترويجًا لمبيعات المنتجات الزراعية الأمريكية، فضلًا عن أن الولايات المتحدة وعدت بتقديم ٢٠ مليار دولار في غضون عشرة أعوام، لكنها لم تحدد أن يكون هذا المبلغ أموالاً عامة وحسب، بل قررت أن يدخل رأس المال الخاص فيه على شكل قروض^(٥١).

وبدا برنامج التحالف إعلانًا من إدارة كينيدي تلتزم الولايات المتحدة بموجبه مساعدة الشعوب اللاتينية في إنجاز التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق رغباتها في مجتمعات ديمقراطية. كما بدا التحالف خطوة مكتملة ومتوجة لما سبق أن اتخذه أيزنهاور في نهاية عهده لدعم التعاون بين الدول الأمريكية الذي تمثل في إنشاء بنك التنمية للدول

الأمريكية، وإجازة «قانون بوجوتا»، وهو ما عدّه الرئيس الكولومبي كامارغو أكثر من مجرد آليات دبلوماسية، فهو الإقرار النهائي لسياسة نتجت من إيمان جماعي عميق^(٥٢). وتمثلت رؤية كينيدي لإنجاح البرنامج في ألا يعتمد على التنمية الاقتصادية وحسب، بل أن يتضمن أيضًا محتوى سياسي وقاعدة فكرية، إضافة إلى برنامج قوي للتنمية الاقتصادية؛ فالمشكلات الاقتصادية الخطرة التي واجهتها أمريكا اللاتينية كانت تقتضي أن ينظر إليها ضمن سياق سياسي أوسع، فهي لم تكن مسألة إشباع حاجات ورفع مستويات المعيشة المادية وحسب، وإنما الأكثر أهمية في شأنها أن يمثل البرنامج آمال كل من النخب والجماهير وتطلعاتها من أجل الحصول على ولاء المجتمعات اللاتينية بمكوناتها النخبوية والشعبية^(٥٣).

ورأى مسؤولو إدارة كينيدي أن مناهضة الشيوعية لن تتجح إلا عندما تتحسن الاقتصادات الأمريكية اللاتينية من خلال ضخ المزيد من أموال المساعدة الأمريكية لتسريع عملية التنمية، لأن المنطقة كانت تمر بمرحلة شكّل الفقر المدقع والحكم القمعي أهم سماتها؛ لذلك كان على حكومة الولايات المتحدة، وهي تسعى إلى تحسين اقتصاد الدول النامية، أن تضمن أيضًا الانتقال السلس من الديكتاتوريات إلى الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا، وهي معادلة وجدها مسؤولو إدارته غاية في الصعوبة، لكنهم أيقنوا أن أولى الخطوات لتحقيق هذه المعادلة هي جذب الرأي العام اللاتيني من خلال الدفع بكميات ضخمة من المعونة الاقتصادية عبر برنامج التحالف من أجل التقدم، حتى لا يجذب اللاتينيون إلى استنساخ النموذج الكوبي من أجل تحسين أوضاعهم^(٥٤).

وبالنظر إلى أن التحالف من أجل التقدم كان السبيل للولايات المتحدة لتقديم بديل موثوق به للتغيير الاجتماعي مقابل النموذج الذي يقدمه الاتحاد السوفيتي؛ فكان لا بد من البرهنة على أن البرنامج كان ناجحًا ومقبولًا من دول أمريكا اللاتينية. وبإظهار استعدادها الواضح لتلبية المتطلبات والمشاركة بقوة في البرنامج، أصبحت كولومبيا مختبرًا لواحد من أكثر أشكال التدخل الاقتصادي كثافة من جانب الولايات المتحدة؛ حيث كانت كولومبيا ثاني أكبر متلقي لمعونات الولايات المتحدة بعد البرازيل وعلى قدم المساواة مع تشيلي^(٥٥).

جاء هذا في وقت كانت تجتاح فيه أمريكا اللاتينية حالة من عدم الاستقرار. فقد كانت الانقلابات العسكرية في الأرجنتين وبيرو، وتغيير الحكومة في البرازيل، والجمود الذي أصاب تشيلي في عهد الرئيس فراي Frei، سبباً في جعل واشنطن غير متفائلة بشأن تقدم البرنامج في المنطقة؛ فالبلدان التي أظهرت الإرادة والقدرة، مثل فنزويلا والمكسيك، لم تكن في حاجة إلى معونات الولايات المتحدة لإجراء الإصلاحات؛ ومن ثم ظهرت كولومبيا باعتبارها الدولة الكبرى الوحيدة في أمريكا اللاتينية التي تحتاج إلى المعونة، ويمكن أن تكون فعالة. ثم أصبحت كولومبيا "الواجهة" للتحالف من أجل التقدم^(٥٦) بحكم ثلاثة عوامل، وهى:

أولاً، صاغت كولومبيا منذ عشرينيات القرن العشرين، وبعد تخطي قضية فقدان بنما، ما يسمى بمبدأ "الاتجاه نحو الشمال Respite Polum"، الذي بمقتضاه يمكن خدمة المصالح الكولومبية على نحو أفضل إذا حافظت البلاد على موقف ثابت من الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة. وتوثقت عُرى هذا التحالف عندما أرسلت كولومبيا كتيبة للقتال إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الكورية^(٥٧). كما عملت الحكومات الكولومبية طوال الخمسينيات على تلبية متطلبات المنظمات المالية الدولية والأمريكية للوصول إلى الائتمان الخارجي. وقادت كولومبيا العديد من المبادرات لإدانة كوبا وعزل نظام كاسترو عن المنطقة؛ لذلك كانت الدوائر الأمريكية تنظر إليها على أنها حليف قوي في مكافحة الشيوعية^(٥٨).

ثانياً: وضعت كولومبيا نصب أعينها، تحت قيادة ليراس وحكومة الجبهة الوطنية، الحاجة إلى إجراء إصلاحات بعيدة المدى لتعزيز عملية التصنيع في إطار نموذج استبدال الواردات من جهة، ومن ناحية أخرى تحقيق السلام في البلاد بعد عقد من المواجهة السياسية العنيفة^(٥٩).

وأخيراً: كانت مصلحة إدارة كينيدي هي التي دفعتها إلى اختيار كولومبيا باعتبارها "حالة استعراض" لسياسة المعونات التي تنتهجها في التعامل مع أمريكا اللاتينية^(٦٠). ففي مواجهة الصعوبات التي كانت تعترض تطبيق التحالف من أجل التقدم، والبدء في تحقيق النتائج، سواء على المستوى المحلي أو في بلدان أمريكا اللاتينية، قررت الولايات المتحدة تركيز جهودها على البلدان التي قد توفر الاستقرار النسبي والموثوقية اللازمة لتنفيذ البرنامج وتعزيز التنمية الاقتصادية. وكانت كولومبيا آنذاك تتمتع بقطاع خاص قوي ونخبة ليبرالية نسبياً، ولم تتفوق على قاعدتها الصناعية سوى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك^(٦١).

وإذا كانت دوافع الولايات المتحدة لإرسال المعونات إلى تشيلي والبرازيل ذات صبغة سياسية واستندت إلى الحاجة إلى دعم قادة إصلاحيين مقربين من واشنطن، إما للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، فقد كان الهدف الأساسي في حالة كولومبيا أن تكون مختبر يعكس نجاح برنامج التحالف من أجل التقدم في مساعدة البلاد على أحدث نمو ذاتي مستقل ودفعها للأمام كي تصل إلى مصاف الدول الحديثة المتطورة^(٦٢).

وكانت كولومبيا من الفاعلين الأساسيين في تشكيل منظمة الدول الأمريكية^(٦٣)، وفي صياغة التوجهات التي تبنتها دول أمريكا اللاتينية كأساس للتحالف من أجل التقدم. فقد تبنى "ليراس" مبادرة الرئيس البرازيلي كوبيتشيك Kubitschek عن عملية عموم أمريكا، أي وحدة الدول الأمريكية، باعتباره حلاً لمشكلات القارة وتفعيل التكتل القاري على صعيد العمل الأمريكي المشترك لإزالة سوء التفاهم بين دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، وتعاون الأخيرة في برنامج تموي شامل وطويل المدى^(٦٤)، بينما ترأس الرئيس الكولومبي الأسبق ألفونسو لوبيز بوماريخو Alfonso López Pumarejo لجنة الواحد والعشرين^(٦٥)، وكان وزير المالية الأسبق هيرناندو أجوديلو Hernando Agudelo أحد أعضاء لجنة الحكماء التسعة، وترأس كارلوس سانتاماريا Carlos Santamaría^(٦٦) اللجنة الأمريكية المشتركة للتحالف من أجل التقدم^(٦٧). وتزامن تطبيق برنامج التحالف مع وجود حكومات الوحدة الشعبية في السلطة في كولومبيا.

المعاونات الأمريكية الاقتصادية لحكومة ليراس كامارجو (ديسمبر ١٩٦١ - أغسطس

١٩٦٢)

كان كامارجو أول رئيس في حكومة الجبهة الوطنية؛ وكانت رؤيته وقيادته تشكل مرحلة حاسمة في تنفيذ التحالف من أجل التقدم في كولومبيا وعلى مستوى نصف الكرة الغربي. فقد كان كامارجو أحد أكثر القادة المناهضين لكاسترو وللشيوعية، وأقوى المؤيدين للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، وعمل على دفع حكومات أخرى في أمريكا اللاتينية إلى تبني أهداف الولايات المتحدة فيما يتعلق بسياساتها الكوبية. وهذا الدعم الكولومبي لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية زاد من استعداد واشنطن لتقديم معونات كبيرة^(٦٨).

وشكل قرار كينيدي بزيارة بوجوتا في ١٧-١٨ ديسمبر ١٩٦١ رمزاً قوياً للأمال المبكرة التي علقتها الولايات المتحدة على كولومبيا بالنسبة للتحالف من أجل التقدم^(٦٩). فقد وضع

كينيدي خلال زيارته حجر الأساس لمشروع "Ciudad Techo"، وهو أحد أبرز مشاريع الإسكان التي كان يقوم بتمويلها برنامج التحالف، تعبيراً عن دعم الولايات المتحدة ورعايتها للمشاريع العمرانية كافة^(٧٠). ووعد كينيدي ببذل جهود أمريكية مكثفة لتطوير اقتصادات أمريكا اللاتينية وتحويلها إلى دول صناعية، من خلال تقليل الاعتماد على المواد الخام وتضييق الفجوة النسبية بين البلدان الصناعية الغنية ودول أمريكا اللاتينية^(٧١). ومن ثم بدأ أن تركز كينيدي الأساسي ينصب على تعزيز التنمية الاقتصادية والترويج للتحالف من أجل التقدم.

وكان أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ ففي خلف الأبواب المغلقة، كان محور الاجتماع بين كامارجو وكينيدي منصباً بشكل أساسي على الاجتماع القادم لمنظمة الدول الأمريكية بشأن كوبا، ولم يناقشا أي أمور خاصة ببرنامج التحالف من أجل التقدم، ولا القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، لدرجة أن المسؤولين الأمريكيين حذروا ليراس صراحةً من إثارة موضوع المساعدات الأمريكية لحل مشكلة ميزان المدفوعات في كولومبيا. لكن تظل الحقيقة أن المسؤولين الكولومبيين الوحيدة الذين انضموا إلى ليراس في اجتماعاته مع الرئيس الأمريكي كانوا وزير خارجيته، ووزير المالية، ومدير إدارة التخطيط الوطني، وكانت تشير إلى وجود أمل كولومبي في مناقشة الأزمة الاقتصادية التي تم بها كولومبيا، ودور الولايات المتحدة في حلها^(٧٢).

ولم يخيب كامارجو توقعات كينيدي. فقد أسهمت حكومته بدور رئيس في تأمين أغلبية الثلثين في اجتماع وزراء خارجية الدول الأمريكية الذي عقد في بونتا ديل استي في يناير ١٩٦٢ بعد أن تمكن وزير خارجية كولومبيا من إقناع أوروغواي بدعم قرار استبعاد كوبا من منظمة الدول الأمريكية. وبعد ساعات من التصويت على القرار، كتب كينيدي إلى كامارجو يشكره على الإسهام بهذا الدور في نجاح المؤتمر^(٧٣).

ومن ثم أسهم الرئيس كامارجو في تحقيق نصر دبلوماسي حاسم للولايات المتحدة في سياستها تجاه كوبا، وربما اعتقد أنه عامل أساسي في ضمان المعونات الاقتصادية الأمريكية الحيوية لرفاهية بلاده. لكن ستنبت الأحداث خطأ توقعاته فيما يتعلق بمدى استعداد واشنطن لتقديم هذه المعونات. فقد ساعد كامارجو في تنظيم إطلاق التحالف من أجل التقدم، وعملت حكومته من أجل الحصول على المعونة الأمريكية من خلال البرنامج الجديد. وبدأت هذه

العملية على الفور بعد بونتا دل إستي، عندما وافقت كولومبيا على تنسيق القروض الدولية من خلال مجموعة من المقرضين الأجانب تسمى "المجموعة الاستشارية Consultative Group". وتألفت هذه المجموعة من البنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ودائني الولايات المتحدة من القطاع الخاص والدائنين الحكوميين الأوروبيين^(٧٤). وقد وجد المسؤولون الكولومبيون أن مشاركتهم مع المجموعة الاستشارية تتوافق مع أهداف المساعدة وشروطها من خلال التحالف من أجل التقدم. فمن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على علاقة بلادهم مع المقرضين الأجانب، اعتقدوا أن كولومبيا تفي بالنص الوارد في ميثاق بونتا ديل إستي الذي يدعو حكومة بلادهم إلى الانخراط في إنشاء أو تعزيز آلية برامج التنمية الطويلة الأجل، وتوقعوا أن يمثل الفريق الاستشاري بداية نوع جديد من التعاون الدولي "تتمكن فيه كولومبيا من الحصول على قروض أجنبية من دون "الشروط والأحكام" التقليدية المرفقة^(٧٥).

وسعت كولومبيا أيضًا إلى تلبية مطلب ميثاق بونتا ديل إستي الذي كان يدعو إلى وضع برامج شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد كشف كامارجو، بعد أيام من زيارة كينيدي إلى بوجوتا، النقاب عن نسخة جديدة من برنامج التنمية الذي تنفذه حكومته أطلق عليه اسم الخطة العشرية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد دعت الخطة إلى استثمار ١٠.٥ مليار دولار على مدى الفترة المتبقية من الستينيات لتنويع صادرات السلع الأساسية وزيادة الإنتاج الصناعي، ويأتي الجزء الأكبر من التمويل المقترح من البرامج والإعانات الحكومية؛ ولذلك توقعت الخطة أن تعاني كولومبيا من عجز في ميزان المدفوعات على الأقل خلال السنوات الأولى من البرنامج. ولتغطية هذا العجز في العملة الصعبة، اشترطت الخطة أن يأتي ١٠٪ من هذا التمويل، أو ١.٥ مليار دولار، من مقرضين أجانب؛ لذلك سعت الخطة إلى استمالة الولايات المتحدة لتقديم هذه الأموال من خلال إجراء تغييرات اقتصادية هيكلية ترضي واشنطن. فلم يقتصر الأمر على تجنب أي مقترحات تتعلق بمصادرة الممتلكات وإعادة توزيعها، بل دعت أيضًا إلى أن تقوم كولومبيا بتمويل الغالبية العظمى من البرنامج تمويلًا ذاتيًا^(٧٦). وأشارت التقديرات إلى أن خطة التنمية الكولومبية كانت تتطلب تدفقًا صافيًا لرأس المال الأجنبي بقيمة ٢٠٠ مليون دولار سنويًا، تسهم الولايات المتحدة بنسبة ٥٠٪ منها. كما أشار الدعم الأمريكي إلى أن توفير مساعدات خارجية لكولومبيا من

جانب أعضاء آخرين في المجموعة الاستشارية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير سيخضع لدعم واشنطن واستمرارية المساعدات^(٧٧).

وكانت كولومبيا أولى دول أمريكا اللاتينية التي تضع خطة شاملة للتنمية الوطنية في إطار برنامج التحالف من أجل التقدم، وتقدمها إلى لجنة الحكماء لمراجعتها والموافقة على تمويلها^(٧٨). وقد خلص البنك الدولي للإنشاء والتعمير ولجنة الحكماء إلى إمكانية تحقيق أهداف الإنتاج ومستويات الاستثمار التي يطمح البرنامج إلى تنفيذها، وشجعا على تشكيل ائتلاف من الحكومات المعنية والوكالات الدولية لاستعراض احتياجات كولومبيا من التمويل الخارجي للمشاريع الإنمائية وتنسيق الأنشطة الائتمانية حول أهداف الخطة. وقد تم تنفيذ برنامج التحالف من أجل التقدم في كولومبيا من خلال مكونين رئيسيين هما برنامج القروض وبرنامج الإصلاح. وقامت الولايات المتحدة بتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومات الكولومبية المتعاقبة بشأن هذين العنصرين حتى تقرر مواصلة برنامج دعم التنمية الاقتصادية^(٧٩).

وحتى مع ضغط كامارجو من أجل تقديم معونات لمشاريع التنمية في بلاده، فقد اكتسبت الحاجة إلى معونات اقتصادية عاجلة أهمية أكبر لحل مشكلة عجز ميزان المدفوعات في كولومبيا، وبلغ ١٢٣ مليون دولار بحلول نهاية عام ١٩٦١^(٨٠). كما لم ترق المجموعة الاستشارية إلى مستوى التوقعات التي عقدها المسؤولون الكولومبيون. فبدلاً من تنسيق صرف قروض طويلة الأجل لكولومبيا، أصدر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقريراً نيابة عن المجموعة، وخلص إلى أن المشكلة الاقتصادية الأبرز التي تواجهها كولومبيا تتلخص في سعر الصرف الثابت. واشتروا على الحكومة الكولومبية توحيد سعر صرف العملة قبل توجيه أي قروض من المجموعة، وهو ما كان يعني تخفيض فعلي لقيمة البيزو الكولومبي^(٨١).

وكان من شأن هذه التدابير بالفعل أن تعيد التوازن إلى الاقتصاد الكولومبي، إلا أنها قد تسبب أيضاً في ارتفاع سريع في تكلفة المعيشة. أي أن الحكومة الكولومبية كانت تسعى إلى رفع مستوى المعيشة من خلال مشاريع التنمية، في حين كان الفريق الاستشاري يطالب باتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي على المدى القصير إلى انخفاض مستوى معيشة معظم الكولومبيين؛ لأنها في جزء منها تتوافق والمعايير المطلوبة من هذه المؤسسات المالية الدولية

للترويج للاقتصاد الرأسمالي الحر، وفي الجزء الآخر كانت أحد أدوات التحكم في الاقتصاد الكولومبي وتوجيهه.

ومع تدهور الأوضاع المالية في البلاد، وانقطاع القروض من المقرضين الدوليين الآخرين، طلبت الحكومة الكولومبية من الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٦١ قرضًا بقيمة ١٢٠ مليون دولار من خلال برنامج التحالف من أجل التقدم للمساعدة على سد العجز في ميزان المدفوعات^(٨٢). وكان هناك ما يشفع للمسؤولين الكولومبيين في توقعاتهم بشأن قبول الولايات المتحدة نداءاتهم من أجل المساعدة. فقد اتبعت الحكومة الكولومبية سياسات للتشفير الحكومي لأكثر من ثلاث سنوات. لكن استمر العجز التجاري في النمو، على الرغم من هذه التخفيضات الكبيرة في الإنفاق الحكومي وفي الواردات. ولم يكن السبب وراء هذا الوضع أي سياسات مالية خاطئة طبقتها الحكومة، وإنما يرجع في الأساس إلى التحولات التي طرأت على سوق البن العالمية وتسببت في انخفاض الأسعار^(٨٣). وقامت الحكومة الكولومبية بصياغة برنامجها التنموي الوطني ليتوافق مع أهداف التنمية الاقتصادية التي تبنتها الولايات المتحدة بالسعي إلى اتخاذ إجراءات للنمو الاقتصادي من أجل التخفيف من حدة عدم المساواة ورفع مستوى المعيشة لتجنب الاضطرابات السياسية. كما كانت كولومبيا واجهة للتحالف من أجل التقدم وحليفًا رئيسًا للولايات المتحدة، والمساند الأقوى لجهود الولايات المتحدة لعزل كوبا في نصف الكرة الغربي.

بيد أن المناشادات الكولومبية للحصول على مساعدة الولايات المتحدة لم تلق آذانًا صاغية؛ حيث انحاز المسؤولون فيها إلى استنتاج المجموعة الاستشارية أن جهود "المساعدة الذاتية" التي تبذلها كولومبيا غير كافية. وأشار سفير الولايات المتحدة في لقائه بالرئيس كامارجو في يناير ١٩٦٢ إلى أن تطبيق إصلاحات مالية ونقدية ملموسة كان السبيل الوحيد لتحسين أداء الاقتصاد الكولومبي، وأكد مجددًا على توصية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضرورة إلغاء سعر الصرف الثابت للعملة^(٨٤).

ومن ثم بدا واضحًا أن حكومة الولايات المتحدة لا ترفض فقط تقديم المساعدات التي طلبتها كولومبيا، لكن التأكيد أيضًا على أن أي مساعدة من خلالها قد تتلقاها كولومبيا سيرافقها شروط محددة. فقد نقل سفيرها فريمان Freeman للرئيس كامارجو في ٣٠ يناير ١٩٦٢، صعوبة موافقة حكومتها على طلب كولومبيا وفق أطر التحالف من أجل التقدم؛

لأنها على استعداد لتمويل مشاريع تنمية محددة مثل المدارس والإسكان، وتتجنب تقديم أي قروض لحل أي قضايا اقتصادية أخرى مثل مشاكل ميزان المدفوعات. فقد كانت الولايات المتحدة تخشى من أن تشكل المساعدة في سد العجز في ميزان المدفوعات الكولومبي سابقة سيئة، وقد تشجع دولاً أخرى على "عدم الوفاء بمعايير المساعدة الذاتية الحيوية" في إطار التحالف. وألقى السفير باللائمة في عجز ميزان المدفوعات على السياسات المالية والنقدية الكولومبية "المتراخية"، وحذر من أنه سيتعين على الحكومة الكولومبية اتخاذ كل خطوة ممكنة لحل مشكلة عجز ميزان المدفوعات (٨٥).

وفي مواجهة إما القبول بالتدهور الاقتصادي الوشيك للبلاد أو الموافقة على اتخاذ المزيد من تدابير "المساعدة الذاتية"، اختار كامارغو الرضوخ لمطالب واشنطن؛ فأوصى سفير الولايات المتحدة بتقديم قرضاً بقيمة ٩٠ مليون دولار. لكن وزير خارجيتها راسك Rusk أعلن في فبراير ١٩٦٢ استعداد الحكومة الأمريكية لتقديم ٣٠ مليون دولار فقط خلال النصف الأول من عام ١٩٦٢. واقترح راسك تخفيض حصة الحكومة الكولومبية من الواردات واستخدام احتياطياتها من العملات الصعبة لتغطية العجز في ميزان المدفوعات. وكان من رأي راسك أن هذا البرنامج من شأنه أن يُمكن كولومبيا من تجاوز الفترة الانتخابية في ظروف مالية مواتية، وسيمهد السبيل لمزيد من الإصلاحات الأساسية -إصلاح سعر الصرف اللازمة بعد ذلك- لوضع اقتصادات كولومبيا الداخلية والخارجية على أساس سليم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفعالة (٨٦). بمعنى أنه كان على كولومبيا أن تثبت جدارتها المالية والنقدية من أجل الحصول على مساعدات أخرى من الولايات المتحدة.

ووجه إعلان الولايات المتحدة في مارس ١٩٦٢ عن تقديم قرض إلى تشيلي بقيمة ١٢٠ مليون دولار ضربة أخرى للحكومة الكولومبية. فقد كان نفس المبلغ الذي طلبته كولومبيا، ومخصص لمساعدة تشيلي في حل مشكلتها المتعلقة بميزان المدفوعات، ولم يكن رئيسها على نفس مستوى تعاون الرئيس كامارغو مع الولايات المتحدة؛ حيث عارض جهود كولومبيا والولايات المتحدة لطرد كوبا من منظمة الدول الأمريكية، كما رفض توصيات الولايات المتحدة بمتابعة الإصلاحات الاقتصادية "للمساعدة الذاتية" داخل تشيلي (٨٧).

وفي واقع الأمر أن موقف الولايات المتحدة من طلب كولومبيا للمساعدات جاء من واقع المناقشات الداخلية الأوسع حول الهدف من التحالف من أجل التقدم والمشكلات التي

كانت تواجهه. فقد كانت الولايات المتحدة في حاجة إلى التحول من القروض السياسية إلى قروض التنمية بناءً على ما تحرزته هذه الدول من تقدم في برامج الإصلاح الاقتصادي، والابتعاد عن معالجة مشاكل قصيرة الأجل المتمثلة في مشكلات دعم ميزان المدفوعات ودعم الموازنة التي لا يدعمها البرنامج. فقد كانت إحدى مهام الولايات المتحدة في هذا البرنامج مساعدة هذه الدول في إعداد برامج التنمية وتنفيذها، وهو ما سيغني هذه الدول عن طلب المساعدات على المدى البعيد. ومن هنا أرادت الولايات المتحدة أن تضرب بكولومبيا المثل حتى تردع غيرها من الدول لطلب من هذا النوع من المساعدات، خاصة وأن التقارير الواردة من كولومبيا - على الرغم من تصنيفها على أفضل دول أمريكا اللاتينية في الالتزام بمعايير التحالف في بند المساعدة الذاتية وجهودها في عملية الإصلاح الاقتصادي - لم تكن مشجعة، ولم ترق إلى المستوى المطلوب^(٨٨).

وبحلول منتصف عام ١٩٦٢، ازدادت مخاوف الولايات المتحدة بشأن مصير التحالف في كولومبيا مع انتهاء رئاسة كامارجو، ومواجهة الجبهة الوطنية لأول انتخابات رئاسية مع عدد قليل من المرشحين الذين أظهروا مقدرة على مضاهاة شعبيته داخل دوائر الولايات المتحدة الأمريكية. فقد كان الفضل إلى ما وصل إليه التحالف من أجل التقديم في كولومبيا يعود إلى تفاني الرئيس المنتهية ولايته. وكان من المتوقع أن تتراجع آفاق التقدم في البرنامج عندما يترك كامارجو منصبه. كما توقعت الخارجية الأمريكية في تقرير لها في مارس ١٩٦٢ عجزاً في ميزان المدفوعات يقدر بـ ١١٦ مليون دولار مصحوباً بتراجع شعبية مرشحو الجبهة الوطنية، وبالتالي تكون الفرصة مهيئة لمجيء إما رئيس ضعيف أو غير موالٍ لواشنطن^(٨٩).

ومع تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات في كولومبيا كان الرئيس كامارجو قد فكر في تطبيق برنامج إصلاح هيكلي يتمحور حول تخفيض قيمة العملة، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع حاد في تكاليف المعيشة، في وقت تواجه فيه حكومة الجبهة الوطنية تحدٍ كبير يتمثل في أول انتخابات رئاسية بعد عودة الحياة الديمقراطية للبلاد بصورة تثير المخاوف من ردود فعل سلبية من الناخبين قد تصب في مصلحة من أطلق عليهم "المتطرفين السياسيين"؛ لذلك أوصى التقرير بسرعة منح كامارجو قرضاً يغطي مؤقتاً عجز ميزان المدفوعات في البلاد؛ لأن هذا من شأنه أن يحول دون الحاجة إلى اتخاذ تدابير اقتصادية قاسية ويزيد من الفرص الانتخابية للجبهة الوطنية^(٩٠).

وفي ١١ أبريل ١٩٦٢، وقبل أيام من الانتخابات الرئاسية، وافقت الولايات المتحدة لكولومبيا على أول قرض قصير الأجل يسمى بـ "قرض برنامج" بقيمة ٣٠ مليون دولار^(٩١). وعلى عكس "قروض المشاريع"، لم تكن "قروض البرنامج"، مرتبطة بأي مشروع انمائي أو اجتماعي محدد، لكنه يمنح الحكومة الكولومبية ما يكفي من العملة الصعبة للحفاظ على ثبات مستويات الأسعار في البلاد، والابتعاد عن سياسة تخفيض العملة بمعدلات كبيرة. ومن ثم نجد أن الولايات المتحدة لجأت، ولأول مرة، إلى توظيف المعونات في كولومبيا لحل مشاكل سياسية قصيرة الأجل بدلاً من تشجيع برامج الإصلاح الاجتماعي طويلة الأجل التي أقرها برنامج التحالف من أجل التقدم. وفي مقابل هذه الأموال، التي كانت بوجوتا في أشد الحاجة إليها، وافقت الحكومة الكولومبية على تخفيض الواردات الأجنبية. وكان هذا يعني استمرار سياسات التقشف في البلاد؛ حيث حلت سياسات "المساعدة الذاتية" محل برنامج التنمية الاقتصادية للبلاد^(٩٢).

وسرعان ما أصيبت بوجوتا بخيبة أمل أخرى. فقد تم تخصيص مبلغ الـ ٣٠ مليون دولار، بموجب اتفاق القرض، للمساعدة في دعم ميزان المدفوعات في كولومبيا. وهذا يعني أن الولايات المتحدة ستودع الأموال في بنك الجمهورية، وبعد ذلك سيوفر البنك المركزي الكولومبي الدولارات للمستوردين. واعتقد المسؤولون الكولومبيون أنهم سيتمكنون بذلك من استخدام البيزو الناتج عن هذه العمليات لتمويل البرامج المحلية، وتصوروا بالتالي أن بإمكانهم استخدام جزء من قيمة القرض لاستكمال مشروعات التنمية، أو على الأقل جعل الأمر يبدو وكأنهم يطبقون الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أنهم اكتشفوا أن القرض المقدم يحظر عليهم استخدام أي من عائدات البيزو^(٩٣).

وقد أبدى الرئيس كامارغو استياءه من موقف حكومة الولايات المتحدة التي بدا أنها تستغل حاجة كولومبيا إلى هذه الأموال بفرض شروط جديدة وغير مقبولة، خاصة بعد انخفاض أسعار البن في أسواق نيويورك، وهدد بإلغاء اتفاق القرض، ونشر حقيقة موقف واشنطن على الملأ. لكن كامارغو استسلم في النهاية لحقيقة أن القرض كان خياره الأفضل والوحيد للمساعدة الاقتصادية، وأبلغ السفير الأمريكي بموافقة على شروط القرض. ووقع البلدان رسمياً على الاتفاق في ٢٧ يولية ١٩٦٢^(٩٤).

ومن الأهمية بمكان أن نضع في الاعتبار ضعف الموقف المالي الكولومبي باعتباره عاملاً مهماً كان يدفع كامارجو إلى تبني التحالف من أجل التقدم. فقد كانت كولومبيا في حاجة ماسة إلى المعونات المالية لتخطي الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي تواجهها، تجنباً لأزمة أكبر. فقد كان الكولومبيون يطمحون إلى تمويل مشاريع التنمية، إلا أن عدم الاستقرار الناجم عن مشكلة ميزان المدفوعات كانت تمثل بالنسبة لهم القضية الأهم، الأمر الذي أدى إلى تحويل برنامج التحالف من برنامج إنمائي إلى برنامج لتحقيق الاستقرار النقدي. وكما أكد وزير المالية الكولومبي سانتاماريا أن الرئيس كينيدي كان في حاجة إلى التوصل إلى قناعة بأن الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها كولومبيا هي أزمة تجارية أكثر منها أزمة اقتصاد داخلي. وكان كينيدي في حاجة إلى اتخاذ قرار بالتعاون في تمويل العجز في ميزان المدفوعات لفترة يمكن خلالها لكولومبيا تنويع اقتصادها وزيادة صادراتها. وبالنسبة لكولومبيا، كان هذا يعني خطوة كبيرة نحو نجاح التحالف^(٩٥).

وكان هذا الحدث يمثل تنويجاً محبطاً للجهود التي بذلها كامارجو على مدى أربع سنوات للحصول على المعونات الخارجية. فقد عمل كامارجو بلا كلل أولاً لزيادة وعي إدارة أيزنهاور بشأن انهيار أسعار السلع الأساسية، ثم الشد من أزر تركيز إدارة كينيدي على أمريكا اللاتينية، ونظر إلى التحالف من أجل التقدم على أنه يمثل نقطة تحول أساسية في علاقات الولايات المتحدة مع كولومبيا وأمريكا اللاتينية. وبدا أن المسؤولين في الولايات المتحدة يدركون أخيراً بأن مشاكل المنطقة لا تأتي فقط من اعتمادها على صادرات السلع الأساسية، وكانوا على استعداد لتوفير الموارد المالية اللازمة لإعادة هيكلة اقتصاداتهم. ولجعل هذه الرؤية الجديدة للعلاقات الأمريكية اللاتينية حقيقة واقعة، تعاون كامارجو مع الولايات المتحدة لتعزيز مناهضة الشيوعية وعزل كوبا في نصف الكرة الغربي، ودفع بلاده قداماً نحو التنمية الاقتصادية، وذلك لزيادة آفاق أو احتمالات وضع برنامج كبير للمعونة الخارجية، على اعتبار أن كولومبيا كانت أولى دول أمريكا اللاتينية التي استوفت تماماً المتطلبات التي وضعها التحالف من أجل التقدم كشرط للاستفادة منه^(٩٦).

وكان التزام الحكومة الكولومبية بتبني تدابير "المساعدة الذاتية" التي فرضها المقرضون الدوليون نموذجاً للتنمية الاقتصادية التي أراد مسئولو الولايات المتحدة نشرها في مختلف أنحاء أمريكا اللاتينية في إطار التحالف من أجل التقدم، إلا أنهم رفضوا نداءات الحكومة

الكولومبية لدعم خطتها العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت الذي استمروا في النظر إلى التنمية الاقتصادية في كولومبيا على أنها نموذج مهم بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية^(٩٧). وربما بدا هذا تناقضاً في موقف الولايات المتحدة. لكن في حقيقة الأمر أن المسؤولين الكولومبيين أخطأوا في تقدير نوايا الولايات المتحدة التي لم تكن على استعداد لتمويل برنامج التنمية ومشاريع البنية التحتية في كولومبيا، وترفض التخلي عن القيود التقليدية المفروضة على القروض الأجنبية التي تشدد على قضايا الاستقرار قصيرة الأجل، والمشاريع ذات التأثير السريع والمباشر على حياة الكولومبيين أكثر من الإصلاحات الهيكلية طويلة الأجل^(٩٨). ولم يكن القرض المقدم إلى تشيلي له علاقة بمدى ملاءمة برنامجها التنموي لشروط التحالف، وإنما كان ذلك نتيجة للمخاوف الأمريكية من قوة حركتها اليسارية، والخوف من وصول الماركسيين إلى السلطة إذا لم تستقر الأوضاع الاقتصادية. ومن ثم كانت الولايات المتحدة مهتمة في المقام الأول بمناهضة الشيوعية بدلاً من التنمية الاقتصادية. وعمل برنامج التحالف من أجل التقدم على تكريس العلاقات القائمة بين المنطقة والولايات المتحدة بدلاً من تغييرها^(٩٩).

وعندما غادر كامارغو منصبه، كانت كولومبيا في وضع غير مستقر. فقد أمضى أربع سنوات في الضغط من أجل معونات أكبر من الولايات المتحدة، وساهم بدور أساسي في عزل كوبا داخل نصف الكرة الغربي. ومع ذلك، فإن اتفاقية القرض التي قدمتها الولايات المتحدة كانت أصغر مما كان يأمل وتضمنت شروطاً تجبره على الاعتماد على المقرضين الأجانب، وهو ما كان يسعى إلى تجنبه. وبالتالي لم يرق برنامج التحالف من أجل التقدم إلى مستوى توقعات كامارغو بأن يكون برنامج المعونات بمثابة تحول جوهري في العلاقات بين الولايات المتحدة وكولومبيا. فقد أظهر رفض مساعدة كولومبيا أن إدارة كينيدي كانت مهتمة في المقام الأول بتوجيه المساعدات إلى الدول المهددة بالشيوعية أكثر من تلك التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية. كما كان لدى المسؤولين الأمريكيين تصور مختلف تماماً للتنمية عن نظرائهم في أمريكا اللاتينية. وكانت الإصلاحات المطلوبة تهدف إلى تعزيز إنتاج السلع الأساسية في المنطقة بدلاً من إدخال تغييرات هيكلية لتنويع اقتصاديات الدول اللاتينية.

ورفض مسئولو الولايات المتحدة الإقرار بأن المشاكل الاقتصادية التي تواجهها كولومبيا كان السبب فيها متطلبات الاقتصاد العالمي. ولم يكن بوسع أي قدر من إجراءات "المساعدة الذاتية" تنفيذ الحكومة الكولومبية، بما في ذلك تدابير التقشف، إنقاذ البلاد من وضعها التابع في الاقتصاد العالمي. كما تجاهل المسؤولون حقيقة أن التدهور الاقتصادي في المنطقة مرتبط بشكل وثيق باعتمادها على تصدير السلع إلى السوق العالمية. وفي الوقت الذي سعى فيه كامارجو إلى تعزيز التنمية الاقتصادية التي تحد من هذه التبعية، فقد أجبرت معونات الولايات المتحدة الحكومة الكولومبية على الدخول في نوع من اتفاقيات القروض بشروط سعت إلى تجنبها. وخسرت الولايات المتحدة بذلك فرصة وجود رئيس ليبرالي على رأس السلطة في كولومبيا لديه طموحات لتنفيذ إصلاح حقيقي يثبت من خلاله فاعلية برنامج التحالف من أجل التقدم. وبدلاً من ذلك استخدمت الولايات المتحدة معوناتها المالية لحل مشاكل سياسية قصيرة الأجل بدلاً من تعزيز الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الذي أقره البرنامج، وكان من نتائجها فوز مرشح الجبهة الوطنية عن حزب المحافظين في الانتخابات الرئاسية، ليثبت أن برنامج التحالف من أجل التقدم كان ذو أبعاد سياسية بالدرجة الأولى، وأبعد ما يكون عن دعم عملية التنمية وسياسات التصنيع أو تنفيذ إصلاحات حقيقية.

إدارة كينيدي وبرنامج حكومة جويرمو بالنسيا للإصلاح الاقتصادي (١٩٦٢ -

١٩٦٣)

كان فوز مرشح الجبهة الوطنية، جويرمو ليون بالنسيا Guillermo León Valencia^(١٠٠)، بالانتخابات الرئاسية في مايو ١٩٦٢، بمعدل امتناع كبير عن التصويت، يمثل استمراراً للاستقرار السياسي وأفاق الإصلاح الاقتصادي الذي كانت تنشده واشنطن^(١٠١). وأدرك بالنسيا - كما هو الحال مع كامارجو من قبل - أن اتباع سياسات دولية مؤيدة للولايات المتحدة كفيلة بتسهيل الحصول على المعونات، وضمان استمرارية السياسة الأمريكية الودية تجاه كولومبيا، على عكس العديد من رؤساء أمريكا اللاتينية آنذاك الذين أرادوا الحصول على معونات أمريكية، والحفاظ في الوقت نفسه على سياسات خارجية مستقلة^(١٠٢).

وخلال الزيارات المعتادة من رؤساء أمريكا اللاتينية إلى واشنطن في بداية حكمهم، أكد الرئيس المنتخب خلال اجتماعاته مع المسؤولين في إدارة كينيدي في يونيو عام ١٩٦٢ أنه يعد أن كولومبيا لديها تحالف دائم مع الولايات المتحدة، وأنها ستتع هذا البلد في الدفاع عن

قضايا العدالة والحرية في أي مكان في العالم. وخلف هذا الخطاب المغلف بورقة تهديد كوبا والشيوعية للاستقرار في نصف الكرة الغربي، كان اعتقاد بالنسبة بأن كولومبيا تمثل الحليف الأكثر موثوقية للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، وبالتالي تستحق المزيد من المعونات المالية. وكان من المنطقي لبالنسيا أن تطور الولايات المتحدة تعاونها الاقتصادي مع أصدقائها المخلصين بشكل أكبر^(١٠٣). وبدأ هذا المنطق في تفكير الرئيس الكولومبي المنتخب واضحاً عندما سعى خلال زيارته لواشنطن من أجل الحصول على قرض بقيمة ٢١ مليون دولار لبناء مراكز صحية ومحطات للصرف الصحي في مدينتي كالي Cali وميديلين Medellín وبرنامج تجريبي لجذب الاستثمارات الخاصة. فقد أراد بالنسبة في البداية التركيز على مشاريع التنمية الملموسة التي من شأنها أن تساعد الشعب الكولومبي على الشعور بتأثير التحالف من أجل التقدم^(١٠٤).

وفي مؤشر مبكر على استمرارية دعم الولايات المتحدة للحكومة الجديدة، أصدرت لجنة سياسات أمريكا اللاتينية التابعة لإدارة كينيدي توصيتها بضرورة دعم حكومة بالنسبة خلال الأشهر الستة الأولى؛ لأن الاستقرار السياسي لحكومة بالنسبة يشكل مفتاحاً حيويًا لتحقيق أهداف برنامج التحالف من أجل التقدم في كولومبيا مثل الإصلاح الزراعي والضريبي^(١٠٥). فقد كانت كولومبيا - كما أوضح الممثل الخاص للرئيس كينيدي، تشاريستر بولز Chester Bowles، من بين مجموعة قليلة من دول أمريكا اللاتينية التي تمتلك مقومات أساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي السريع، وتأتي في طليعة التحالف من أجل التقدم^(١٠٦)، في تأكيد من الولايات المتحدة على ما كانت تتمتع به كولومبيا من مكانة خاصة داخل التحالف، وما كانت تمثله من أفاق مبشرة لنجاحه. فقد كانت كولومبيا واجهة هذا البرنامج^(١٠٧).

وكرر بالنسبة في خطاب تنصيبه تعهداته الانتخابية بدعم برنامج التحالف من أجل التقدم وبرامجه الاجتماعية، فضلاً عن موقفه الودي تجاه الولايات المتحدة، وامتنانه لزيارة الرئيس كينيدي في مطلع عام ١٩٦١ ووصول فيالق السلام Peace Corps إلى كولومبيا^(١٠٨). لكن اختلف بالنسبة مع رؤية المسؤولين الأمريكيين حول الحاجة إلى التركيز على الإصلاحات الأساسية في البلاد. فقد رأى بالنسبة أن معالجة العنف، الذي يمثل مشكلة البلاد الرئيسية، أهم بكثير من الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأنه استنزف الكثير من طاقة البلاد^(١٠٩)، في مؤشر على بداية الخلاف بين أهداف الولايات المتحدة التي

تطالب بتطبيق إصلاحات اقتصادية تحقيقاً لأهداف برنامج التحالف، وألويات بالنسبة بالتركيز على قضية الأمن.

وكان القطاع الخارجي والتمويل العام يمر بأزمة في بداية حكومة بالنسبة. فقد تزايدت صعوبة إدارة الاقتصاد الكلي نتيجة إرغام الحكومة الكولومبية على تنفيذ برنامج التقشف المالي الذي كبح السياسة التوسعية التي انتهجتها حكومة ليراس. كما تراجع معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالسنوات السابقة (٤,٦ ٪ سنوياً بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٦، مقارنة بنسبة ٥,٥ ٪ بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٢)^(١١٠).

وأدى تراجع أسعار البن إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي جعل الإنفاق الحكومي صعباً، وحد من فرص الإصلاح، وبدأ أنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى إفلاس الحكومة. وكان البن بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٢، يشكل أكثر من ٦٥ ٪ من إجمالي الصادرات الكولومبية. لكن انخفضت أسعار البن العالمية في السوق الحر من أعلى مستوى لها بعد الحرب العالمية الثانية، إذ هبط من مستوى ثمانين سنتاً للرطل في عام ١٩٥٤، إلى أقل من أربعين سنتاً في عام ١٩٦٣. ويرجع أحد أسباب هذا الانخفاض إلى زيادة المعروض العالمي الناجم عن التوسع في إنتاج البن في آسيا وأفريقيا. وكان هبوط الأسعار يضر كولومبيا أكثر من البلدان المصدرة الأخرى؛ لأن معظم منافسيها أبرموا اتفاقيات تجارية تفضيلية مع الدول المستوردة. ففي سنة ١٩٦٢ دفعت حكومة الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لمنتجي البن من بورتوريكو ثمانية وأربعين سنتاً للرطل في الوقت الذي كانت فيه تكلفة البن الكولومبي ما بين ٤٠ و ٤٣ سنتاً للرطل. وبالمثل كانت الدول الأوروبية لديها ترتيبات خاصة مع مستعمراتها الأفريقية والآسيوية السابقة^(١١١).

وعقدت الحكومة الكولومبية الأمل في نظام الحصص الذي وضعته اتفاقية البن الدولية the International Coffee Agreement (ICA) التي أبرمت في مايو ١٩٦٢ - ودخول الولايات المتحدة نفسها في الاتفاقية^(١١٢) - لفرض الاستقرار على أسعار البن في الأسواق العالمية. فقد جمعت هذه الاتفاقية كل منتجي البن في أمريكا اللاتينية وأفريقيا تحت رعاية منظمة البن الدولية International Coffee Organization (ICO)، بالإضافة إلى المستهلكين الرئيسيين في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا. كما كانت حقوق التصويت بين الدول المنتجة داخل المنظمة تقوم بشكل كبير على أساس الإنتاج الإجمالي. وكانت البرازيل

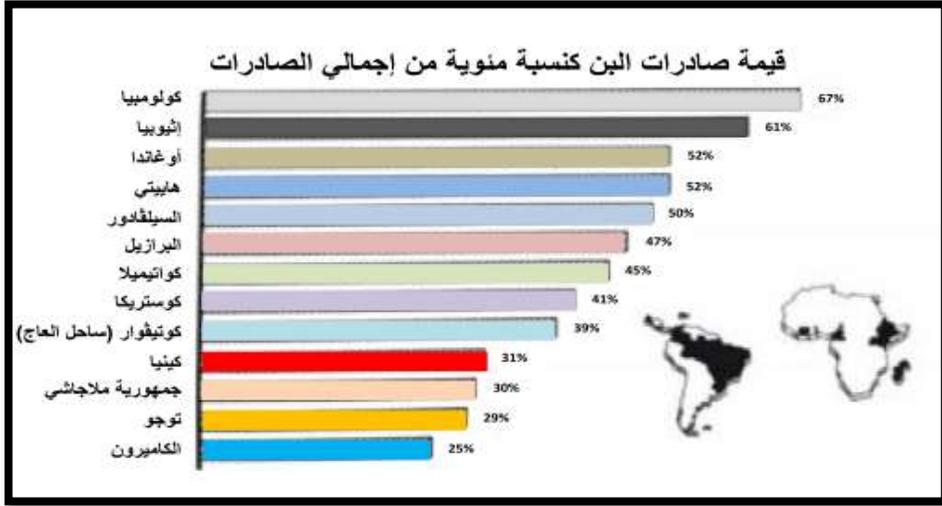
وكولومبيا، باعتبارهما أكبر منتجين للبن، تتمتعان بقوة تصويت مشتركة تزيد قليلاً عن ٤٠٪. ومن ثم كان نظام الحصص يميل إلى صالحهما من خلال الحفاظ على مستوى الأسعار وثبات حصص في السوق على حساب صغار المنتجين الذين كانوا مهتمين في المقام الأول بزيادة حصتهم الإجمالية في السوق بغض النظر عن السعر. ومن ثم كانت الاتفاقية التجارية الدولية، من وجهة نظر كولومبيا، طوق النجاة لمواجهة العجز التجاري الذي كانت تعاني منه البلاد، وكان أساس مشاكلها الاقتصادية^(١١٣).

وأثبت نظام الحصص نجاحه في تثبيت أسعار البن، وفي إحداث انتعاش طفيف في أسعار البن. فقد قفز سعر البن في كولومبيا، من أدنى مستوى له عند ٣٩.٦٦ سنتاً للرطل في عام ١٩٦٢/١٩٦٣، أي العام الذي سبق دخول اتفاقية البن الدولية حيز التنفيذ، إلى متوسط ٤٤.٧ سنتاً للرطل في السنوات الأربع الأولى من الاتفاقية، بزيادة قدرها ١١٪، لكنها ظلت أقل بكثير من مستوى ٦٠.٣٢ سنتاً للرطل الذي كان متوسط سعر البن الكولومبي خلال الخمسينيات. وعلى هذا فقد استقرت الأسعار لكنها لم تتعاف بشكل كامل^(١١٤).

وسرعان ما تلاشى التفاؤل المحيط بالاتفاق؛ بسبب تضارب المصالح بين المنتجين الكبار والصغار، وتحايل العديد من المنتجين، وخاصة الصغار منهم، على نظام الحصص من خلال نقل البن عبر البلدان المنتجة الأخرى من غير الأعضاء في الاتفاقية أو من خلال الموانئ الحرة. وساهم أسلوب العقوبات المفروضة على المخالفين في إفشال نظام الحصص، كما أدين العديد من المستوردين بانتهاك الاتفاقية^(١١٥).

وكانت تداعيات الفئور الذي ضرب سوق البن العالمي قد تفاقمت في كولومبيا أكثر من أي منتج آخر للبن؛ إذ ظلت البلاد تعتمد على الأرباح الناتجة عن بيع البن أكثر من أي دولة أخرى. وظل البن، خلال منتصف الستينيات، يشكل ثلثي صادرات كولومبيا. وبالمقارنة، كانت إثيوبيا تأتي في المرتبة الثانية من حيث الدول الأكثر اعتماداً على صادرات البن بنسبة ٦١٪، لكن إنتاجها الإجمالي كان يمثل فقط حوالي سدس حجم إنتاج كولومبيا. وكانت البرازيل بدورها أكبر منتج للبن في العالم؛ حيث كانت تنتج حوالي ثلاثة أضعاف ما تنتجه كولومبيا. لكن بسبب إنتاج سلع أخرى مثل السكر، فقد شكّل البن ٤٧٪ فقط من صادراتها. ولم يشعر أي بلد آخر بتقلبات سوق البن بشكل حاد مثلما كان الحال في كولومبيا. ومن ثم عانت كولومبيا من تكاليف الالتزام باتفاقية البن الدولية دون الاستفادة من مميزات^(١١٦).

شكل يوضح أهمية صادرات البن بالنسبة لثلاث عشرة دولة منتجة للبن في العالم^(١١٧)



وظلت صادرات البن في قلب المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها كولومبيا حتى بعد التوصل إلى اتفاقية السلع الأساسية الدولية التي طال انتظارها^(١١٨). فقد استمر اختلال التوازن التجاري في كولومبيا. وفي الوقت الذي تولى بالنسبة منصبه، توقع صندوق النقد الدولي عجزاً في ميزان المدفوعات يبلغ ١٢٨ مليون دولار بنهاية عام ١٩٦٢. وكانت حكومة كامارجو، في أعقاب مفاوضات القرض المخيبة للآمال مع الولايات المتحدة، قد بدأت في التدخل في الأسواق المالية لمنع الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية في الخروج عن السيطرة. وقد ساهمت هذه السياسات في تضخم العجز الحكومي، الذي زاد من ٣٥.٥ مليون دولار في عام ١٩٦١ إلى ما يقرب من ٨٧ مليون دولار في عام ١٩٦٢. ونتيجة لذلك، جفت الموارد الحكومية المخصصة لبرنامج التنمية في البلاد. وانخفض إنفاق القطاع العام بنسبة ٣٠٪ بينما أجلت الحكومة جميع المشاريع التي تم التخطيط لها من قبل، لدرجة أن الحكومة الكولومبية واجهت مشكلة في تغطية رواتب معلمي المدارس الابتدائية والشرطة الوطنية، وفي بعض المناطق كانت رواتبهم متأخرة^(١١٩).

وفي بادئة من الرئيس بالنسبة للحصول على دعم الولايات المتحدة لحكومته الجديدة، اختار سفير كولومبيا السابق في الولايات المتحدة، كارلوس دي سانتاماريا وزيراً للمالية، وكلفه بالتعامل مع المشاكل الاقتصادية في البلاد^(١٢٠). وربما اعتقد بالنسبة أن سانتاماريا كان الشخصية المناسبة لهذا المنصب؛ نظراً لمعرفته بأوضاع البلاد الاقتصادية، فضلاً عن

تعاملاته مع المسئولين في الولايات المتحدة، وهو ما كان يضمن سهولة الحصول على المعونات الاقتصادية من الولايات المتحدة.

وفي أوائل سبتمبر ١٩٦٢ طلب سانتاماريا من المسئولين الأمريكيين الإفراج عن قرض مماثل لقرض أبريل ١٩٦٢ البالغ ٣٠ مليون دولار لتغطية رواتب المعلمين والشرطة، وقرضاً جديداً بقيمة ٦٠ مليون دولار لتغطية العجز في ميزان المدفوعات خلال النصف الثاني من العام^(١٢١). لكن المسئولون استمروا في المطالبة بإجراءات "المساعدة الذاتية"، واشترطوا قبول توجيهات صندوق النقد الدولي، واعتماد الإصلاحات المالية التي اقترحتها مؤسسة الإقراض الدولية من أجل الحصول على المزيد من المساعدات^(١٢٢).

ولكسب دعم الولايات المتحدة، عقد سانتاماريا سلسلة من الاجتماعات مع رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في كولومبيا، والتر روبيشيك Walter Robichek، في أكتوبر ١٩٦٢ لوضع خطة للإصلاحات المالية والنقدية. وكرر روبيشيك النتائج التي توصلت إليها المجموعة الاستشارية من قبل بأن إصلاح سعر الصرف، أي توحيد أسعار الصرف في البلاد، وتخفيض قيمة البيزو، كان الوسيلة الأكثر فاعلية لتعديل ميزان المدفوعات المتضخم في البلاد وسد عجز الموازنة^(١٢٣). فقد كان من شأن تخفيض قيمة العملة أن يجذب الاستثمارات الأجنبية، ويجعل المنتجات الكولومبية أرخص وأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، ومن ثم التشجيع على صناعة تصديرية أكثر تنوعاً، وبالتالي تقليل الحاجة إلى القروض^(١٢٤). لكن كان من شأن تبني الحكومة الكولومبية لهذه الإجراءات أن يزيد من الاعتماد على الواردات، ويرفع معدلات التضخم بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي ارتفاع كبير في تكلفة المعيشة^(١٢٥).

ولم يكن تبني مثل هذه السياسات يخلو من المصلحة الذاتية. فقد كان تبني الحكومة الكولومبية لمثل هذه التدابير المالية والنقدية يعني المزيد من الانفتاح الاقتصادي الذي من شأنه أن يحسن آفاق الاستثمار أمام الشركات الأمريكية التي تأمل في الاستثمار أو بيع منتجاتها في كولومبيا، وأمام المستهلكين الأمريكيين الذين يأملون في شراء السلع الكولومبية بأسعار أرخص.

ولتشجيع الحكومة الكولومبية على تبني هذه الإجراءات القاسية، عرض روبيشيك اتفاقية احتياطية جديدة مع صندوق النقد الدولي بقيمة ٥٠ مليون دولار لدعم سوق الصرف

الموحد. لكن إذا وجدت الحكومة الكولومبية أنه من الصعب توحيد سعر الصرف لخطورته سياسياً، فقد أوصى روبيشيك بتطبيق ضريبة جديدة بقيمة ٢.٣٠ بيزو على الصرف الرسمي الوارد لرفع سعر الصرف الرسمي إلى ٩ بيزوات للدولار. وأوضح روبيشيك أن من شأن هذه الإجراءات تحقيق الاستقرار في نظام الصرف، لكن صندوق النقد الدولي لن يقدم أي اعتمادات مالية لدعم هذا الإجراء، إلا أن هذه الضريبة الجديدة ستزيد من الإيرادات الحكومية لتغطية العجز، وتتجنب استخدام كلمة "تخفيض قيمة العملة" (١٢٦).

وتمسك سانتاماريا بالخيار الأخير، على الرغم من أنه لا يشمل مساعدة صندوق النقد الدولي. فقد سمح هذا الخيار للحكومة الكولومبية بالاستمرار في فرض الضوابط القائمة على سعر الصرف والوارد، ولو بدرجة أكثر صرامة، وتجنب التكاليف السياسية المترتبة على الارتفاع السريع لمعدلات التضخم (١٢٧). واعتقد سانتاماريا أيضاً أنه طالما أن روبيشيك اقترح الخطة، فلا بد إنها حصلت على موافقة المقرضين الدوليين الذين تتألف منهم المجموعة الاستشارية، وهو ما دفعه أن يؤكد للرئيس بالنسيا أن الفنيين في صندوق النقد الدولي اعتبروا هذه الخطة البديلة كافية وفعالة، وكان يعتقد أن هذا التأييد سيجعل كولومبيا مؤهلة للحصول على المعونات الاقتصادية من الولايات المتحدة، وهذا ما تريده حكومته (١٢٨).

ونتيجة هذا الموقف، بدأت الحكومة الأمريكية تقلق حول ما كان يطلق عليه بـ "الخطر الأخلاقي" الذي أحدثه إصرار الولايات المتحدة على إظهار كولومبيا باعتبارها واحدة من البلدان "الناجحة" في نصف الكرة الغربي؛ لأنه قد يدفع بالسلطات في بوجوتا إلى الاعتقاد بأن كولومبيا كانت من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة بحيث لا تحتاج الحكومة الكولومبية أن تهتم بمحاولات الوكالات الأمريكية والدولية أن تفرض عليها إجراءات مالية سليمة. ومما زاد من حالة الجدل الدائر حول نجاح التحالف في كولومبيا، ما صرح به بالنسيا للصحافة الوطنية بأن المسؤولين الأمريكيين أخبروه خلال رحلته الأخيرة إلى واشنطن أن كولومبيا تمثل "واجهة" التحالف، مما استدعاه للرد بأن العرض جاهز ولكن لم يكن هناك شيء لعرضه في المقابل (١٢٩).

ولم يكن من المستغرب ألا يؤيد المنسق العام للتحالف من أجل التقدم، تيودورو موسكوسو Teodoro Moscoso هذه الخطة، وحاول أن يثني سانتاماريا عن تبنيها، وسعى إلى تقديم حوافز أخرى لتشجيع حكومة بالنسيا على اتباع المشورة المالية الأمريكية. لكن

رفض سانتاماريا الانصياح لتوجيهات موسكوسو، مؤكداً أنه تلقى "مباركة" بعثة صندوق النقد الدولي، وينبغي أن يكون هذا كافياً للحصول على المعونات الأمريكية. ولعل هذا الرفض يأتي من واقع أن سانتاماريا لم يكن مهتماً باعتماد صندوق النقد الدولي؛ لأنه ينطبق فقط على مشكلة ميزان المدفوعات قصيرة الأجل في البلاد، وليس على المشاكل الهيكلية طويلة الأجل. فقد أراد سانتاماريا مساعدات طويلة الأجل لميزان المدفوعات من شأنها أن تساعد في الانتقال من زراعة البن إلى اقتصاد تصديري أكثر تنوعاً؛ وبالتالي إذا كانت الولايات المتحدة مهتمة فعلاً بتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد، فقد كان على المسؤولين الأمريكيين الموافقة على القرض^(١٣٠).

وكان سانتاماريا محق في هذا. فقد كان المسؤولون الأمريكيون على قناعة بأنه سيتعين عليهم تقديم المساعدة حتى لو اختار سانتاماريا عدم العمل مع صندوق النقد الدولي. فلم يكن هناك من سبيل آخر أمام الولايات المتحدة سوى الاستمرار في دعم حكومة الجبهة الوطنية باعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية لتوفير الاستقرار السياسي، وتشجيع النخبة الحاكمة على مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح، وإلا سيكون البديل انهيار نظام ائتلاف الجبهة الوطنية، يعقبه انقلاب عسكري قد يؤدي إما إلى ديكتاتورية عسكرية أو ثورة مضادة بين كاسترو والشيوعيين، بالإضافة إلى تحول نحو الحياد في السياسة الخارجية الكولومبية^(١٣١).

وعند عرض خطة سانتاماريا على الكونجرس الكولومبي، اعترض عليها بشدة، ولم تتمكن حكومة بالنسيا من حشد الدعم بين أحزاب المحافظين والليبراليين الرئيسة المنقسمة^(١٣٢)، ناهيك عن معارضة الحركة الثورية الليبرالية Liberal Revolutionary Movement (MRL) والتحالف الشعبي الوطني (National Popular Alliance) ANAPO المعاديتان أصلاً للحكومة. وكان الإجراء الوحيد الذي تم تمريره من خطة سانتاماريا بأكملها هو فرض رسوم إضافية على البيزو في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٢، لرفع سعر الصرف الرسمي إلى ٩ بيزوات (وكان سعر الصرف الحر ١١ بيزو)، وتم التراجع عن المكونات المهمة الأخرى في الخطة مثل زيادة الضرائب وزيادة في متطلبات الاحتياطي المصرفي؛ فكانت الصعوبات التي واجهت خطة سانتاماريا أولى مؤشرات تقادم الجمود والخلل الوظيفي داخل ائتلاف الجبهة الوطنية^(١٣٣).

وأقر المسئولون في الولايات المتحدة بأن هذا التخفيض الجزئي لقيمة العملة كان أفضل ما يمكن أن تحققه حكومة بالنسيا في هذا الوقت، على الرغم من استمرار تأكيدهم على الحاجة إلى وضع نظام صرف موحد. وفي أعقاب هذا التشريع، وكمكافأة لمواصلة خفض قيمة العملة، أذن وزير الخارجية راسك بالإفراج عن ٣٠ مليون دولار، وإعادة فتح المفاوضات للحصول على قرض جديد بقيمة ٦٠ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات، وهو ضعف المبلغ الذي منحه لحكومة كامارجو من قبل. وتمت الموافقة على القرض في ١٨ ديسمبر ١٩٦٢، وعرض صندوق النقد الدولي في الشهر التالي ٣٠ مليون دولار إضافية (١٣٤).

وإذا كان صانعو السياسات الأمريكيون أرادوا أن يجعلوا من كولومبيا أولوية وعدوا أن مساعدة بالنسيا أمر حيوي لمساعدته على المضي قدماً في إجراء المزيد من الإصلاحات، إلا أن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة ستمنح قروضاً جديدة دون أن ترى أدلة دامغة على استمرار عملية الإصلاح. وفي هذه الحالة، كان هذا القرض مشروطاً باستمرار في تنفيذ المزيد من الإصلاحات المالية، وبرامج تثبيت الاستقرار النقدي (١٣٥).

وقد تسببت هذه الإجراءات في ارتفاع معدلات التضخم مع ارتفاع تكلفة المعيشة بنسبة ١٥٪ في ديسمبر ١٩٦٢ وحده، مما اضطر الحكومة إلى إصدار سلسلة من المراسيم في ٩ يناير ١٩٦٣ لمواكبة قيمة البيزو المنخفضة التي وصلت إلى حوالي ٣٤٪، بصورة رفعت تكلفة السلع والخدمات الأساسية مثل البنزين وأجور الحافلات بنسب تتراوح ما بين ٢٠ و٥٠٪. وأثار هذا الارتفاع المفاجئ في الأسعار غضب العديد من الكولومبيين، وبدأت العديد من النقابات العمالية الكبرى تدعو إلى إضراب عام للمطالبة بزيادة الأجور. واضطر بالنسيا في فبراير ١٩٦٣ إلى الموافقة على زيادة أجور موظفي الحكومة بنسبة ٤٠٪ (١٣٦).

وأدت هذه السياسات الحكومية السريعة والمتناقضة إلى التهافت على بيزو السوق الحرة بعد أن سعى العديد من الكولومبيين إلى تحويل مدخراتهم إلى دولارات في السوق الحرة، مما اضطر بنك الجمهورية للتدخل لإعاقة المضاربين عن طريق ضخ الدولارات الأمريكية من أجل تثبيت قيمة البيزو. واستخدم البنك المركزي ما يصل إلى ٦٥ مليون دولار لدعم نظام الصرف، وهو ما يفوق قيمة القرض الأمريكي المقترح (١٣٧).

فرض هذا ضغطاً شديداً على الموارد المالية للحكومة، سواء من حيث المعروض الإجمالي من الدولارات أو على الميزانية. وقدّر البنك الدولي فيما بعد أن إيرادات الحكومة الكولومبية من ضريبة تخفيض قيمة العملة ابتلغته الزيادة في أجور موظفي الحكومة. واضطرها هذا الوضع إلى تخفيض تمويل التنمية الاقتصادية بمقدار الثلثين، وتجميد التوظيف في الحكومة، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة. كما أدى الجمع بين الزيادات في الأجور وفي المعروض النقدي الإجمالي إلى ارتفاع معدل التضخم ما بين ١٥٪ إلى ٣٠٪، وظل على هذا الوضع طوال العام، وشهدت البلاد أكبر زيادة في تكاليف المعيشة منذ خمسة وعشرين عاماً^(١٣٨)؛ وبالتالي، فإن تعامل حكومة بالنسيا مع تخفيض قيمة العملة، جعل البلاد في وضع اقتصادي أسوأ عن ذي قبل، وزادت الاضطرابات الداخلية وعدم الرضا عن الرئيس وفقدان الثقة فيه^(١٣٩).

فهل كان في سياسات الحكومة الكولومبية دليل على عزوف بالنسيا عن مواصلة اتخاذ قرارات السياسة المالية الصعبة التي تشجعها الولايات المتحدة والمنظمات المالية الدولية، ونية حكومته على تجاهل برنامج التنمية العشري كما ذهب بعض الباحثين^(١٤٠). في واقع الأمر أن بالنسيا كان بين مطرقة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وسندان ضغوط المقرضين الدوليين والولايات المتحدة التي اضطرتته إلى اتخاذ قرار تخفيض قيمة العملة، وما أحدثه من إضرابات عمالية اضطرتته إلى اتخاذ قرار رفع أجور العاملين في الحكومة لامتناس الغضب الشعبي الجارف، مما أفرغ قرار تخفيض قيمة العملة من فوائده المحتملة. وكان التخفيض الفاشل لقيمة العملة نتاج مجموعة من المشاكل داخل كولومبيا وخارجها. فقد ظلت الأسواق الدولية، وتحديدًا أسعار البن، لا تخدم المصالح والتطلعات الاقتصادية للبلاد، وفي الوقت نفسه ضغط المقرضون الدوليون على الحكومة الكولومبية لتبني إصلاحات قاسية تقوض مستوى معيشة سكان البلاد. وأثبتت حكومة بالنسيا وائتلاف الجبهة الوطنية عدم قدرتهما على تنفيذ الإصلاحات بفعالية أو إدارة الاقتصاد الكولومبي غير المستقر بشكل سليم. ومن ثم تحمل بالنسيا مخاض جميع التكاليف السياسية لتخفيض قيمة العملة دون تحقيق أي مكاسب اقتصادية.

وكل هذه التطورات عززت من التصورات الأمريكية حول عجز حكومة بالنسيا عن إدارة اقتصاد البلاد بشكل سليم، وشكوكها في طريقة إنفاقها للمعونات الأمريكية. فقد أكد

السفير فريمان لوشنطن إلى أن إجمام الحكومة عن وقف إنفاقها الجامح أوجد مشاكل اقتصادية وسياسية خطيرة، وألقى باللوم على بالنسيا في ذلك. وأكد فريمان أن القيادة الفعالة كانت العنصر الحاسم المفقود في الحكومة، وإذا استمر أداء كولومبيا السيء، فإن هذا يمكن أن يكلف البلاد مكانتها في طليعة التحالف؛ لذلك طلب فريمان تدفق مالي سريع للعمليات الصعبة من أجل الحفاظ على القيادة الكولومبية داخل التحالف. وتحركت الولايات المتحدة بالفعل لتوسيع معوناتها المالية العاجلة لبالنسيا لتحسين مناخ الثقة بالحكومة في أعين الشعب الكولومبي^(١٤١).

وكانت الاضطرابات الداخلية كفيلة بإقناع الولايات المتحدة بضرورة مواصلة دعم حكومة بالنسيا على الرغم من إخفاقاتها الاقتصادية. فقد أكدت السفارة الأمريكية في بوجوتا، في متابعتها لأحداث إضراب العمال وتزايد مستويات العنف، على ضرورة مواصلة الولايات المتحدة دعم حكومة الجبهة الوطنية، واتخاذ التدابير الطارئة إذا حدثت تغييرات قسرية في كولومبيا مثل انتخابات مبكرة أو ثورة اجتماعية أو انقلاب عسكري. فقد كان أي انقطاع في العملية الدستورية في كولومبيا ينطوي على مخاطر كبيرة، ويؤدي إلى سلسلة تفاعلات لا يمكن احتواؤها؛ لذلك كان على واشنطن أن تتجنب التغييرات غير القانونية حيثما أمكن ذلك^(١٤٢).

وأيقن "بالنسيا" أن الإدارة الأمريكية تساند ائتلاف الجبهة الوطنية، ولا تفضل أي تغييرات في كولومبيا بعض النظر عن إخفاقاته الاقتصادية التي تسببت في تصاعد الاضطرابات الداخلية، وكان يدرك أنه في حاجة إلى أموال من الولايات المتحدة لحل مشكلة ميزان المدفوعات^(١٤٣)؛ لذلك اعتقد أنه ربما يستطيع التخلص من الزيادة في الأجور، ولكن عليه الامتثال على الأقل لبعض النصائح الأمريكية حول تهيئة مناخ أفضل للاستثمار من خلال خفض معدلات التضخم والميزانيات الحكومية. وللقيام بذلك، حدّ من الإنفاق على برامج البنية التحتية التي كانت تمثل أولوية مبكرة للتحالف من أجل التقدم. ففي عام ١٩٦٣، أنفقت الحكومة الكولومبية على مشاريع التنمية أقل بنسبة ٣٠٪ من العام السابق، وأقل بنسبة ٤٥٪ من عام ١٩٦١^(١٤٤).

جاء هذا في وقت كانت فيه البيئة داخل الولايات المتحدة غير مواتية على الإطلاق؛ حيث طُرحت أسئلة حول كيفية استخدام أموال التحالف ومدى فاعليتها، مما جعل شروط

منحها أكثر صرامة^(١٤٥). فقد أصبح صناع السياسات في الولايات المتحدة أقل اهتمامًا بالبرامج الاجتماعية أو مشاريع البناء، في مقابل الاهتمام أكثر على تهيئة مناخ استثماري جذاب مع تقدم ستينيات القرن العشرين. وهنا كان البرنامج الكولومبي مماثلاً لجهود التحالف من أجل التقدم الأخرى. ففي كل بلد من البلدان المستهدفة، أصبحت مساعدة الأفراد والتركيز على تحسين الظروف الاجتماعية أقل أهمية من معالجة مشاكل التضخم وميزان المدفوعات. وبدأت إدارة كينيدي منذ أواخر عام ١٩٦٢ في تغيير أهدافها لبرنامج التحالف من أجل التقدم في كولومبيا وتحولت من تمويل مشاريع التحالف إلى قروض البرنامج التي تعمل على تغطية العجز في ميزان المدفوعات الكولومبي.

ونخلص من هذا أن الرئيس بالنسيا بخلفيته المحافظة لم يكن يحوز الثقة نفسها التي كانت توليها الولايات المتحدة لسلفه كامارجو؛ فلم يكن زعيماً مناسباً لأهداف التحالف من أجل التقدم وتطلعاته. فلم يكن لديه المعرفة أو المكانة التي يمكن أن يدفع بها الإصلاحات إلى الأمام. ووصف المسؤولون الأمريكيون الذين تعاملوا مع بالنسيا أداءه بعبارة غير مواتية للغاية، ومنهم السفير فريمان الذي وصفه بأنه ذو شخصية متواضعة المستوى، وغير أهل تماماً لتولي مثل هذا المنصب الرفيع كرئيس كولومبيا. وذهب فريمان إلى أن كولومبيا، بعد أن كانت بمثابة نموذج استعراضي للتحالف من أجل التقدم في عهد كامارجو، فقد فشلت بالفعل في الارتقاء إلى مستوى التوقعات خلال فترة الرئيس بالنسيا، الذي لم يفهم ولم يهتم كثيراً ما كانت تفعله كولومبيا في ظل التحالف، إلا كأداة سياسية^(١٤٦). ودفع هذا بالمسؤولين الأمريكيين إلى نقل ما اعتبروه تغييراً ملحوظاً في الحماس الذي اتسمت به الحكومة الكولومبية في تنفيذ أهداف الإصلاح الاجتماعي التي أعلن عنها كامارجو في البداية. وذهب أحد هذه التقارير إلى أن أفكار كامارجو الخاصة بشأن الإصلاح والتنمية ذهبت إلى حدود أبعد من أفكار معظم الكولومبيين من الطبقة العليا الذين يبدو أن قلة منهم يدركون تماماً الحاجة إلى بذل المزيد من جهود المساعدة الذاتية في المجال الاجتماعي^(١٤٧).

ولم يتوقف الأمر عند المسؤولين الأمريكيين، فقد أكد الخبير الاقتصادي الكولومبي دياز - اليخاندرو Díaz-Alejandro أن الرئيس بالنسيا كان رجل ذا موهبة وشجاعة كبيرة، لكنه لم يهتم بالاقتصاد بشكل الكافي في الوقت كان فيه الوضع الاقتصادي الذي ورثه يستدعي رئيساً لديه شهية لمعالجة الأمور المالية^(١٤٨). وذهب روبرت ديكس Robert Dix

إلى أن النقاد الذين يمثلون كل أطراف الرأي السياسي ي كولومبيا، انتقدوا بالنسبة منذ بداية توليه السلطة، وحتى قبل ذلك، بسبب سوء الإدارة، والافتقار إلى الحزم، والنهج الرومانسي الغامض في التعامل مع مشاكل البلاد. فقد بدا في كثير من الأحيان أنه لا يسيطر إلا قليلاً على وزراء حكومته، ويتجاهل القضايا الحيوية. فقد فشل، على سبيل المثال، في تعيين سفير له في واشنطن لأكثر من عام بعد تنصيبه^(١٤٩).

وقد يكون لدى هؤلاء بعض الحق فيما ذهبوا إليه حول تواضع أداء بالنسبة الاقتصادي، لكنهم لم يلتفتوا إلى حقيقة أنه كان يواجه وضعاً سياسياً صعباً وتصدع متزايد في بنیان الجبهة الوطنية مما أعاق تنفيذ برامج الحكومة. فقد كان استقرار النظام الذي أتى عليه الأمريكيون قائماً على أسس هشة تحتاج إلى إعادة ترميمها بشكل دائم. ففي عهد كامارغو، سلمت جميع الأطراف بأن الوحدة ضرورية لضمان نجاح نظام الجبهة الوطنية. وبوصفه تجسيدا للنظام، لم يحظ أي زعيم للجبهة بنفس قوة، وربما شعبية كامارغو على الإطلاق. وبحلول الوقت الذي تولى فيه بالنسبة السلطة، كان الساسة الكولومبيون قد أصبحوا أكثر اضطراباً؛ فعلى الرغم من أن الليبراليين والمحافظين كانوا لا يزالون يدعمون النظام، إلا أنهم كانوا ينتقدون بعضهم البعض على نحو متزايد. كما واجه نظام الجبهة الوطنية تحديات بسبب تطور القوى السياسية خارج الحزبين. فقد قاد ديكتاتور كولومبيا الأسبق، روخاس، حزباً سياسياً جديداً بشكل جعل الحكم أكثر تعقيداً أمام بالنسبة. وبدلاً من أن يكون لديه حرية التشريع دون النظر إلى المعارضة العامة، كان على بالنسبة في الواقع القلق بشأن الانتخابات والتصويت في الكونجرس^(١٥٠).

وكانت ميول بالنسبة قد أثرت على آرائه بشأن التنمية الاقتصادية. وكان يرفض الاقتصاديين والفنيين وينتقد مشاريع البنية التحتية الكبيرة والإصلاح الزراعي. وكان يرى أن هذه النفقات "باهظة" ولا تعالج مستويات معيشة الفقراء. ولذلك سعى بالنسبة إلى الانسحاب من برنامج التنمية الوطنية الطموح الذي طرحه كامارغو، والتركيز بدلاً من ذلك على مشاريع أكثر تواضعاً مثل بناء المساكن العامة والمدارس. وأنصب اهتمام بالنسبة الأساسي على الأمن أكثر من اهتمامه بالتنمية الاقتصادية. فإذا كان كامارغو ينظر إلى الاضطرابات الريفية على أنها نتاج للظروف الاجتماعية والاقتصادية وأرسل مدنيين - فرق الرعاية

الاجتماعية- إلى مناطق العنف لتقديم المساعدة، فقد رأى بالنسبة أن النزاع الريفي مصدر قلق أممي في المقام الأول يتطلب ردًا عسكريًا^(١٥١).

وفي الوقت الذي حظيت فيه حكومة كامارجو بالدعم اللازم، والشرعية، والمصادقية الداخلية والخارجية، فقد تأثرت حكومة بالنسبة بتآكل نظام الجبهة الوطنية وآثار الأزمة الاقتصادية، مما حد من مجالها للمناورة تجاه الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وبدأت الصعوبات والتناقضات التي ينطوي عليها تطبيق سياسة التقشف أثناء الترويج لبرنامج التنمية واضحة تمامًا أمام الولايات المتحدة. وفي حالة كولومبيا، أصبح هذا أكثر وضوحًا في مواجهة الضعف السياسي للنظام الذي أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، أعربت الحكومة الكولومبية عن استيائها من شروط القروض باعتبارها سوء فهم لأوضاع البلاد، والرؤية المتشددة التي تبنتها وكالة التنمية الدولية والمؤسسات المالية الدولية في إدارة سياسة الاقتصاد الكلي^(١٥٢).

بيد أن الولايات المتحدة لم تكن تملك خيار آخر سوى الاستمرار في جعل كولومبيا أولوية في ظل التحالف. فقد كانت كولومبيا تمتلك ثروة ضخمة من الموارد، ووضع سياسي شبه مستقر، وقادة مؤيدون للولايات المتحدة. ولأنها توفر أرضًا خصبة للبرنامج، فقد كان من المهم إثبات أن التحالف من أجل التقدم فعال بأي طريقة. وبمساعدة كولومبيا، على الرغم من تحولها إلى القمع، والفشل في الالتزام بخفض قيمة العملة، والتخلي عن برنامج التنمية، بدأت المساعدات المقدمة إلى كولومبيا تشبه غيرها من حالات معاونات التحالف. فبعد أن التزم بالنسبة ببرنامج التحالف، لم يكن للأمر أهمية تذكر فيما يقوم به. وبدأ التغيير في سياق المعونات الأمريكية إلى كولومبيا، والتخلي عن الأسس التي قام عليها البرنامج - وخاصة المساعدة الذاتية- لإنقاذ التحالف من أجل التقدم. واضطر البرنامج إلى التكيف مع الوضع الاقتصادي القائم في كولومبيا حتى يثبت نجاحه، أكثر مما نجح البرنامج في تغيير الأوضاع الاقتصادية وفقًا لرؤيته وأهدافه.

إدارة الرئيس جونسون والأزمة الاقتصادية والمالية في كولومبيا (1964-1966)

كان اغتيال كينيدي ووصول ليندون جونسون Lyndon Johnson إلى السلطة نقطة تحول في تطور التحالف من أجل التقدم؛ حيث استبدلت بعدها الحكومة الأمريكية توجهاتها لدعم التغيير الاجتماعي في أمريكا اللاتينية ماليًا برغبة أكثر عملية لدعم الحكومات الموالية

لها، ومنع الاضطرابات السياسية على حساب مشاريع الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. ورأى جونسون أن المعونة الخارجية تكلف مالا أكثر من اللازم، لكنه لم يعترض عليها كلية، بل كان رافضاً تمديدها دون عائد واضح. وتؤكد التجربة الكولومبية هذه الفرضية، على الرغم من أن العديد من الاتجاهات التي ارتبطت فيما بعد بالرئيس جونسون قد بدأت في سنوات كينيدي^(١٥٣).

وكان قيام جونسون بتعيين توماس مان Thomas Mann^(١٥٤) مساعداً خاصاً لشؤون أمريكا اللاتينية، ومساعداً لوزير الخارجية ومديراً لوكالة التنمية الدولية، ومنسقاَ عاماً للتحالف من أجل التقدم، تعبيراً عن رغبته في اتباع نهج مختلف في السياسة الاقتصادية تجاه أمريكا اللاتينية. وأدار توماس مان الشؤون الأمريكية اللاتينية كلها من وزارة الخارجية لا من البيت الأبيض، خلافاً لما كان عليه الأمر خلال إدارة كينيدي، فكان وجود مان والاعتماد عليه كلياً في صنع السياسات الأمريكية اللاتينية وتنفيذها بمثابة اختلاف كبير عما اتبعه كينيدي الذي اعتمد على اللجان الاستشارية الخاصة والخبراء، كما كان دلالة واضحة على أن جونسون قرر اتباع سياسة اقتصادية أكثر قسوة وبخلاً، كما هو معروف عن مان وتوجهاته^(١٥٥).

وكانت أولى ملامح التغيير في لهجة الإدارة فيما يتعلق بالتحالف في أول خطابات مان التي كان من المقرر أن يلقيه في ١٣ مايو ١٩٦٤ في جامعة واشنطن، فذكر مان في خطابه أنه لا يشارك اليأس من التغيير لكن لا يوجد ما يكفي من مؤشرات تدعو إلى ضرورة إجراء مزيد من الإصلاح الزراعي، وحذر مان من أن جهود الولايات المتحدة لتسريع الإصلاح الاجتماعي هناك قد تؤدي إلى وضع مشابه للمراحل اللاحقة من الثورة الفرنسية، والتي تم تحويلها عن هدفها النبيل إلى أداة للإرهاب والفضى^(١٥٦).

وفيما يتعلق بكولومبيا، فقد واصلت الحكومة الأمريكية بعد نوفمبر ١٩٦٣ المضي قدماً في التغيير الذي دخل على استراتيجيتها منذ أواخر ١٩٦٢، وتخلت عن جهودها في إحداث تغيير اجتماعي سريع في كولومبيا من خلال برنامج التحالف من أجل التقدم، واستخدمت البرنامج بدلاً من ذلك كأداة لدعم الائتلاف الحكومي للجبهة الوطنية الموالية لها، ومنع خصومها السياسيين من تحقيق مكاسب سياسية، ومواجهة التهديد الناشئ من الجمهوريات المستقلة التي أصبحت أكبر تهديد لنجاح التجربة الكولومبية^(١٥٧).

وتطبيقاً لنهج الإدارة الأمريكية الجديد، ساندت إدارة جونسون توجهات بالنسيا باستخدام القوة ضد الجمهوريات المستقلة والعصابات في الريف الكولومبي، وأشادت باتخاذها قراراً جريئاً في مطلع ١٩٦٤ بنشر الجيش في عملية كبيرة لمكافحة التمرد في إطار خطة لازو Lazo^(١٥٨)؛ وبذلك تغير تركيز التحالف من تشجيع الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي إلى دعم الاستقرار السياسي والحفاظ على حكومة الجبهة الوطنية. وأكدت لجنة سياسات أمريكا اللاتينية أنه إذا تمكنت من مساعدة الجبهة الوطنية في حل مشاكلها السياسية والاقتصادية الحالية، فإن هيبة الولايات المتحدة في كولومبيا ستظل عالية^(١٥٩).

وشجعت تقارير السفارة والمستشارين الأمريكيين في بوجوتا على التحول في السياسة الأمريكية نحو الحفاظ على النظام السياسي بدلاً من دعم خطط الاصلاح، إذ تطرقت تلك التقارير إلى مدى فعالية وتأثير الاصلاح الاجتماعي في كولومبيا؛ فذكرت أن العديد من القطاعات في المجتمع الكولومبي غير مبالية بنوع النشاط الاجتماعي بنفس القدر الذي يتبناه التحالف. وأشارت السفارة في ١٢ مايو ١٩٦٤ أن زيادة نشاط القطاع العام تحت ضغط جهود التنمية، لا سيما الاستثمار الاجتماعي، قد أثار احتجاجات من القطاع الخاص، وأن الدبلوماسيين الأمريكيين يشاركون هذه الشكوك حول الاستثمار الاجتماعي. وأن التركيز على الاستثمار الاجتماعي، مهما كان بالإمكان الدفاع عنه، له تأثير ضعيف نسبياً في المدى القريب، إذ لم يعد الإنفاق الاجتماعي يمثل أولوية في الأيام الأولى من حكومة بالنسيا^(١٦٠).

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد أدت سياسات بالنسيا الاقتصادية إلى تحقيق بعض التحسن الملموس. ويبدو أن التخفيض في الإنفاق الحكومي، حتى مع زيادة الأجور، عمل على الحد من التضخم. وفي أواخر عام ١٩٦٣ بدأ الاقتصاد الكولومبي في التعافي. واستمر الوضع المالي الكولومبي في التحسن التدريجي في أوائل ١٩٦٤ نتيجة ارتفاع أسعار البن. وكانت التقديرات الكولومبية تشير إلى أن الحكومة قد تحقق فائضاً في الموازنة العامة خلال عام ١٩٦٤^(١٦١).

وبهدف مكافأة الحكومة الكولومبية على ما اتخذته من إجراءات، ولممارسة المزيد من النفوذ على سياسات بالنسيا الاقتصادية، بدأ صانعو السياسة الأمريكيون في التفكير في تقديم قرض آخر من الولايات المتحدة في فبراير ١٩٦٤^(١٦٢). وبالفعل وقع الجانبان في مارس ١٩٦٤ على قرض جديد بقيمة ١٥ مليون دولار، والذي فرض على كولومبيا ضرورة تحقيق

فائض قدره ١,١ مليار بيزو من خلال تمرير ضرائب جديدة، ووسائل جمع وتحصيل البيانات (١٦٣).

وجاءت الفرصة للناخبين الكولومبيين لمعاينة حكومة بالنسيا على سياساتها الاقتصادية التي تسببت في إرتفاع تكاليف المعيشة بعد أيام فقط من توقيع إتفاقية القرض في انتخابات الكونجرس في مايو ١٩٦٤. فقد شهدت الانتخابات أقل نسبة مشاركة في تاريخ البلاد؛ حيث أدلى ٣٢٪ من الناخبين بأصواتهم، مقارنة بـ ٥٥٪ من الناخبين الذين صوتوا في انتخابات الكونجرس التي جرت في عام ١٩٦٠. وحصلت أحزاب المعارضة على مقاعد كافية في الكونجرس لمنع أغلبية الثلثين المطلوبة لتمرير التشريعات. ولذلك لم يتخذ الكونجرس أي إجراء خلال الفترة المتبقية من السنة لمعالجة السياسات الاجتماعية المهمة مثل إصلاح قانون العمل وتحسين الضمان الاجتماعي والتوسع في بناء مساكن منخفضة التكلفة^(١٦٤).

كما واجهت كولومبيا حالة من عدم الاستقرار الأمني بعد عملية ماركيثاليا Marquetalia^(١٦٥) التي أطلقتها الحكومة في مايو ١٩٦٤ نتيجة لعمليات انتقامية قام بها المسلحون في مناطق متفرقة من العاصمة بوجوتا، وباتت الحكومة والجبهة الوطنية مهددة بالانهيار، بعد أن طالتهما تهمة فساد وانتقادات واسعة من معارضيها السياسيين. وكان أهم تلك الانتقادات التي أطلقها وزير الدفاع البرتو رويز Alfredo Ruiz^(١٦٦)، إذ وجه انتقاداً للعملية السياسية الكولومبية ووصفها بأنها احتكار للسلطة، وأن السياسيين الذين يحتكرونها كانوا السبب في العنف الذي تعرضت له البلاد، ورفضه التام لعملية ماركيثاليا قبل إنهاء مرحلة العمل المدني واستفاد كافة الوسائل السلمية في إعادة المسلحين إلى صفوف الحياة العامة^(١٦٧). ومن ثم فقد تصاعدت حدة التوترات السياسية في كولومبيا، ووصلت إلى مرحلة الغليان، وزادت احتمال حدوث تغيير جوهري في السلطة إما عن طريق انقلاب عسكري أو من خلال إعادة الترتيب السياسي في شكل الحكومة وتشكيلها أو حتى تقديم بالنسيا لاستقالته. لكن استبعدت السفارة الأمريكية خطر استيلاء شيوعي على السلطة في كولومبيا؛ لأن اليسار المتطرف منقسم بشدة، وقيادته سيئة، ولا يتمتع بقاعدة شعبية كبيرة^(١٦٨).

ولم يكن الوضع الاقتصادي أفضل حالاً بالنسبة لحكومة بالنسيا. فقد بدت الحكومة في وضع أفضل في مطلع عام ١٩٦٤ بسبب تدفق أموال المعونات الأمريكية والأجنبية على كولومبيا وارتفاع أسعار البن التي ساعدت الحكومة على إجراء إصلاحات مالية ضرورية.

لكن بحلول منتصف سنة ١٩٦٤ أدت مشاكل أسعار الصرف إلى مواجهة الحكومة الكولومبية من جديد لوضع اقتصادي خطير. وكان عنوان مقال لصحيفة النيويورك تايمز في يناير ١٩٦٤، قد أشار إلى أن المساعدات الهائلة تمنح كولومبيا فقط المزيد من الوقت. وأوضح المقال أن الولايات المتحدة تأمل في أن "تتمكن كولومبيا، من خلال الحفاظ على مستوى قوي من الدعم الخارجي لمدة عامين أو ثلاثة أعوام أخرى، من التغلب على العقبة التي تحول دون تحقيق إستقرار دائم. وألمح المقال أيضًا إلى أن المعونة الأمريكية تمنح بالنسبة الفرصة لحل المشاكل المالية والعملة الأساسية، لكنه لا يريد أن يفعل ذلك^(١٦٩). ويرجع هذا إلى أن مواجهة أعمال العنف وانتشار قطاع الطرق كان يمثل أولوية لحكومة بالنسبة، باعتبارها القضية الأهم التي تستنزف طاقة البلاد، مما أضعف التزام حكومته بالتنمية الاقتصادية الأوسع في كولومبيا.

وكانت المشكلة في حالة كولومبيا أن حكومة بالنسبة خطط خطوات واسعة في تحقيق أهداف المساعدة الذاتية المحددة في اتفاقيات القروض، ولا سيما فيما يتعلق بتخفيض الإنفاق الحكومي، وفي تنفيذ الإصلاحات من خلال برامج مثل مشروع " Acción Civica Militar"^(١٧٠). لكن أداء الحكومة لم يكن على المستوى المطلوب فيما يتعلق بالسياسات المالية وسياسات العملة. وكانت واشنطن تدرك أن صرف الأموال الأمريكية في عام ١٩٦٤ سيذهب لسد ثغرة في مشكلة العملة، وليس نحو إصلاح شامل أو دائم للنظام المالي الكولومبي كما كانت تريد^(١٧١)؛ لذلك فكرت في استخدام سلاح طالما اعتادت الولايات المتحدة أن تشهه في وجه الحكومات التي لا تنفذ الإصلاحات التي تطالب بها بالامتناع عن صرف ٤٥ مليون دولار، على أمل دفع بالنسبة للتركيز مرة أخرى على الاقتصاد^(١٧٢).

وكان قطع التمويل أمرًا صعبًا؛ لأن كولومبيا كانت واجهة للتحالف من أجل التقدم. وكان المسؤولون في الولايات المتحدة يدركون أن الولايات المتحدة قد تضطر إلى تقديم القروض بغض النظر عن أنواع السياسات الاقتصادية التي اتبعتها حكومة بالنسبة. ويعكس هذه الحقيقة ما أكد سفيرها كوفي أوليفر Covey Oliver أن الولايات المتحدة لم يكن أمامها خيار سوى النظر في المعونة للمساعدة في دعم الحكومة الدستورية ودولة القانون ونموذج جدير بالاهتمام للتنمية الاقتصادية^(١٧٣).

وكانت قيمة البيزو الكولومبي، خلال عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، تقدر بأكثر من قيمته الحقيقية مقارنة بالدولار. وفرض البيزو المتزايد التكلفة ضغوطاً على الواردات؛ ونظراً لانعدام الثقة في النظام، فقد أدى هذا إلى هروب رؤوس الأموال وإلى تآكل احتياطات كولومبيا من العملة الصعبة. وزاد انخفاض أسعار البن في نهاية عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٦٥ - نتيجة انخفاض مستويات انتاج البن وتصديره نتيجة الحرب التي شنها الجيش الكولومبي على الجمهوريات المستقلة^(١٧٤) - في زيادة الضغوط على الخزينة الكولومبية^(١٧٥).

وكان السفير أوليفر متعاطفاً مع الأزمة الاقتصادية التي تواجه بالنسيا، وحث الولايات المتحدة على الإسراع بصرف الأموال التي وعدت بها كولومبيا؛ بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور، وضمان عدم انهيار النظام الاقتصادي ونفاد أموال الحكومة. وقبلت وكالة التنمية الدولية بفكرة أن هذه كانت حالة طارئة، ووافقت على تحويل ١٥ مليون دولار إلى كولومبيا في نوفمبر ١٩٦٤ وسمحت للكولومبيين في خطوة غير مسبوقة، باقتراض مبلغ إضافي قدره ٣٠ مليون دولار مباشرة من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وأوضحت الحكومة الأمريكية أنها لن تقدم المزيد من القروض لحين إجراء المزيد من الإصلاح لسعر الصرف^(١٧٦).

إلا أن هذه الإجراءات العاجلة لم تخفف من حدة الأزمة التي تواجه الحكومة مع استمرار تراجع احتياطات كولومبيا من العملة الصعبة. وكان الحل الواضح لهذه المشكلة، على الأقل في الأمد القريب، تخفيض قيمة العملة. لكن خشية التأثير التضخمي المترتب على هذا التحرك، أعلن الرئيس بالنسيا رفضه لهذا الخيار، حتى أنه ذهب إلى حد التعهد العلني بأنه لن يحاول القيام بذلك، وقال للسفير الأمريكي أنه سيستقيل قبل أن يقود كولومبيا إلى مثل هذه الكارثة؛ لأن تخفيض قيمة العملة الذي تشجعه الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يشبه تخفيض قيمة العملة في عام ١٩٦٢، ومن شأنه أن يقود إلى المزيد من التضخم، ومن شأن هذا التضخم أن يزيد من تقاوم الأزمة^(١٧٧).

ومن ديسمبر ١٩٦٤ إلى منتصف يولية ١٩٦٥، كانت كولومبيا تمر بحالة طوارئ مستمرة نتيجة استمرار إرتفاع معدلات التضخم. واتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات الاقتصادية في يناير عام ١٩٦٥، بما في ذلك تعديل ضرائب المبيعات وتحديد أسعار السلع الأساسية ووضع لوائح جديدة للواردات والصادرات، أدت إلى انتشار حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة معارضة هذه السياسات. وأخذت النقابات الكبرى زمام المبادرة في الاحتجاج

على ارتفاع تكاليف المعيشة وهددت بإضراب عام وطني واسع النطاق. وفي مواجهة هذا الاحتمال، سحبت حكومة بالنسيا اقتراح زيادة الضرائب. وجعل هذا الإجراء، رغم أنه ربما كان لا مفر منه، الرئيس يبدو ضعيفاً وشجع منتقديه. كما استقال وزير الأشغال العامة في ديسمبر ١٩٦٤ واستقال وزير الحربية في يناير ١٩٦٥؛ ومن ثم بدا أن حكومة بالنسيا كانت تتداعى^(١٧٨).

ومع اهتزاز الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ارتفعت معدلات العنف وزاد نشاط قطاع الطرق. ورغم أن بالنسيا قد وعد باتخاذ موقف صارم ضد تجدد العنف، فإن حكومته لم تتمكن من فعل الكثير مع تزايد نشاط المتمردين، ونمو حجم جماعات قطاع الطرق في المناطق الريفية^(١٧٩). كما أن الإضرابات الطلابية، التي كان بعضها موجهاً ضد العنف المتزايد، والبعض الآخر بسبب تدخل الولايات المتحدة في جمهورية الدومينيكان، قد هزت البلاد بشكل عنيف^(١٨٠).

وأدى العنف والإخفاقات السياسية والاقتصادية إلى ظهور مخاوف جديدة من احتمال تفكك الجبهة الوطنية وانهارها. فقد بدأت التحديات من داخل الحزبين، ومن السياسيين الذين اختاروا الخروج من النظام، تشتد حدتها وتصبح أكثر عنفاً. فقد أظهرت نتائج انتخابات الكونجرس في مارس ١٩٦٤ أن المرشحين المرتبطين بالجنرال روخاس يكتسبون قوة على حساب الليبراليين والمحافظين^(١٨١). وأصبحت الفصائل داخل الأحزاب أكثر قوة، وقد تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام. ولم يقض ضمان وجود عدد متساوٍ من الممثلين في الكونجرس على المنافسة السياسية، بل نقلها إلى مستوى آخر داخل كل حزب سياسي. ومع تعثر بالنسيا، أصبحت الفصائل داخل كل حزب أكثر انتقاداً لحكومته وأقل دعماً لها بشكل هدد قوام الجبهة الوطنية^(١٨٢).

وعلى الرغم من هذه الاضطرابات المستمرة، فقد استمر المسؤولون الأمريكيون في النظر إلى الإصلاحات الاقتصادية باعتبارها شغلهم الشاغل. فقد أكد السفير أولفير أن تطوير "اقتصاد مفتوح ونظام سياسي قوي يصبحان مثلاً لنجاح التنمية من خلال المؤسسات الحرة"، كان يشكل الهدف الرئيس للولايات المتحدة؛ لأن كولومبيا كانت تتمتع بإمكانات غير عادية بين البلدان النامية لتحقيق مستوى عال نسبياً من النمو الاقتصادي، وكانت "واحدة من الآمال الرئيسة في نجاح التنمية في ظل التحالف من أجل التقدم"^(١٨٣).

برفع الضريبة الجديدة على النقد الأجنبي إلى ٤.٥ بيزو. وعرض راسك قرصًا بقيمة ٩٠ مليون دولار والإفراج عن آخر ١٠ ملايين دولار من قرض عام ١٩٦٤. لكن خشي دوران من أن يؤدي ذلك فعليًا إلى خفض قيمة العملة بنسبة ٥٠٪، ويمكن أن يؤدي إلى اضطرابات عنيفة، إلا شعر أنه ليس لديه خيار سوى الإذعان لمطالب الولايات المتحدة^(١٨٩).

وأكد بالنسبة للمسؤولين الأمريكيين والبنك الدولي للإنشاء والتعمير أنه سيسعى إلى الحصول على سلطات خاصة أو إعلان حالة الطوارئ بحلول ١٥ يونيو إذا لم يوافق الكونجرس على تخفيض قيمة العملة. واستغل بالنسبة المظاهرات التي خرجت تندد بتدخل الولايات المتحدة في الدومينيكان لإعلان حالة الطوارئ في ٢١ مايو ١٩٦٥، وبدأ أنه سوف ييسر هذه الإجراءات من تلقاء نفسه^(١٩٠).

وكان المسؤولون الأمريكيون يضعون آمال كبيرة على مسألة تخفيض قيمة العملة. وكانوا يرون أن هذا التخفيض قد ينطوي على مخاطر سياسية، لاسيما إذا تم التعامل معه بشكل سيئ، لكن سيعطي الاقتصاد الكولومبي دفعة للأمام، فضلاً عن المكاسب السياسية الكبيرة إذا تم التعامل معها بشكل جيد^(١٩١).

وكان من المقرر طرح موضوع زيادة الضريبة على النقد الأجنبي على مجلس الوزراء الكولومبي في ٣١ مايو، لكن الأنباء تسربت إلى الصحافة مما أحدث ردود فعل شعبية وسياسية قوية جعلت كل من بالنسبة ومجلس الوزراء الكولومبي يتراجع^(١٩٢). وأقصد هذا الموقف ثقة المسؤولين الأمريكيين أكثر في بالنسبة والجبهة الوطنية. وأوضح الوزير مان للرئيس جونسون أن: "الرئيس الكولومبي بالنسبة حليف موال للولايات المتحدة، لكنه لا يعرف شيئاً عن الاقتصاد، ويريد ما بين ٦٠ إلى ١٠٠ مليون دولار سنويًا للحفاظ على أسعار صرف غير منطقية، ولا يريد تخفيض قيمة العملة أو إيقاف التضخم؛ لأن ذلك سيكلفه شعبيته، لكن إذا لم يفعل شيئاً، سيكلفنا المليارات دون أن يعطينا أي شيء". وأكد مان أن الولايات المتحدة كانت لديها هذا النوع من المشاكل في جميع أنحاء العالم، لكن في كولومبيا كانت مسألة تتمحور حول القيادة. فقد كان بالنسبة معادي جدًا للشيوعية وصاديق جيد لواشنطن، لكنه لا يعرف شيئاً عن إدارة البلاد^(١٩٣).

وكان القبول بفشل بالنسبة وحاجة كولومبيا إلى قيادة أقوى مفيدًا للغاية. فعلى الرغم من أن الرئيس جونسون اقترح في يونيو عام ١٩٦٤ أن تعمل الولايات المتحدة على دعم بالنسبة،

إلا أن الشعور العام السائد بعدم جدوى الاستمرار في الالتزام بهذه المعونة غير المشروطة بحجة مواجهة العصابات الشيوعية التي تهدد الأمن القومي الأمريكي ككل، واعتقاد القادة الكولومبيين أن بلادهم مهمة للغاية بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، قد حرر الولايات المتحدة وحلفائها من التزامهما من أجل اتخاذ موقف حازم ونهائي بشأن المعونات؛ حيث أعلن صندوق النقد والبنك الدوليين بشكل مشترك أنهما سيقفان جميع خطط المعونات لكولومبيا. وأوقفت الولايات المتحدة أيضاً المفاوضات مع الحكومة الكولومبية للحصول على أي قروض جديدة، ورفضت إرسال شريحة بقيمة ١٠ ملايين دولار من قرض تمت الموافقة عليه في عام ١٩٦٤^(١٩٤).

وكان هذا الموقف انعكاساً لاختلاف وجهات النظر بين حكومة الولايات المتحدة وبالنسيا حول كيفية مواجهة المشكلات الاقتصادية. فقد كان المسؤولون الأمريكيون على قناعة بأن طوق النجاة للحكومة الكولومبية يتمثل في وضع برنامج اصلاح اقتصادي شامل يتضمن وضع ميزانية مناسبة، ووقف أي زيادات في المرتبات وتقييد الأسعار وزيادة الواردات، مع تخفيض فعلي لقيمة العملة بنحو ٥٠٪، مقابل استعداد أمريكي لدعم مثل هذا البرنامج بما يصل إلى ٩٠ مليون دولار. بينما كان بالنسيا يفضل الحصول على معونة تتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مليون دولار، دون اتخاذ تدابير المساعدة الذاتية اللازمة، على أساس أن هذا سيمكّنه من تجنب حدوث ثورة أو تعرض الجبهة الوطنية لهزيمة انتخابية. لكن المسؤولين الأمريكيين كانوا غير متحمسين لتلبية رغبة بالنسيا؛ لأن ذلك سيكلفهم الكثير من المال، كما كان الحصول على قروض دون تبني تدابير للمساعدة الذاتية سيقوض مصداقية التحالف من أجل التقدم^(١٩٥).

وفي محاولة للضغط على واشنطن للتراجع عن هذه السياسة، خطط بالنسيا لإرسال وفد رفيع المستوى إلى واشنطن لإقناع إدارة جونسون بأنه بحاجة إلى المزيد من القروض قصيرة الأجل، لكنه واجه معارضة من السفير الأمريكي، كما استقال وزير المالية الذي كان من المقرر أن يرأس الوفد الكولومبي، بسبب تراجع بالنسيا عن وعده السابق، وإعلانه على الملأ معارضته لتخفيض قيمة العملة^(١٩٦). كما استمر الوضع في التدهور. فقد ارتفع سعر الدولار في السوق الحرة إلى ٢٠ بيزو مقابل الدولار. وكانت الفجوة بين سعري الصرف (١:٩ و ١:٢٠) كبيرة لدرجة أن تخفيض قيمة السعر الرسمي بنسبة ٤.٥ كان أقل من أن يحقق

الاستقرار في الأسواق، ويكبح جماح هروب رؤوس الأموال. وواجهت كولومبيا ركودًا خطيرًا وبدأت الحكومة الكولومبية على شفا الإفلاس، للدرجة التي توقع معها السفير أوليفر أن ضعف موقف بالنسيا الداخلي ربما يؤدي إلى الإطاحة به إذا قام بتخفيض قيمة العملة^(١٩٧). وفي واقع الأمر أن حكومة الولايات المتحدة كانت مترددة في إتخاذ موقف متشدد مع بالنسيا خوفًا من إثارة اضطرابات سياسية في كولومبيا، لكن بسبب فشله في العمل بشكل جاد بشأن استقرار سعر العملة، والاحتمال الضعيف أن يقود عدم الاستقرار السياسي إلى نظام متطرف، فقد بدا التخلص منه أمرًا عاديًا. فلم يتوقع أي من صانعي السياسات الأمريكية أن الإطاحة بالنسيا ستؤدي إلى قيام نظام معادي للولايات المتحدة في كولومبيا. ولعل هذا المنطق أدى إلى تحرير صانعي السياسات الأمريكيين من خوفهم، وشجعهم على الانتقال من سياسة الجزرة إلى سياسة العصا في نهجها تجاه الحكومة الكولومبية. ومع فشل بالنسيا، فشل أيضًا التحالف من أجل التقدم. وكان من المفترض أن تظهر هذه المسألة قدرة الولايات المتحدة على إحداث تغيير في أمريكا اللاتينية، ولكن يبدو أنها لم تتجح.

وفي مواجهة رفض الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاستمرار في تمويل العجز في ميزان المدفوعات، لم يكن أمام بالنسيا أي خيار سوى التراجع في يولية ١٩٦٥ عن حزمة إصلاحات اقتصادية ضخمة، وتعيين خواكين فاليوخو أربيلايث Joaquín Vallejo Arbeláez^(١٩٨) وزيرًا للمالية، الذي أعلن أنه يعتزم اتباع استراتيجية اقتصادية جديدة من شأنها "إعادة ترسيخ الثقة" بين المقرضين الدوليين، وفي الوقت نفسه تجنب تخفيض قيمة العملة. واستلزمت خطته تحويل العديد من الواردات بموجب السعر الرسمي إلى سعر "متوسط" جديد يصل إلى ١٣.٥ بيزو. وقد خفف العمل بموجب سعر الصرف الجديد الضغط على سعر الصرف الرسمي عن طريق فرض شراء العديد من السلع التي كانت في السابق بسعر ٩ بيزو إلى سعر أعلى بنسبة ٥٠٪ عند ١٣.٥، وتوفير ٦٨٥ مليون بيزو لدعم ميزانية الحكومة^(١٩٩). ومن ثم حققت خطة فاليوخو نفس الأهداف المتمثلة في تخفيض قيمة العملة، لكنها تجنب أن توصفها بأنها كذلك، مما جعلها مقبولة سياسيًا لمسؤولي الجبهة الوطنية. وفي الوقت نفسه، كان فاليوخو يأمل في أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى استرضاء الولايات المتحدة والمقرضين الدوليين الآخرين بما يكفي لتقديم قروض جديدة تسمح للبلاد

بمضاغة وارداتها من المستوى الأساسي القائم والبالغ ٢٠ مليون دولار إلى ٤٠ مليون دولار شهرياً^(٢٠٠).

وجاء رد مسئولو بعثة صندوق النقد مخيبة لآمال فاليوخو. فقد عدّو خطته غير مؤهلة للحصول على ترتيب احتياطي جديد، مما دفع فاليوخو إلى مهاجمة المقرضين الأجانب، والقي باللوم بشأن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلاد على تعنت صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة، واتهم التحالف من أجل التقدم بالابتعاد عن رؤية كينيدي الأولية للبرنامج، واتهم المسؤولين الأمريكيين باستخدام المساعدات الخارجية للدفع بالتخفيضات المتعاقبة للعملة بدلاً من تمويل التنمية الاقتصادية^(٢٠١).

ولحسن حظ حكومة بالنسيا أن المسؤولين الأمريكيين كانوا أكثر دعماً لخطة فاليوخو من صندوق النقد الدولي. فقد نصح السفير أوليفر بلاده بعدم مواصلة الضغط من أجل إجراء المزيد من الإصلاحات خشية أن يتراجع بالنسيا والمسئولون الآخرون عن موقفهم مرة أخرى. فقد وجد السفير في دعم هذه الخطة أفضل وسيلة تملكها الولايات المتحدة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في كولومبيا التي تشكل أهمية قصوى لمصالح واشنطن الاستراتيجية، كما كان وجود برنامج جديد يعتمد على أساس التنمية هو أيضاً أفضل ضمان يمكن أن توفره واشنطن لكولومبيا لضمان تحقيق انتقال منظم ودستوري للسلطة في انتخابات ١٩٦٦^(٢٠٢).

واتفق راسك مع هذا الرأي، وأوصى بأن تقوم السفارة الأمريكية -مع بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير- بالضغط على صندوق النقد لدعم خطة الحكومة الكولومبية. كما أكد راسك للوزير فاليوخو أن الولايات المتحدة مستعدة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الكولومبية للحصول على معونات اقتصادية، ويفرجون عن الشريحة الأخيرة من قرض عام ١٩٦٤ البالغة ١٠ ملايين دولار للمساعدة في تثبيت سعر الصرف الجديد والضغط على صندوق النقد لتوفير احتياطي جديد^(٢٠٣). كما وافق الرئيس جونسون على القرض على مضض، وأصر على تلقي تقارير شهرية حول التقدم الذي حققته كولومبيا في تنفيذ الشروط المطلوبة لهذا القرض. وأوضحت هذه الرسائل الشهرية الاتجاهات المالية للحكومة الكولومبية ومدى امتثالها لشروط القرض، وجهود المساعدة الذاتية الأخرى التي كان يحاول بالنسيا تنفيذها^(٢٠٤).

وفي ٢ سبتمبر ١٩٦٥، استخدم الرئيس الكولومبي سلطاته في ظل حالة الطوارئ للالتفاف على الكونجرس لسن خطة فاليخو. وطبقت الحكومة سعر الفائدة الوسيط الجديد وأعيد تسمية السعر الرسمي باسم "السعر التفضيلي"، وفرضت الحكومة ضريبة إضافية بنسبة ٢٠٪ على سعري الصرف؛ وبالتالي كان في البلاد آنذاك ثلاثة أسعار للصرف: ١:٩ (تفضيلي)، ١:١٣.٥ (متوسط)، و١:١٩ (حر) (٢٠٥).

وجد المسؤولون الأمريكيون أن الإجراءات الكولومبية كانت مرضية. فقد غيرت حكومة فالنسيا أخيراً من سياساتها بعد أشهر في محاولة إقناعها بقبول النصائح الخارجية؛ لذلك أمر راسك بأن يصل الدعم الأمريكي المقدم إلى كولومبيا إلى نفس المستوى المقدم إلى البرازيل وتشيلي اللتان كانتا آنذاك أكبر متلقيين للمساعدات الأمريكية في أمريكا اللاتينية. وفي أكتوبر ١٩٦٥ قدمت الولايات المتحدة للحكومة الكولومبية قرضاً جديداً بقيمة ٦٥ مليون دولار، ووضعت أيضاً ضمن حزمة مساعدات أوسع من قروض برنامج الغذاء مقابل السلام PL-480، وزارة الخزانة، وبنك الاستيراد والتصدير بإجمالي ١٠٢ مليون دولار (٢٠٦). وضغط المسؤولون الأمريكيون على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير حتى يقبل بنظام الصرف ثلاثي الأسعار. وتوصل فاليخو إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لتقديم قرض بقيمة ٣٦,٥ مليون دولار ليتماشى مع الحزمة الجديدة من المساعدات الأمريكية. وأعلن بالنسبة بدوره أن هذه القروض "تعبر عن ثقة حكومة الولايات المتحدة في سياسات حكومة كولومبيا" (٢٠٧).

وقد أشار مدير مكتب الموازنة الأمريكي، تشارلز شولتز Charles Schultze إلى أن وكالة التنمية الدولية ستقوم بتقسيم القرض إلى أربع شرائح ربع سنوية، وسيتم إرسال أول ٢٠ مليون دولار عند التوقيع على القرض، ربما قبل نهاية عام ١٩٦٥، وسيتم الإفراج عن مبالغ إضافية قدرها ١٥ مليون دولار طوال عام ١٩٦٦، إذا -و فقط إذا- واصلت الحكومة الكولومبية خطواتها نحو اتباع السياسات الاقتصادية التي تملها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وشملت هذه التدابير وضع سياسات من شأنها تحرير التجارة، وسياسات مالية ونقدية غير تضخمية، وزيادة في تحصيل الضرائب، وبرنامج للإصلاح الزراعي، وبذل جهد لتوسيع نطاق التعليم الابتدائي الممول محلياً (٢٠٨).

وقد ساعد تدفق معونات الولايات المتحدة على استقرار نظام سعر الصرف الجديد؛ فضلاً عن تهدئة الاستياء بين قطاعي الأعمال والعمل. وبلغت احتياطات البلاد من النقد الأجنبي ضعف المبلغ الذي حدده صندوق النقد الدولي، وتعززت ثقة الأعمال التجارية في الاقتصاد الكولومبي، وحتى الشركات والمنظمات التي كانت لا تزال غير راضية عن سياسة بالنسيا كانت متفائلة بشأن اتجاه الاقتصاد نحو التحسن^(٢٠٩).

نخرج من هذا أن معونات الولايات المتحدة قد شهدت تراجعاً كبيراً في عام ١٩٦٥ بسبب عدم تعاون بالنسيا مع شروط البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية بشأن مشكلات ميزان المدفوعات، وربما أثرت حرب فيتنام بالفعل على حجم المعونة الأمريكية. إلا أن السبب المباشر وراء هذا التأخير أن برنامج التحالف قد اشترط منذ أواخر عهد كينيدي تحقيق تقدم ملموس في سياسة المساعدة الذاتية واستغلال أمثل لأموال التحالف، وتطبيق إصلاح اقتصادي ونقدي- وكان بلاشك يصب في مصلحة الاقتصاد الأمريكي والنظام الرأسمالي العالمي- قبل الموافقة على أي أموال جديدة. والدليل أن الإدارة الأمريكية رفعت مع بداية عام ١٩٦٦ سقف معوناتا للحفاظ على نظام الجبهة الوطنية، ومنع المعارضة من الوصول إلى الحكم.

وقد حاولت الإدارة الأمريكية طيلة مدة حكم كينيدي وخلال الفترة الأولى لرئاسة جونسون أن تجعل من كولومبيا مثلاً لباقي الدول الأمريكية في جهود التحالف من أجل التقدم، لكن المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كولومبيا كانت أكبر من المتوقع، وواجه التحالف عراقي مستمرة، كان أهمها سوء قيادة بالنسيا الاقتصادية والعنف الذي أخذ أشكالاً مختلفة عن ذي قبل. وقد أصيب الشارع الكولومبي بخيبة أمل من تغيير الأحوال نحو أفضل. وانعكس ذلك على الصحافة الكولومبية، ففي ديسمبر ١٩٦٥ نشرت الصحيفة الكولومبية El Tiempo بعنوان بارز أن كولومبيا كانت واجهة العرض المكسورة للتحالف^(٢١٠).

وبدا تركيز المسؤولون الأمريكيون على الإصلاحات المالية والنقدية، ودعم نظام الجبهة الوطنية يشكل أهمية أكبر من دعم برنامج التنمية الاقتصادية الأوسع في البلاد. وكانت الإدارة الأمريكية تدرك التكلفة السياسية لاستراتيجيتها الجديدة للمساعدات المالية. فقد حذرت لجنة سياسات أمريكا اللاتينية في إدارة جونسون من أنه بقدر ما تواصل الولايات

المتحدة مساعدة حكومة الجبهة الوطنية غير القادرة على حل هذه المشاكل، فإنها تخاطر بتشويه صورتها في كولومبيا؛ فعندما اختارت الولايات المتحدة إعادة توجيه المساعدات نحو دعم الجبهة الوطنية، كانت تتغاضي عن سياسة دعم المشاريع الاجتماعية البارزة من ذلك النوع الذي صنع شعبية كبيرة لإدارة كينيدي في كولومبيا^(٢١١). ولم تجد الولايات المتحدة في بالنسيا زعيماً سيئاً للتحالف من أجل التقدم مثل أليساندري في تشيلي أو جولارت في البرازيل، لكنه لم يكن أيضاً زعيماً جيداً. فقد أرجعت الولايات المتحدة المشكلات التي كانت تواجه برنامج التحالف من أجل التقدم إلى افتقار كولومبيا إلى قيادة حكيمة سياسية حكيمة قادرة على توجيه الاقتصاد الوجهة السليمة.

برامج قروض الولايات المتحدة المقدمة إلى حكومة ليراس ريستريبو (١٩٦٦-١٩٦٧)

(١٩٦٧)^(٢١٢)

حققت الجبهة الوطنية فوزاً مهماً على أحزاب المعارضة في الانتخابات التشريعية التي أجريت في مارس ١٩٦٦؛ لأن المعارضين خارج الجبهة الوطنية إذا حصلوا على عدد كاف من المقاعد في الكونجرس، لكان بإمكانهم تدمير نظام تقاسم السلطة؛ وهو ما وجدت فيه السفارة الأمريكية نصراً للدبلوماسية الأمريكية بفضل إجراءاتها السريعة لانقاذ الموقف في كولومبيا، وتهيئة الظروف لضمان وصول حكومة متعاونة مع الولايات المتحدة في القضايا الدولية، وتكون أكثر استقراراً وكفاءة على مدى السنوات الأربع التالية^(٢١٣). وكان ريستريبو يمثل الخيار الأفضل لقيادة كولومبيا آنذاك؛ لخبرته السياسية والاقتصادية الكبيرة^(٢١٤).

وقد تمكن ريستريبو من تحقيق فوز ساحق في الانتخابات الرئاسية في مايو ١٩٦٦^(٢١٥). وأبدى ريستريبو رغبته - كغيره من رؤساء كولومبيا- في أن تكون قبلته الأولى في رحلاته الخارجية هي الولايات المتحدة لإجراء اجتماعات مع المسؤولين الأمريكيين. وقد التقى ريستريبو بالرئيس جونسون في البيت الأبيض، وأكد حرص كولومبيا على تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة في جميع المجالات. وفي المقابل أشاد جونسون بالعلاقات التاريخية بين الطرفين، وأكد على استمرار دعم برامج التحالف من أجل التقدم في كولومبيا، لاسيما تلك التي تدعم النظام والأمن وتؤدي إلى استمرار نظام الجبهة الوطنية^(٢١٦).

وكان صناع القرار في الولايات المتحدة يأملون في أن يكون أداء ريستريبو أفضل من سابقه، خاصة أن مؤهلاته السياسية والاقتصادية كانت تشفع له بذلك، والأهم من ذلك أنه

كان يحمل احترام وتقدير كبيرين للولايات المتحدة. وقد وضعت الولايات المتحدة هذا في الاعتبار عند اختيارها لسفيرها الجديد ليتواءم مع طبيعة المرحلة التالية والرئيس الكولومبي الجديد^(٢١٧). وفكرت الحكومة الأمريكية في حضور الرئيس جونسون مراسم تنصيب الرئيس الكولومبي الجديد، توثيقاً لعرى التعاون الثنائي وإظهار الرضا والدعم الأمريكي المسبق لحكومته. لكن تراجعت الإدارة الأمريكية عن الفكرة لاعتبارات أمنية وسياسية^(٢١٨).

وعمل ريستريبو بعد توليه الرئاسة على إعادة تنشيط مبادرات التنمية في كولومبيا وقام بتوسيع مهام وكالات التخطيط، وسعى إلى عزلها عن التقلبات السياسية، وجعل من مسألة الوصول إلى حل لقضية سعر الصرف شغله الشاغل. وكانت هذه التطورات محل تقدير واهتمام من صانعي السياسات الأمريكيين. وكان البعض من هذا التقدير الأمريكي يتعلق بريستريبو نفسه، والبعض الآخر من قدرة القروض الأمريكية على إجبار المسؤولين الكولومبيين لتغيير سياستهم المالية، كما حدث مع الرئيس بالنسيا في عام ١٩٦٥^(٢١٩).

وهذا ما نستشفه من مذكرة المساعد الخاص لشؤون الأمن القومي إلى جونسون بعنوان "كولومبيا: ما حققناه من خلال قرضنا البرنامجي". فقد أوضح روستو أن الظروف في منتصف عام ١٩٦٥ بدت "قائمة". فقد واجهت الميزانية الكولومبية عجزاً خطيراً، وبدأ التضخم محتملاً، واستنفدت احتياطات النقد الأجنبي، وكانت أسعار الصرف مبالغاً فيها إلى حد خطير، وبدأ أن ثقة الجماهير في الجبهة الوطنية بدأت تتضاءل. ولكن في أعقاب العمل مع وكالة التنمية الدولية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، والقرض البالغ ٦٥ مليون دولار، كانت كولومبيا في وضع اقتصادي ممتاز. ونتج عن هذا زيادة الثقة في الحكومة، سواء داخل كولومبيا أو خارجها. والأكثر من هذا أن المعونات المالية الأمريكية حققت المطلوب منها في الانتخابات التشريعية في مارس ١٩٦٦ وفوز ريستريبو في الانتخابات الرئاسية في مايو ١٩٦٦. وأكد روستو في نهاية مذكرته: "بالطبع لا يزال هناك الكثير مما يتعين علينا القيام به، لكن استثمارنا في هذا البلد المهم في أمريكا اللاتينية قد جنى ثماره خلال الأشهر الأثنى عشر الماضية"⁽²²⁰⁾.

كان هذا جزءاً من استعدادات الحكومة الأمريكية لتقديم معونات اقتصادية جديدة إلى كولومبيا. وكانت الثقة في أن قرض عام ١٩٦٦ كان له تأثير كبير على تحسين الأوضاع في كولومبيا هي ما شجعت المسؤولين في وكالة المعونة الدولية والخارجية الأمريكية، وكذلك

داخل البيت الأبيض، على اقتراح تقديم قرض أكبر بقيمة ١٠٠ مليون دولار، والعمل مع صندوق النقد والبنك الدوليين على توفير ١٦٥ مليون دولار أخرى للعام المالي ١٩٦٧. وعدت واشنطن هذا القرض الجديد بمثابة مكافأة عن أداء كولومبيا الجيد في التعامل مع القرض الأخير، ومساعدة الرئيس ريستريبو على المضي قدمًا في سياسات الإصلاح الاقتصادي الداخلي أكثر مما كان عليه الحال مع حكومة بالنسيا السابقة^(٢٢١).

وكانت المبررات التي ساقها روستو لحث "جونسون" على الموافقة على بدء المفاوضات حول القرض، هي حاجة الحكومة الكولومبية إلى هذه الأموال لإطلاق برنامجها التنموي مع مواصلة برامج تحقيق الاستقرار، كما كان أداء كولومبيا في مجال المساعدة الذاتية مرضيًا إلى حد بعيد، وسيكون أفضل تحت قيادة ريستريبو وهو رجل اقتصاد وزعيم سياسي أكثر قدرة من سلفه. فقد كان ريستريبو ينتمي إلى "جيل جديد من قادة أمريكا اللاتينية الديمقراطيين التقدميين" الذين تأمل واشنطن في تحقيقهم النجاح في سياستهم الإصلاحية. وكما كان الحال مع الرئيس فراي في تشيلي في عام ١٩٦٤، بدأ الأمر وكأن الولايات المتحدة أمام حكومة في كولومبيا على استعداد للسعي بقوة لتحقيق أهداف التحالف من أجل التقدم. ومن ثم توقع روستو، بعد معاناته مع بالنسيا في الماضي، أن ترقى كولومبيا أخيرًا إلى مستوى التوقعات والآمال المعقودة عليها باعتبارها واجهة التحالف من أجل التقدم بفضل هذا القرض الجديد^(٢٢٢).

ولم يكن "جونسون" بالضرورة متشككًا بشأن ريستريبو، لكنه بدأ قلقًا من قدرة كولومبيا نفسها على تحقيق هذه الآمال المعقودة عليها، لكنه وافق على المضي قدمًا في المفاوضات بشأن القرض. وكانت الحجة التي ساقها إليه روستو وآخرون من أجل الموافقة أن برنامج التحالف من أجل التقدم قد حقق نجاحًا كبيرًا في تشيلي والبرازيل، وحث الوقت لتحويل أولويات الولايات المتحدة نحو بلد آخر يحتاج إلى المساعدة، وستبدأ في تخفيض المساعدات في العام التالي بنسبة ٢٠٪، ربما تحت وطأة زيادة تكاليف حرب فيتنام^(٢٢٣).

وإذا كان صانعو السياسات الأمريكيين وحلفائهم في صندوق النقد الدولي قد أبدوا استعدادهم لمساعدة ريستريبو، إلا أنهم ضغطوا عليه بقوة لتسريع وتيرة تخفيض قيمة العملة كوسيلة لخفض الطلب المحلي على السلع المستوردة وزيادة فرص تطوير البلاد لقدرتها على توفير العملة الصعبة من خلال تجارتها التصديرية لتقادي الأزمة المتكررة في ميزان

المدفوعات^(٢٢٤). وكان هذا الموقف مبعث حيرة للرئيس ريستريبو، الذي أدرك مثله في ذلك مثل بالنسيا من قبل، أن هذه السياسات من شأنها أن ترفع مستويات التضخم في البلاد، وتعود إلى أوضاع اقتصادية صعبة. فقد كان برنامج الإنفاق التتموي يشكل أولوية لدى حكومة ريستريبو، واعتقد أنها ستكون أيضًا محور اهتمام القروض كما فهم من مضمون التصريحات الأمريكية؛ لذلك كان من الصعب على ريستريبو أن يفهم المغزى من وراء هذا القدر من المطالب في ظل رغبة الولايات المتحدة في دعمه وفهمه للتحالف من أجل التقدم باعتباره شراكة^(٢٢٥). فقد كان ريستريبو يأمل، تماشياً مع فلسفة التحالف من أجل التقدم الأساسية، أن يشق طريقه للخروج من المشاكل المالية التي تعاني منها بلاده، لكن صناعات السياسة في الولايات المتحدة كانت لديهم أفكار مختلفة بشأن سياسات الإصلاح وأولويات الإنفاق؛ فانهارت المفاوضات بشأن القرض في نوفمبر ١٩٦٦^(٢٢٦).

دفع هذا الموقف الرئيس ريستريبو إلى انقراض مطالب وكالات المعونة الأجنبية باعتبارها انتهاكا للسيادة الكولومبية، واستقلاليتها في وضع سياستها الاقتصادية. ولم يفلح تهديده بالاستقالة من منصبه في تغيير موقف صندوق النقد والولايات المتحدة؛ لذلك ظهر على شاشات التلفزيون في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٦، وشرح الوضع الاقتصادي في البلاد والحاجة إلى التقشف، وألقى باللوم في المأزق الذي تعيشه البلاد على انخفاض أسعار البن وعدم رغبة المقرضين الدوليين في اختيار الوقت الملائم لإعادة هيكلة الميزان التجاري للبلاد أو دعمه^(٢٢٧). وكان استخدام ريستريبو للإعلام ربما إخراجاً للولايات المتحدة، وحتى يتخلص من المسؤولية إذا ما اضطرت الظروف إلى تخفيض قيمة العملة، وكانت فرصة لدعم موقفه الداخلي؛ فإذا تمكن من إثبات أن المقرضين الأجانب يحاولون السيطرة على الاقتصاد الكولومبي، فإن الساسة المعارضين سواء داخل الجبهة الوطنية أو خارجها سوف يضطرون إلى الاحتشاد خلفه.

واستخدم ريستريبو سلطات الطوارئ لتجميد كل الحيازات الدولارية في البنوك الكولومبية والأجنبية، ووضع مجموعة من الأولويات التي تمكن الكولومبيين من الحصول على النقد الأجنبي لشراء الواردات، وأصدر بعد ذلك مرسوماً منح الحكومة سيطرة حصرية على سوق الدولار داخل كولومبيا، مما أدى إلى تراجع أزمة سعر الصرف بشكل مؤقت^(٢٢٨). وأدت إجراءاته، ورفضه شروط صندوق النقد إلى زيادة شعبيته، وبذلك حققت حكومته نصراً سياسياً

على المعارضة التي اتهمته سابقًا بأنه سيقوم بتخفيض قيمة العملة ما إن يصل إلى السلطة^(٢٢٩).

كانت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها ريستريو فعالة على المدى القصير، لكنها لم تقربه من هدفه في الإنفاق على عملية التنمية الاقتصادية. ومن ثم كان لابد وأن يتفق مع الولايات المتحدة وصندوق النقد للحصول على القروض؛ لذلك أصدر في ٢٢ مارس ١٩٦٧ المرسوم ٤٤٤ لتطوير سلسلة جديدة من أسعار الصرف، مما سمح لحكومته بتخفيض قيمة العملة تدريجيًا من أجل إدارة تدفقات العملات بشكل أفضل وتشجيع الصادرات. وفي ظل هذا النظام الجديد، الذي أطلق عليه اسم "الربط الزاحف crawling peg"، لم يتم تعويم أسعار الصرف بشكل صريح، وإنما كان يتم تعديلها تدريجيًا لتشجيع التجارة. وأدت هذه السياسة في النهاية إلى زيادة الصادرات الكولومبية وتعزيز الاستقرار النقدي. وكانت هذه الخطوة، بالنسبة لصناع السياسة الأمريكيين، تشير إلى أنه بالإمكان الاعتماد على ريستريو في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصعبة لمساعدة الاقتصاد الكولومبي على التعافي^(٢٣٠).

ومثل المرسوم ٤٤٤ تحولًا كبيرًا في السياسات المالية الكولومبية. فقد كانت الحكومة الكولومبية حتى هذه المرحلة تأمل في التلاعب بأسعار صرف العملات من أجل دعم سياسات "التصنيع واستبدال الواردات import-substitution-industrialization". وكان هدف هذه السياسة ينطوي على الحد من الواردات، أو على الأقل جعلها باهظة التكاليف بما يكفي لتشجيع الصناعة المحلية على إنتاج سلع محل السلع المستوردة، وبهذه الطريقة تطور الدولة من قدراتها الانتاجية. وفي حالة كولومبيا، شكّل انخفاض أسعار البن آنذاك مشكلة رئيسية بالنسبة لهذه السياسات. فقد واجه الكولومبيون صعوبة في شراء أية سلع أجنبية أو محلية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، مما دفع البلاد إلى إنتاج سلع صناعية فائضة عن الحاجة. لكن بموجب المرسوم رقم ٤٤٤، قامت الحكومة الكولومبية تدريجيًا، وبشكل غير ملحوظ في كثير من الأحيان، بتغيير أسعار الصرف بحيث يصبح بوسع المصنعين المحليين تصدير منتجاتهم بسهولة أكبر. وأدى ذلك إلى زيادة حجم صادرات التصنيع؛ بحيث قفزت صادرات المنتجات غير البن من متوسط ١٩٦ مليون دولار سنويًا بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٦ إلى ٢٧٧ مليون دولار سنويًا بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠^(٢٣١).

وأحدث هذا القانون تغيير جذري في الاقتصاد الكولومبي من خلال تشجيع التحول من تصدير البن إلى تجارة أوسع وأكثر تنوعاً. وكان هذا يعني التخلي عن سياسات التصنيع واستبدال الواردات، لكن هذا لم ينجح. وستنخفض قيمة البن وأهميته بعد ذلك ويبدأ الكولومبيون في توفير ما يكفي من الأموال لحل مشاكل ميزان المدفوعات. وكانت الرقابة على الدولار، التي كانت جزءاً من المرسوم رقم ٤٤٤، تعني أن أي استثمار خاص يحتاج إلى موافقة الحكومة. وقد تضمنت هذه السياسة الاقتصادية الفعالة نسبياً، ابتعاد الدولة عن تطوير قدرات إنتاجية فائضة عن الحاجة^(٢٣٢). ولعل هذا كان يمثل لصناع السياسة الأمريكية أفضل مثال على النجاح الإقتصادي، ويظهر ما كان لتوجيهاتهم الاقتصادية من تأثير إيجابي على الاقتصاد الكولومبي. وربما كان قرار ريستريبو باستخدام أسلوب الربط الزاحف لإبطاء تأثير التغيرات في أسعار الصرف سبباً في التخفيف من صدمة انخفاض قيمة العملة، لكن صانعو السياسة الأمريكيين كانوا على حق في اعتقادهم بأن تسهيل السبل أمام حرية التجارة من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً نحو إصلاح الاقتصاد الكولومبي.

وبعد إقرار هذه القوانين فقط، وافقت الولايات المتحدة في مايو ١٩٦٧ على الاتفاقيات النهائية لقرض برنامجي بقيمة ١٠٠ مليون دولار كان هو الأضخم حتى ذلك الحين. وفي المقابل وافقت الحكومة الكولومبية على تحقيق أهداف محددة للأداء النقدي والمالي واتخاذ قرارات بشأن الواردات والصادرات طوال الفترة المتبقية من العام^(٢٣٣). وتمكن ريستريبو من توظيف هذه المبالغ في تجاوز الأزمة المالية التي كانت تعصف بكولومبيا آنذاك^(٢٣٤). وكان يمكن لكلا الجانبين أن يدعي أنه نجح في فرض إرادته على الآخر. فقد أجبر ريستريبو المقرضين الأمريكيين والدوليين على قبول خطة حكومته لتحرير تدريجي لسعر الصرف، وفي المقابل أجبروا حكومته على إجراء إصلاحات كانت في النهاية أشد صرامة من تلك التي تم الاتفاق عليها بموجب خطة فاليوخو. وفي خضم هذه العملية، تراجعت أهداف التنمية الاقتصادية الأوسع في البلاد.

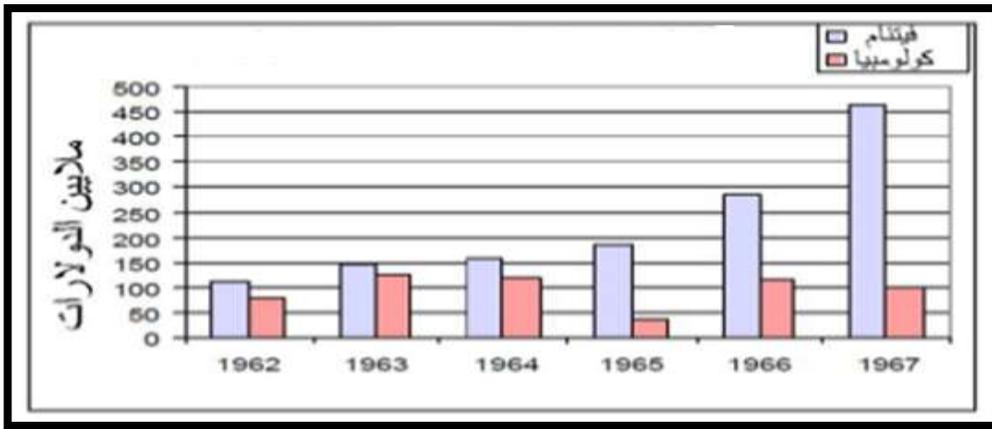
وكانت حرب فيتنام تشكل شبحاً مالياً يهدد كولومبيا على الدوام، وكثيراً ما كان ريستريبو ينتقد الحرب من جهة تأثيراتها المالية على كولومبيا، إذ كان يقيس حجم المساعدات الأمريكية بمثلثاتها الموجهة لفيتنام، وكان يطالب أن تكون مستوياتها على الأقل متقاربة باعتبار أن كولومبيا، مثل فيتنام، تواجه حرباً تقودها العناصر الشيوعية التي أصبح لها

أجنحة مسلحة تحصل على أسلحة من الاتحاد السوفيتي وكوبا^(٢٣٥). فهل كانت لحرب فيتنام فعلاً تأثير على برنامج التحالف وحجم معونات الولايات المتحدة المقدمة إلى كولومبيا؟

كان من الواضح أن الحرب في فيتنام قد شغلت اهتمام الولايات المتحدة، وذهبت بعض الدراسات بأن فيتنام كانت أحد الأسباب التي أخرجت التحالف عن مساره. وكان من الطبيعي أن تنخفض مستويات المعونة الأمريكية للدول التي كانت مهددة بالتوغل الشيوعي نتيجة تكاليف هذه الحرب. لكن تأثير انخفاض حجم المعونات المالية إلى كولومبيا، باعتبارها الدولة الأكثر تلقياً للمعونات الأمريكية في أمريكا اللاتينية آنذاك، كان أوضح من غيرها. فقد كان اعتماد الحكومة الكولومبية على المساعدات الأمريكية في سد عجز الميزانية جعل أي تخفيض في معدلات هذه المعونة يبنى بتدهور في خطط كولومبيا المالية^(٢٣٦).

وقد تزامنت حكومة ريستريبو مع ذروة الأعمال العسكرية في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي دفع العديد من أعضائها إلى توجيه الانتقادات إلى السياسة الأمريكية. فقد صرح وزير الخارجية الكولومبي "جيرمان ثيا German Zea" في خطابه في منتصف سبتمبر ١٩٦٧ حول تأثيرات حرب فيتنام على كولومبيا بالقول: "تتأثر أمريكا اللاتينية في هذا الوقت بالصراع في فيتنام، الذي لم نثيره ولم يتم استشارتنا في بدايته ولا في توسيعه، لكنه مع ذلك كان بمثابة دافع أو ذريعة حتى يتمكن الكونجرس الأمريكي من تقليص المساعدات التي تقدمها تلك الدولة إلى الدول الأخرى في نصف الكرة الغربي^(٢٣٧)".

شكل يوضح حجم الأموال التي خصصتها وكالة التنمية الدولية لفيتنام وكولومبيا^(٢٣٨)

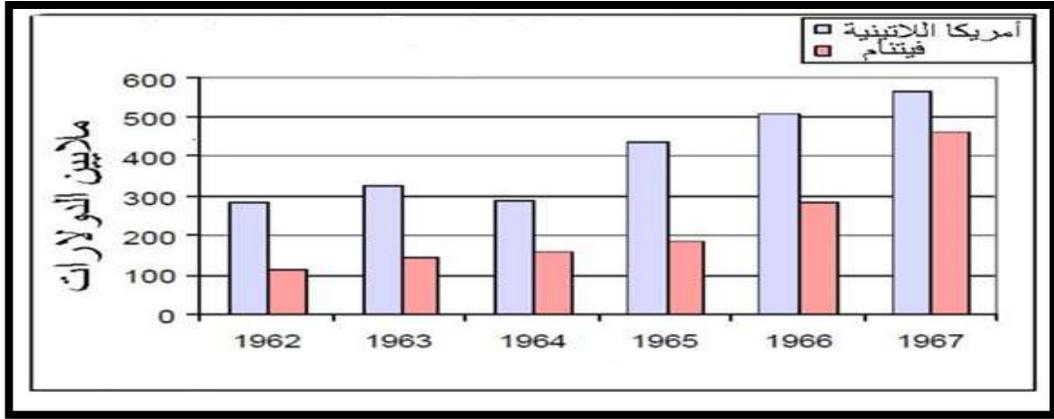


وفي واقع الأمر أن تضخم الانفاق العسكري الأمريكي في فيتنام قد أدى إلى تخفيض كبير في حجم المعونات المقدمة إلى جنوب آسيا وأفريقيا، إلا أنه تسبب في تخفيض طفيف

في حجم مساعدات التحالف من أجل التقدم. فقد أكد مدير وكالة المعونة الأمريكية، ويليام جوود William Gaud في نوفمبر ١٩٦٧ شح أموال المعونة بشكل متزايد؛ لأن متطلبات الحرب جاءت من الاعتمادات الإجمالية الثابتة، لكن وجود بند منفصل في ميزانية التحالف حال دون أي تنافس على الأموال بين أمريكا اللاتينية وبقية العالم^(٢٣٩).

شكل يوضح حجم الأموال التي خصصتها وكالة التنمية الدولية لأمريكا اللاتينية

وفيتنام^(٢٤٠)



ويوضح هذا الشكل أنه على الرغم من الزيادات الكبيرة في حجم الإنفاق على حرب فيتنام، فإن أموال التحالف التي تم صرفها بالفعل -على عكس الاعتمادات- عن طريق وكالة المعونة الدولية حافظت على اتجاه تصاعدي ثابت على الأقل حتى عام ١٩٦٧. وعند مقارنتها بكولومبيا، فإن الصورة قد تبدو أكثر تعقيداً. فقد زادت مستويات تقديم المعونات حتى عام ١٩٦٣ ثم عانت من انخفاض قوي في عام ١٩٦٥، وصادف ذلك الأزمة المالية الكبيرة التي تمر بها كولومبيا.

ويمكن تفسير هذا بالمناقشات المطولة بشأن القرض البرنامجي لعام ١٩٦٥، مما يعني أن الإنفاق الفعلي لهذه الأموال قد تم في عام ١٩٦٦. وفي عام ١٩٦٧، وكما أظهرت المعونة المقدمة إلى فيتنام زيادة كبيرة، ظلت المساعدات المقدمة إلى كولومبيا مستقرة عند مستوى مماثل لما كان عليه في عام ١٩٦٤ بدليل أن الولايات المتحدة وقعت مع ريستريبو في مايو ١٩٦٧ على أكبر قرض برنامجي بقيمة ١٠٠ مليون دولار، وقرض برنامجي بقيمة ٥٨ مليون دولار وقرض قطاع زراعي بقيمة ١٥ مليون دولار في عام ١٩٦٨^(٢٤١).

ومن الصعب أن نجزم أن المساعدات الأمريكية إلى كولومبيا ربما كانت أضخم في غياب الصراع في فيتنام، لكن يبدو أن المساعدات المقدمة إلى فيتنام لم تسفر عن هبوط حاد في موارد الحلف التي صرفت بالفعل في أوج حرب جنوب شرق آسيا. فقد كانت فيتنام، بحلول فبراير ١٩٦٨ وفي ذروة حرب، خامس أكبر متلق للمساعدات الأمريكية في العالم. وعلى هذا فلا يبدو صحيحًا إذن أن التحالف من أجل التقدم قد انهار في كولومبيا خلال حكم جونسون بسبب المتطلبات التي فرضتها حرب فيتنام؛ لأن خطط التحالف من أجل التقدم تحولت فقط في كولومبيا من تمويل مشاريع اجتماعية واقتصادية إلى قروض برمجية للحفاظ على نظام الوحدة الوطنية الحاكم.

وقد قامت إدارة جونسون في الأشهر الأولى لعام ١٩٦٨ بتقييم التقدم الاقتصادي الكولومبي ودور المساعدات الأمريكية في المساعدة على تحقيق هذا الإنجاز. وكما كان عليه الحال في عام ١٩٦٧، اعتقد صانعو السياسات في الولايات المتحدة أن هناك إستقرارًا اقتصاديًا أكبر في كولومبيا، بفضل قرض البرنامج الأمريكي، فضلًا عن السياسات التي فرضتها الولايات المتحدة وصندوق النقد على كولومبيا^(٢٤٢). وكان هناك مداعة للفخر؛ لأن كولومبيا حققت نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٥٪ على الرغم من انخفاض أسعار البن. وأشاروا إلى أن زيادة تحصيل الضرائب وضبط سياسات الإنفاق قد أتاحت زيادة بنسبة ٤٢٪ في الاستثمار العام، ومعظمها في مجالي الزراعة والتعليم. علاوة على ذلك، استمر التضخم في التراجع والانخفاض، واستمرت الصادرات في الارتفاع والزيادة^(٢٤٣).

وفي ضوء هذه النجاحات، ظلت كولومبيا تشكل إحدى أولويات برنامج التحالف من أجل التقدم، على الرغم من تخصيص أموال أقل لأمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة من إدارة جونسون. وهذا دليل على مدى ثقة صانعي السياسة في الولايات المتحدة بأن ريستريبو كان لا يزال يمثل نموذج يحتذى. فقد أوضحت مذكرة من مسؤولي المعونة الأمريكية للرئيس جونسون بأن: "الرئيس ليراس أعاد توحيد حزبه الليبرالي، ودعم موقفه في الكونجرس، وأحاط نفسه بمجموعة نشطة من المسؤولين التنفيذيين، ووضع الأساس لمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية". وكانت نجاحات ليراس هذه تشكل أهمية خاصة؛ لأنه في كولومبيا لم تكن هناك أحزاب أو جماعات سياسية بديلة قوية، وسوف يستفحل خطر التفكك السياسي إذا تراجعت حكومة ليراس عن أهدافها السياسية والاقتصادية^(٢٤٤). وقد أوضحت وثيقة أخرى إلى

الرئيس جونسون أن "أداء الرئيس ليراس كان واحدًا من ألمع النقاط في جهود التحالف، بفضل مساعدتنا في العام الماضي"^(٢٤٥).

وكانت هذه التعليقات والأسباب التي ساقها مسؤولو الولايات المتحدة لجعل كولومبيا تحتل أولوية كبيرة في برامج القروض والمساعدات الأمريكية الخارجية خلال عام ١٩٦٨ شائعة في الوثائق الخاصة والعامة. فقد أوضح مدير بعثة وكالة التنمية الدولية في كولومبيا في تصريحاته أمام الكونجرس أن: "أعلى مستويات القيادة الحازمة والمسئولة موجودة بالفعل ... واعتقد أنه ربما يوجد في كولومبيا اليوم في المجال العام، وإلى حد كبير في المجال الخاص، مديرون أفضل، وصناع سياسات أفضل، وقادة أفضل مما كان عليه الحال في العديد من البلدان، وفي كولومبيا في بعض فترات الماضي"^(٢٤٦).

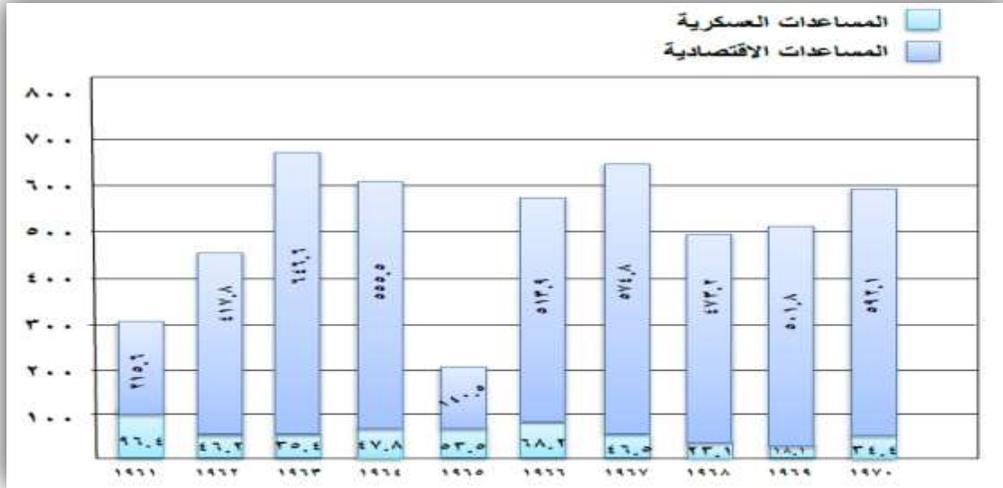
وعلى ضوء هذه المؤشرات المشجعة، دخلت إدارة جونسون في فبراير ١٩٦٨ في مفاوضات مع الحكومة الكولومبية لتقديم قروض جديدة بلغ مجموعها ٩٠ مليون دولار. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد وضعت في حسابها تقديم برنامج قروض أقل مما كان عليه في الماضي، إلا أنه سيكون مبلغًا كبيرًا يقدر بـ ٥٨ مليون دولار، وعرضت قرضًا آخر بقيمة ١٥ مليون دولار للمساعدة في عملية التنمية الزراعية، وحرمة مساعدات بقيمة ١٤.٥ مليون دولار من برنامج الغذاء من أجل السلام، ومبالغ أصغر لمشاريع محددة^(٢٤٧).

وظنًا منهم أن سياساتهم وأحكامهم كانت مهمة في مساعدة كولومبيا على النجاح، فقد واصل المسؤولون في الولايات المتحدة الضغط من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين أداء الاقتصاد الكولومبي. وبدلاً من النظر إلى القروض الجديدة على أنها مكافأة على الإصلاحات السابقة، أو حتى قبول حقيقة أن ريستريبو قد اجتاز الشكوك في قيادته وقدرته على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، كان صانعو السياسة الأمريكيون يضغطون من أجل تحقيق أهداف أكثر لتحسين أداء الاقتصاد الكولومبي^(٢٤٨). فما كان من هذه التصرفات أن أثارت مرة أخرى استياء ريستريبو، الذي كان لا يشعر بالارتياح للسماح للولايات المتحدة بالسيطرة على سياسته الاقتصادية. وكان يرى أنه يتوجب على واشنطن أن تقرض حكومته الأموال على أساس من الثقة فقط، بحكم أنه كان من المتلقين الفعالين والموثوقين للمساعدات في الماضي^(٢٤٩).

بيد أن هذه السياسات لم تكن مقبولة بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذين أصروا على أن النجاح في تنفيذ الإصلاحات لا ينبغي أن يستمر فحسب، بل يجب تسريعه. فقد أرادت الولايات المتحدة المزيد من تخفيض أسعار الصرف والمزيد من تحرير التجارة من خلال تحرير الواردات وتتنوع الصادرات. وعندما رفض ريستريبو تنفيذ ذلك، انهارت المفاوضات حول القرض. وهنا قررت الولايات المتحدة عدم تسليم الشريحة الأخيرة من قرض عام ١٩٦٧ للضغط على ريستريبو. وتكررت هذه الخطوات في ديسمبر ١٩٦٨ عندما اقترحت وكالة التنمية الدولية تقديم آخر القروض إلى كولومبيا في عهد الرئيس جونسون بقيمة ٦٩ مليون دولار^(٢٥٠). وزار وفد من صندوق النقد بوجوتا في يناير ١٩٦٩ لمراجعة السياسة المالية الكولومبية والترتيب لسلسلة جديدة من القروض بمبلغ ٣٥ مليون دولار بشرط أن تبدأ كولومبيا في تخفيض إجمالي المديونية الخارجية، لا سيما وأن التزامات البنك المركزي الكولومبي عن القروض قصيرة الأجل أصبحت مستحقة الدفع لصندوق النقد ابتداءً من مطلع عام ١٩٦٩^(٢٥١).

شكل يوضح حجم المساعدات الأمريكية إلى كولومبيا في إطار التحالف من أجل

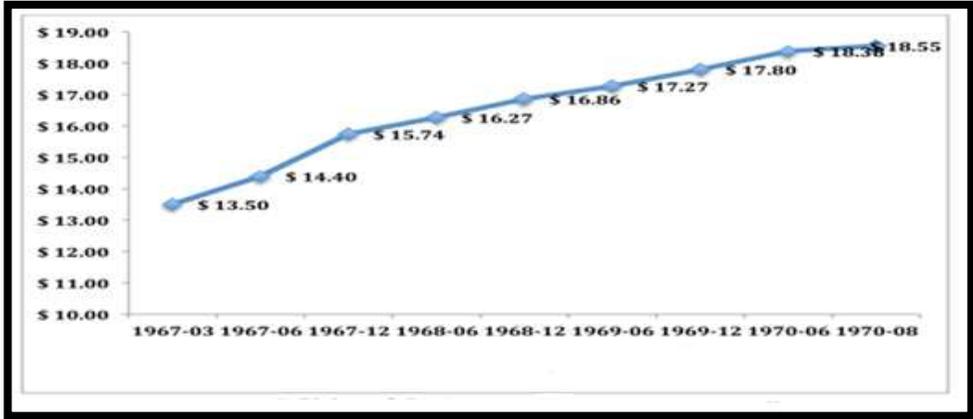
التقدم^(٢٥٢)



واضطرت الولايات المتحدة في النهاية إلى توقيع الاتفاقيات النهائية لهذه القروض. فقد كان هذا القدر الضئيل من التحرير الإضافي لسعر الصرف لا يستحق -على حد تعبير سفيرها كارلسون- تعريض برنامج التنمية في كولومبيا وعلاقات واشنطن المستقبلية مع

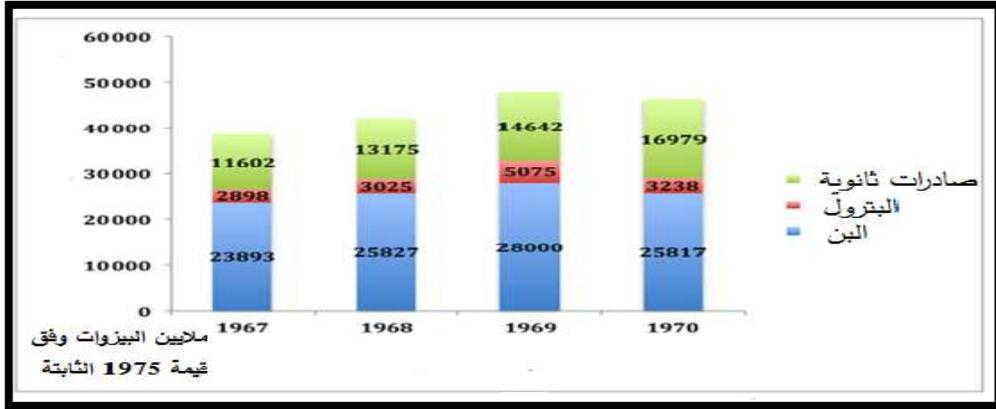
حكومة ريستريبو للخطر. فقد كان باقي برنامج ريستريبو جيد بما يكفي حتى تدعمه الولايات المتحدة^(٢٥٣). وكان الإجراء الوحيد الذي نفذتها الحكومة الكولومبية نتيجة لهذه القروض هي التخفيض المطرد في معدل الشهادات. فقد وصل معدل الشهادة أخيراً في يونية ١٩٦٨ إلى نفس تقييم معدل رأس المال، ووحدته الحكومة في سعر شهادة واحد. وانخفض سعر الشهادة على مدار حكم ريستريبو من ١٣.٥ بيزو لكل دولار إلى ١٨.٥٥، أو ٣٧.٤٪، متجاوزاً مطالب الولايات المتحدة والمقرضين الدوليين الآخرين^(٢٥٤).

شكل يوضح قيمة معدل الشهادات بالدولار الأمريكي^(٢٥٥)



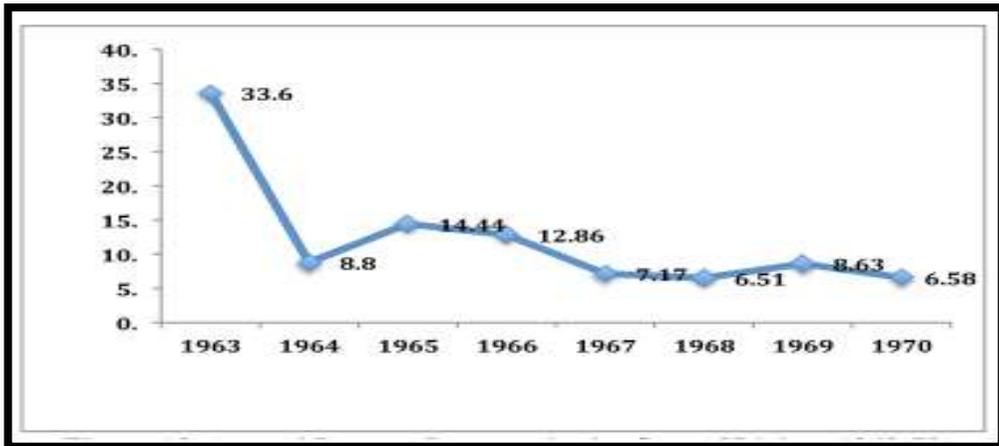
وحقق هذا الانخفاض التدريجي الهدفين الرئيسيين للمقرضين الدوليين: تحفيز الصادرات وكبح جماح التضخم. وشجع انخفاض تكاليف الإنتاج على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي وعلى إدخال صناعات جديدة. وتجاوزت الصادرات الثانوية، وخاصة القطن والسكر، التوقعات وزادت بنسبة ٤٣.٤٪ بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠. ونتيجة لذلك، بدأ اعتماد الدولة على صادرات البن في التراجع مع انخفاض عائدات البن من ٦٢٪ إلى ٥٦٪ من إجمالي قيمة الصادرات. وفي المقابل ارتفعت الصادرات الثانوية من ٣٠٪ إلى ٣٧٪ من إجمالي الصادرات. وهكذا بدأ اقتصاد كولومبيا في التنوع^(٢٥٦).

شكل يوضح حجم الصادرات الكولومبية خلال حكومة ريستريبو^(٢٥٧)



ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن انخفاض قيمة البيزو والزيادة في الصادرات لم يتحدا معاً لرفع معدلات التضخم. فقد ارتفعت تكلفة المعيشة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ بمعدل ٧.٢٪ سنوياً. وكان هذا بعيد كل البعد عن الفوضى التي حدثت في ظل حكومة بالنسيا عندما بلغ متوسط تكلفة المعيشة زيادة سنوية قدرها ١٧.٤٪. ووجد المسؤولون الكولومبيون والأمريكيون أن هذا التراجع يعود لسياساتهما. فقد أعلن ريستريو أن حكومته وجدت طريقة لفرض "مرونة معينة" على سعر الصرف عززت بها الصادرات ومنعت هروب رأس المال وعملية المضاربات. وفي المقابل، عدّ المسؤولون في الولايات المتحدة انخفاض معدل التضخم بمثابة مؤشر على أن قيمة البيزو تقترب أخيراً من قيمته السوقية الحقيقية^(٢٥٨).

شكل يوضح النسبة السنوية للزيادة في تكلفة المعيشة ١٩٦٣-١٩٧٠^{٢٥٩}



ومع تحرير الاقتصاد الكولومبي، بدأ أن الاقتصاد الكلي، على حد تعبير روستو، "ينطلق". فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لكولومبيا بمتوسط ٥.٩٪ في ظل حكومة

ريستريبو. ولم يمثل هذا المعدل زيادة ملحوظة عن متوسط السنوات الأربع السابقة (٤.٦٪). فحسب، بل كان أيضًا أعلى من النمو خلال ذروة طفرة أسعار البن خلال النصف الأول من الخمسينيات (٥.٣٪). وبالتالي بدا أن اقتصاد البلاد أخيرًا يتكيف مع الاضطرابات الناتجة عن التغييرات في سوق البن العالمية^(٢٦٠).

ومع حل قضايا السياسات النقدية والمالية، كرس ريستريبو اهتمامه بالإصلاح

الدستوري. بمساعدة قرار الحركة الثورية الليبرالية Revolutionary Movement Liberal في أغسطس ١٩٦٧ بالانضمام إلى الحزب الليبرالي الرئيس، تمكن ريستريبو من إجبار الكونجرس على تمرير إصلاحاته. وتضمنت الإجراءات تقليل الهياكل الإدارية والتشريعية المرهقة في كولومبيا، وتقليل حجم مجلسي الكونجرس، وتحويل السلطات الاقتصادية من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، ووضع خطة للتخلص التدريجي من نظام الجبهة الوطنية. وتمكن من الحصول على موافقة الكونجرس لإنشاء صندوق ترويج الصادرات بالإضافة إلى زيادة الاستثمار العام بشكل كبير في الإصلاح الزراعي وبناء الطرق السريعة. وبحلول ١٩٦٨، زاد التمويل الحكومي لبرامج التنمية التي قدمها ريستريبو بنسبة ٤٧٪؛ وبالتالي نجح أخيرًا في تنفيذ المبادئ الرئيسية لبرنامج "التحول الوطني" الذي رفعه شعارًا لحكومته^(٢٦١).

ونتيجة لذلك تحسنت مكانة ريستريبو وكولومبيا في أعين المسؤولين الأمريكيين. فقد عدّه وكيل وزارة الخارجية لشؤون الدول الأمريكية أنجح رئيس في أمريكا اللاتينية في توجيه شعبه نحو التنمية الكاملة، وأن حكومة ريستريبو-في رأى السفير كارلسون- تبرز كأقوى حكومة في تاريخ كولومبيا الحديث، وربما كانت الأفضل أيضًا. وأكد روستو للرئيس جونسون أن "كولومبيا هي الأفضل أداءً بشكل عام في التحالف من أجل التقدم في هذه المرحلة. ومن ثم برزت كولومبيا تحت حكم ريستريبو باعتبارها نجاح بارز لسياسات التنمية الأمريكية في المنطقة"^(٢٦٢).

ولم ينعكس هذا التحسن على أوضاع الكولومبيين. وكان اقتراب ديكتاتور كولومبيا الأسبق، روخاس، من الفوز بالانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠ يعكس السخط المتزايد على إدارة الجبهة الوطنية للبلاد. فقد أدت الجهود التي بذلتها الحكومة الكولومبية لاسترضاء الولايات المتحدة والمقرضين الأجانب إلى وضع برنامج اقتصادي نجح في تحرير الاقتصاد ودعم

النمو الاقتصادي وتنوع صادرات البلاد. ونتيجة لذلك، أصبحت كولومبيا بمثابة "واجهة" للتحالف من أجل التقدم، حيث بدأ أن الاقتصاد الكولومبي قد تكيف أخيراً بعد عقد من الاضطرابات نتيجة تراجع أسعار البن. لكن هذه التغييرات شملت تقليص النفقات بدلاً من إعادة هيكلة اقتصاد البلاد، وتجاهل الحكومة الخطط السابقة لرفع مستوى المعيشة من خلال التنوع الاقتصادي بعودة التركيز على دعم السلع الزراعية. ولم تقدم الصناعات إلا القليل من الفرص للعمال الكولومبيين لتحسين أوضاعهم. وعمل ريسيتريبو على الحد من زيادة الأجور للحد من التضخم وجذب رأس المال الأجنبي. ومن ثم ازدهرت الشركات الكولومبية والمستثمرون الأجانب، لكن العمال عانوا لأن انخفاض مستوى معيشتهم دعم النمو الاقتصادي للبلاد.

وهكذا تحول معنى التنمية الاقتصادية في كولومبيا. فقد أسقطت الحكومتان الكولومبية والأمريكية أي ذريعة لتحسين التفاوت داخل البلاد. ونجحوا بدلاً من ذلك في صياغة برنامج اقتصادي مبني على سياسات أدت إلى تفاقم عدم المساواة. وكان الوعد، الذي لم يتحقق، أن يتمتع العمال الكولومبيين في النهاية بثمار النمو الاقتصادي الذي كان يجنيه بالفعل رجال الأعمال والمستثمرون. وكان ترشيح روخاس بمثابة رد فعل عنيف ضد هذه السياسات. وعلى الرغم من عدم نجاحه في الإطاحة بنظام حكم الجبهة الوطنية، إلا أن الاستياء العام سرعان ما بدأ يظهر في أشكال أخرى مع ظهور فرص اقتصادية جديدة مع الولايات المتحدة.

وفي المحصلة النهائية لنتائج التحالف من أجل التقدم، فإن جهود الولايات المتحدة لم تستطع إحداث نقلة حقيقية لتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي الكولومبي. فقد أصدرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في فبراير ١٩٦٩ دراسة بعنوان "كولومبيا: تاريخ حالة المعونة الأمريكية"، وخلص التقرير إلى أن برنامج التحالف من أجل التقدم قد فشل في تحقيق أهدافه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما أكدت وكالة التنمية الدولية أن البرنامج في كولومبيا عانى من انهيار كبير بعد إعلان أنها "واجهة للتحالف"، وأشارت بيانات المعونة الأمريكية إلى أن معدل نمو الناتج المحلي لكولومبيا خلال الأعوام من ١٩٦١ إلى ١٩٦٧ بلغ ١,١٪ فقط، وأن كولومبيا التي كانت تضم أقل من ٨٪ من سكان أمريكا اللاتينية، تلقت أكثر من ١١٪ من تمويل التحالف، وخلال المدة نفسها لم تكن هناك زيادة في الإيرادات الضريبية كجزء من الناتج القومي الإجمالي، وانخفض إجمالي الاستثمارات في

نسبتها المئوية من الناتج القومي الإجمالي، وزاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٢٧٦ دولارًا إلى ٢٩٥ دولار فقط في السنة، بمتوسط سنوي قدره ١,٢٪ مقارنة بالهدف الذي حدده ميثاق بونتا ديل أستى وهو ٢,٥٪^(٢٦٣).

الخاتمة

أفرزت المخاوف الولايات المتحدة من انتشار الشيوعية بعد الثورة الكوبية تغييراً في سياساتها الاقتصادية تمثل في تدشين برنامج التحالف من أجل التقدم، وهو أكبر برنامج اقتصادي أمريكي منذ مشروع مارشال، والذي مثل رؤية كينيدي لمسألة دفع التنمية من أجل مواجهة الشيوعية. لكن استخدمت الولايات المتحدة التحالف من أجل التقدم باعتباره وسيلة لتعزيز سياستها المناهضة للشيوعية والحفاظ على الوصول إلى السلع الرخيصة المنتجة داخل المنطقة بدلاً عن تقديم المساعدات للتخفيف من تداعيات انخفاض أسعار السلع الأساسية. ومن ثم كانت الحرب الباردة في أمريكا اللاتينية تدور حول طبيعة اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي الذي تديره الولايات المتحدة بقدر ما كانت تدور حول محاربة الشيوعية.

وبخلاف الحرب الباردة التي دارت في دول أمريكا اللاتينية حول الاختراق الشيوعي، فقد تركزت الحرب الباردة في كولومبيا على اتجاه التنمية الاقتصادية في البلاد. وأدت رغبة الولايات المتحدة في تقديم نموذج ناجح تقنع به بقية دول أمريكا اللاتينية بالبده في طريق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي إلى إعطاء كولومبيا الأولوية في برامج القروض للتعامل مع مشاكل الاقتصاد الكلي. ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن التحالف من أجل التقدم كان بمثابة برنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي أكثر من كونه برنامجاً للتنمية الاقتصادية. فقد ربطت الولايات المتحدة بين تحقيق الحكومة الكولومبية للإصلاحات المطلوبة وبين القروض المقدمة، بدلاً من دعم برنامج التنمية في كولومبيا. وضغطت واشنطن من أجل توسيع صادرات السلع الأساسية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي طويل الأجل، رغم أن هذه التدابير خفضت مستوى المعيشة داخل كولومبيا على المدى القصير. ولم يكن أمام الحكومات الكولومبية المتعاقبة خيار آخر سوى الموافقة على مطالب الولايات المتحدة بسبب قلة رأس المال الأجنبي، والتخلي عن برنامج التنمية الاقتصادية للبلاد، وتبني إصلاحات السوق التي أقرتها الولايات المتحدة.

ومع هذا كانت الحكومات الكولومبية تحاول باستمرار توسيع مجال مناوراتها الرامية إلى دفع عمليات الإصلاحات الاقتصادية إلى الأمام وفقاً لوتيرة تحركها ورؤيتها الخاصة، كما حدث بشأن تخفيض قيمة العملة. ولم تحقق الولايات المتحدة سوى قدر ضئيل للغاية من النجاح في فرض الأشكال الأكثر تقليدية من الشروط الاقتصادية، مثل إدارة الاقتصاد الكلي

التقليدية، على الحكومة الكولومبية التي تمكنت في الكثير من الأحيان من فرض رؤيتها على أجندة التحالف من أجل التقدم. ولم تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على دعم كولومبيا غير المشروط للسياسة الخارجية الأمريكية في الساحة الدولية كما كانوا يأملون. وظهر هذا خلال أزمة الصواريخ الكوبية والموقف الكولومبي من حرب فيتنام وغزو الدومينيكان أو حتى رضا كولومبيا عن حجم مساعدات الولايات المتحدة وانتقاداتها لحكومتها بسبب فشلها في دعم أسعار البن الدولية.

وأثبتت تقارير الاستخبارات الأمريكية أن كولومبيا كانت أبعد ما تكون عن استيلاء شيوعي على السلطة. فقد كانت منظمات حرب العصابات الشيوعية أثناء ستينيات القرن العشرين في غاية الحداثة إلى الحد الذي جعلها عاجزة عن تهديد الحكومة. ولم تكن المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة كافية في حد ذاتها للقضاء على هذه العصابات المسلحة، التي تمكنت من البقاء لعدة عقود أخرى. وهذا ما يدحض نظرية أن برنامج المساعدات الأمريكية المقدم إلى كولومبيا الأساسي في ستينيات القرن العشرين كان هدفه منع الثورات الشيوعية وإبقاء الحكومات الصديقة في السلطة.

ولم يعمل التحالف من أجل التقدم لتعزيز مكانة الجبهة الوطنية وحماية الحكم الديمقراطي الليبرالي من تهديد الطغاة الشعبويين، ودعم النظام المؤيد للولايات المتحدة في بوجوتا. فقد اقترب الجنرال الشعبي روخاس بينيلا من هزيمة مرشح الجبهة الشعبية في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠. وشكل فصيل راديكالي من حركة التحالف الشعبي الوطني التي ينتمي إليها ريستريبو -والذي أعلن خيبة أمله من الديمقراطية الرسمية في كولومبيا- حركة M-19 التي ستظهر فيما بعد باعتبارها أكثر الجماعات المتمردة عنفاً. وهذا يشير إلى أن المساعدات الأمريكية الضخمة لم تكن كافية لمنع الاستياء واسع النطاق من المؤسسة السياسية الكولومبية المؤيدة للولايات المتحدة بحلول نهاية العقد؛ وبالتالي فشل البرنامج في تحقيق أهدافه في كولومبيا.

وتشير التجربة الكولومبية في الستينيات أنه من الصعب للغاية أن تتجح برامج المعونة الخارجية المحفزة للإصلاح إذا لم تتطابق الأهداف الإصلاحية لبرامج المعونة مع مصالح الموجودين في السلطة، بغض النظر عن مدى سخاء جائزة المساعدة المالية المقدمة للتعاون مع سياسات الإصلاح. فغالبًا ما يتصرف صناع السياسات في البلدان المانحة والمتلقية

للمساعدات في المقام الأول وفقاً لأهدافهم قصيرة الأجل ومصالحهم الخاصة، على حساب برنامج المساعدات الخارفية وأهداف الصالح العام طويلة المدى. كما أن صناع القرار السياسي في الدول المانحة عرضة للتخلي عن رعايتهم للإصلاح إذا كان ذلك يناسب مصالحهم المتصورة. كما أن القادة في البلدان المتلقية للمعدونات عرضة للتأثر بمسائل المخاطر الأخلاقية؛ فبمجرد أن يلتزم الراعي القوي علناً بمساعدتهم، يكون لديهم حافز قوي للتراجع عن الإصلاحات الموعودة والتصرف بشكل غير مسئول، مع العلم أن المانح غالباً ما يقدم لهم مساعدات إضافية لتجنب الإحراج الناجم عن فشل النظام المدعوم.

وتفسر نتائج التحالف من أجل التقدم التوتر المستمر، وفي بعض الأحيان، التناقض الواضح بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك بين هدف تحقيق التنمية الاقتصادية، والأهداف السياسية المرتبطة بالاستقرار السياسي والحفاظ على المؤسسات السياسية الديمقراطية في البلد من خلال دعم حكومات الجبهة الوطنية. وفي أغلب الأحوال كان برنامج القروض لبرنامج التحالف من أجل التقدم يهدف إما إلى دعم الحكومة في فترات انتخابية أو دعم برنامج تثبيت الاستقرار الاقتصادي. ويمكن تفسير هذه المفارقة من خلال التناقض بين الهدف من توجيه التغيير الاجتماعي والسيطرة عليه بطريقة سلمية وسريعة ومنظمة دون مراعاة العواقب السلبية أو غير المقصودة للتغييرات، التي تولد بدورها ردود فعل قد تؤدي إلى حالات من عدم الاستقرار السياسي التي يمكن أن تهدد استمرار النظام القائم.

وكانت نتائج التوجهات الاقتصادية للولايات المتحدة في كولومبيا خلال الحرب الباردة متباينة. فقد ازدهر اقتصاد البلاد في نهاية الستينيات وأوائل السبعينات. وشكلت أكبر فترة من النمو الاقتصادي في كولومبيا خلال القرن العشرين، وأشاد بها المسؤولون الأمريكيون باعتبارها نموذج للتنمية الاقتصادية في المنطقة. لكن من الصعب الإقرار أن الفضل يعود إلى المعدونات الأمريكية. ومع تحسن موقف كولومبيا فيما يتعلق بالنقد الأجنبي، كانت كولومبيا أكثر قدرة على تجاهل مطالب الولايات المتحدة فيما يتعلق بشروط المساعدات، وأصبحت الدولة الوحيدة في أمريكا اللاتينية التي تخلت عن المعدونات الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة عندما طلب الرئيس الكولومبي في عام ١٩٧٦ مغادرة هيئة المعونة الأمريكية للبلاد.

وتحت هذا الغطاء من النمو الاقتصادي الملحوظ، ارتفعت مستويات التفاوت الاجتماعي إلى عنان السماء. فقد أوقفت الحكومة الكولومبية أي زيادات في الأجور وخفضت الخدمات الاجتماعية وانخفضت معها مستويات المعيشة. وأدت هذه الظروف إلى ظهور مجموعات متمردة ومليشيات مسلحة مثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية فارك FARC في عام ١٩٦٤ وجيش التحرير الوطني في عام ١٩٦٥. فقد كان التحول من دعم عملية التنمية داخل البلاد من خلال إصلاحات اقتصادية واجتماعية مهمة إلى الالتزام بإجراءات التقشف والشروط التي فرضتها الولايات المتحدة مقابل تقديم القروض والمساعدات وانعكاسها سلبًا على مستوى معيشة الشعب الكولومبي، قد أجبر العديد من الكولومبيين على التوجه إلى تجارة المخدرات التي أثبتت أنها مربحة أكثر. وبدا واضحًا أن الماريجون والكوكايين قد حلا محل البن باعتبارهما الصادرات الرئيسة للبلاد. وبالتالي، فإن القضايا التي هيمنت على العلاقات بين الولايات المتحدة وكولومبيا، وعلى وجه التحديد قضايا التمرد وتهريب المخدرات، قد ظهرت للمرة الأولى خلال الحرب الباردة، وكانت السياسة الاقتصادية الأمريكية أحد الأسباب وراء ظهورها.

وقد ضمن زراعة الماريجون والكوكايين والاتجار فيهما التنوع الاقتصادي الذي سعت إليه كولومبيا لفترة طويلة، وحولت الميزان التجاري للبلاد من عجز إلى فائض. ومع ذلك، استمرت البلاد في الاعتماد على صادرات السلع الأساسية، وظلت في وضع تابع في الاقتصاد العالمي، واحتفظت الولايات المتحدة بنفوذها داخل كولومبيا مما ضمن سهولة الوصول إلى صادرات البلاد من السلع الأساسية، حتى لو لم يكن من النوع الذي أراده المسؤولون في الولايات المتحدة. وأصبحت الولايات المتحدة بعد ذلك معادية لنفس الروابط التي سعت إلى الترويج لها خلال الحرب الباردة.

ودائمًا ما تتبالغ الولايات المتحدة في حجم معوناتا الخارجية وأهميتها للظهور أمام المجتمع الدولي بأنها تؤدي واجبها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد المتلقية للمعونات، لكن حقائق الأمور تظهر أنها تنتظر على الدوام المقابل لهذه المعونات. فقد حاولت الولايات المتحدة تحقيق أهداف سياستها الاقتصادية التقليدية تجاه كولومبيا خلال إدارة أيزنهاور بطريقة مختلفة خلال إدارتي كينيدي وجونسون من خلال برنامج التحالف من أجل التقدم الذي كان ظاهره الحرص على تشجيع التنمية الاقتصادية، ورفع مستويات المعيشة

باعتبارها الدواء الناجع لانتشار الشيوعية، لكنه كان في حقيقة الأمر أحد الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة للتدخل في شئون كولومبيا الداخلية. فقد كان البرنامج يحمل في طياته ضوابط وقيود أكثر إحكامًا للحيلولة دون الفكك من قبضة واشنطن الخائفة على الاقتصاد الكولومبي وضمان استمرار تبعيته؛ فكانت المساعدات والقروض الأمريكية حصار اقتصادي فرضته الولايات المتحدة على كولومبيا بموافقتها لضمان تنفيذ السياسات التي تضمن استمرار هيمنتها الاقتصادية. ولذلك تبدو الاستراتيجية العامة لسياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه كولومبيا ثابتة، وإن اختلفت أساليب الإدارات الثلاث وموظفيها ومؤسساتها. وفي النهاية أثبتت التجربة الكولومبية مع المعدونات الأمريكية الاقتصادية أنه من الصعب تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تنشدها الدولة بمساعدة المعدونات الخارجية المرتبطة على الدوام بشروط تضمن للدولة المانحة السيطرة على اقتصادياتها وتوجيهه الوجهة التي تخدم مصالحها؛ فالتنمية الاقتصادية الحقيقية لا تتحقق إلا من خلال مشاريع اقتصادية وبرامج اجتماعية وطنية تمولها الدولة من رأسمالها الخاص؛ فالقروض والمساعدات الخارجية هي طريقة العاجزين عن وضع حلول مبتكرة لمعالجة قضايا التنمية، والطريق نحو ترسيخ اقتصاد محلي تابع لاقتصاد الدولة المانحة.

الهوامش

- (١) حسني كحله: إمبراطورية الدولار: كيف استخدمت الولايات المتحدة مؤسسات التمويل الدولية في السيطرة على العالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٣٧.
- (٢) كريم مطر حمزة الزبيدي وأحمد هادي سلمان المجتومي: كولومبيا بين الاستقلال وعقد معاهدة الضمان مع الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٤٨-١٨٢١، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد ١٤، العدد الأول، آذار، ٢٠٢٣، ص ٧.
- (٣) أحمد هادي سلمان وكريم مطر حمزة: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا بعد اقتطاع بنما (من التعويض إلى التحالف ١٩٠٣-١٩٣٩)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١٣، الع ٢، ٢٠٢٣، ص ص ١١٤٧-١١٦٣.
- (٤) تخلت كولومبيا في عام ١٩٣٣ عن سداد ديونها الخارجية. وبلغت قيمة هذه القروض حوالي ٤٤ مليون دولار، وكانت تدين بأكثر من نصفها لحاملي السندات الأمريكيين. وبلغ إجمالي القروض، بما في ذلك قروض البلديات والإدارات، حوالي ١٥٨ مليون دولار، تدين بـ ١١٥ مليون دولار منها لحاملي السندات الأمريكية. للمزيد انظر *FRUS, Diplomatic Papers, 1939, Vol. V, the American Republics, Good offices of the Department of State in negotiations regarding the resumption of payments on the Colombian foreign debt; proposals for financial assistance, USGPO, Washington, 1957, pp. 469-519.*
- (5) *FRUS, Diplomatic Papers, 1940, the American Republics, Vol. V, Memorandum by the Ambassador in Colombia (Braden) to the Under Secretary of State (Welles), Washington, April 19, 1940, USGPO, Washington, 1961, pp. 698-700.*
- (6) *FRUS, Diplomatic Papers, 1941, the American Republics, Vol. VII, Telegram from The Acting Secretary of State to the Ambassador in Colombia (Braden), Washington, July 25, 1941, United States Government Printing Office, Washington, 1962, pp. 72-73; FRUS: Diplomatic Papers, 1943, The American Republics, Vol. VI, The Ambassador in Colombia (Lane) to the Secretary of State, Bogotá, May 22, 1943, USGPO, Washington, 1963, pp. 69-71.*
- (٧) معدن ثقيل لا يتأكل أو يتأكسد بسهولة. أنتجت كولومبيا في عام ١٩٠٧ حوالي ٥٠٠٠ أوقية من المعدن الخام، وهي كمية ضئيلة مقارنة بالإنتاج الروسي البالغ ٣٠٠ ألف أوقية في العام نفسه، لكنها كافية لجعل كولومبيا ثاني أكبر منتج في العالم. وبعد ثورة عام ١٩١٧ انخفض إنتاج روسيا بنسبة ٨٤%، فأصبحت كولومبيا أكبر منتج في العالم، بمتوسط ١٤٦٠ كيلوجرامًا سنويًا بين عامي ١٩١٦ و ١٩٢٤، وكانت شركة Choco Pacifico شوكو باسيفيكو المملوكة للشركة الانجليزية الأمريكية هي المستفيد الرئيس من ازدهار البلاتين. للمزيد راجع:
- FRUS, Diplomatic Papers, 1941, the American Republics, Vol. VII, Telegram from The Ambassador in Colombia (Braden) to the Secretary of State, Bogotá, December 25, 1941, p. 55; Leal León, Claudia, La Compañía Minera Chocó Pacífico y el auge del platino en Colombia, 1897-1930, Universidad de Los Andes Bogotá, Colombia, Historia Crítica, Noviembre, 2009, pp. 160-162.*
- (8) *FRUS, Diplomatic Papers, 1942, the American Republics, Vol. VI, Telegram from the Secretary of State to the Ambassador in Colombia (Lane), Washington, June 20, 1942, p. 188.*
- (9) Safford, Frank and Marco Palacios, Colombia: Fragmented Land, Divided Society, Oxford University Press, New York, 2002, p. 276.
- (١٠) على عكس بعض منتجي البن الآخرين في أمريكا اللاتينية، وجدت القهوة الكولومبية سوقها الرئيس في الولايات المتحدة. وبالتالي، أثبتت مستويات استيراد البن في الولايات المتحدة أنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى كولومبيا.
- Daniels, Paul C., the Inter-American Coffee Agreement, Law and Contemporary Problems, Vol. 8, fall 1941, pp. 710-711.*
- (11) *FRUS, 1947, Vol. VIII, the American Republics, the Ambassador in Colombia (Beaulac) to the Secretary of State, Bogotá, November 25, 1947, (USGPO, Washington,*

1972), pp. 567–568; Coleman, Bradley Lynn, Colombia and the United States: The Making of an Inter-American Alliance, 1939–1960, the Kent State University Press, Kent, Ohio, 2008, p. 64.

(12) FRUS, 1948, The Western Hemisphere, Vol. IX, The Secretary of the Treasury (Snyder) to the Acting Secretary of State, Washington, April 14, 1948, (USGPO, Washington, 1972), p. 45; "Commitment for Reconstruction in Colombia Approved", *U.S. Department of State, Bulletin* (April 25, 1948), p. 549.

(13) FRUS, 1951, the United Nations; the Western Hemisphere, Vol. II, "Policy Statement Prepared in the Department of State," Washington, May 22, 1951, (USGPO, Washington, 1979), pp. 1297–1305.

(١٤) توجهت لجنة تابعة للبنك الدولي برئاسة لوشلين كوري Lauchlin Currie إلى كولومبيا في عام ١٩٤٩ لدراسة الإمكانيات الاقتصادية للبلاد. وقد وجدت اللجنة في كولومبيا جميع المقومات التي يمكن أن تقود إلى النجاح الاقتصادي، وهو تقييم فتح الباب أمام زيادة المساعدات الخارجية بعد عام ١٩٥٠. وقد وقعت الحكومة الأمريكية على الاتفاقية في واشنطن في ٥ سبتمبر ١٩٥١ ووقعتها الحكومة الكولومبية في ٣٠ نوفمبر ١٩٥١، ودخلت حيز التنفيذ منذ التاريخ الأخير. ينظر:

ميشيل الاسيفيتش: الاقتصاد السياسي للبنك الدولي، السنوات الأولى، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١١-١٢.

(15) Department of State, *Bulletin* "Colombia: Raw Cotton Shipments", Vol. 25 (19 Nov. 1951): p. 828; Dix, Robert H., Colombia: The Political Dimensions of Change (New Haven, 1967), p. 196.

(١٦) فرناندو فاخنزيلير، التصنيع في أمريكا اللاتينية من "الخانة السوداء" إلى "الخانة الفارغة"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد ١١٨، نوفمبر ١٩٨٨، ص ٣٤-٣٥؛ نجلاء سعيد مكاي: الحرب الباردة في أميركا اللاتينية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٤٨.

) Hoopes, Townsend, The Devil and John Foster Dulles (Boston: Little, Brown, 17([1973]), pp. 196-197;

نجلاء سعيد مكاي، مرجع سابق، ص ص ١٤٩-١٥٠.

(18) Rabe, Stephen G., Eisenhower and Latin America (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988), pp. 70–71.

(19) Baldwin, David A., Economic Statecraft (Princeton, Princeton University Press, ١985), pp. 293-294.

(20) Kofas, Jon V., The Sword of Damocles: U.S. Financial Hegemony in Colombia and Chile, 1950-1970 (Westport, CT, 2002), pp. 25-27.

(21) FRUS, 1955-1957, American republics: Central and South America, Vol. VII, Telegram from the Ambassador in Colombia (Bonsal) to the Department of State, Bogotá, September 14, 1956 (USGPO, Washington, 1987), pp. 929-930; Coleman, Op. Cit, p. 167.

(٢٢) ذهب ثلاثة أرباع البن الكولومبي إلى الولايات المتحدة، وكان يشكل ٢٥ ٪ من استهلاك السوق الأمريكي. وكان البن يشكل ما يقرب من ٨٠ ٪ من صادرات كولومبيا، وبالتالي كان سلعة حيوية لاقتصاد البلاد باعتباره مصدرًا أساسيًا للعملة الصعبة. وقد ارتفع سعر البن الكولومبي بنسبة ٣٩ ٪ بين ١٩٥٠/١٩٤٩ ومن ٥٣،٢٥ إلى ٧٣،٩٧ سنت للرطل بين عامي ١٩٥٥/١٩٥٦. وانعكس هذا على زيادة العائدات من الصادرات الكولومبية الخارجية بنسبة ٤٨ ٪، وزيادة معدلات استيراد السلع الرأسمالية وانتعاش الإنتاج الصناعي. لكن في ١٩٥٧/١٩٥٦ انخفض السعر بنسبة ١٣،٥ ٪ وفي ١٩٥٨/١٩٥٧ انخفض بنسبة ١٨ ٪. وتوقعت كولومبيا والولايات المتحدة عودة أسعار البن إلى ما كانت عليه من قبل، إلا أن أسعار البن الكولومبي استمرت في الانخفاض على مدى السنوات الخمس عشرة التالية، ووصلت إلى ٣٩،٥٥ سنتا للرطل في ١٩٦٢/١٩٦٣. ولم تبدأ أسعار البن في الانتعاش مرة أخرى إلا في عام ١٩٦٩/١٩٧٠. وقد حرم انخفاض أسعار البن كولومبيا من عائدات تصدير تتراوح ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون دولار سنويًا. راجع:

“Precio externo del café colombiano – promedio anual civil,” Banco de la republica; “Statistical Survey of the Economy of Colombia, 1959”, “Statistical Survey of the Economy of Colombia, 1959” ; Horn, Oliver Lawrence, From Model to Menace: U.S. Foreign Aid, Development, and Drugs in Cold War Colombia, 1956-1978, PH. D Thesis, Georgetown University, 2018, pp. 72-73.

(23) Martz, John D., Colombia: a Contemporary Political Survey, University of North Carolina Press, 1962, p. 236.

(24) Federación Nacional de cafeteros de Colombia, “Precio Externo del Café Colombiano - promedio anual Cafetero”, at https://www.federaciondecafeteros.org/particulares/en/quienes_somos/119_estadisticas_historicas/.

(٢٥) ألبرتو ليراس كامارجو : ولد في عام 1906 في العاصمة بوجوتا، والتحق بجامعة إكسترنادو للعلوم السياسية في بوجوتا عام ١٩٢٥ لكنه لم يكمل دراسته وهاجر إلى الأرجنتين. وفي عام ١٩٢٩ أصبح عضواً في الحزب الليبرالي، وعاد الى كولومبيا في عام ١٩٣٠، إلى أن تم انتخابه لعضوية البرلمان الكولومبي ثم أصبح رئيساً له في عام ١٩٣١. وتولى مناصب وزارية في حكومة لوبيز الأولى منها وزارة التعليم ١٩٣٦، وفي حكومة لوبيز الثانية تم تعيينه ليكون وزيراً للعدل ثم وزيراً للخارجية حتى عام ١٩٤٥، واختير رئيساً مؤقتاً لما تبقى من مدة لوبيز الرئاسية حتى عام ١٩٤٦ بعد استقالة الأخير. وشغل منصب مدير عام اتحاد عموم أمريكا بين عامي ١٩٤٧-١٩٤٨، ثم السكرتير الأول لمنظمة الدول الأمريكية حتى استقالته في عام ١٩٥٤. وفي عام ١٩٥٦ أصبح رئيساً للحزب الليبرالي وشارك في تشكيل الجبهة الوطنية التي أنهت حكم الجنرال روخاس في عام ١٩٥٨ وفاز بالانتخابات بنسبة أصوات بلغت ٨٠٪. وأصبح رئيساً لكولومبيا خلال المدة ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٢، توفي في بوجوتا في عام ١٩٩٠. ينظر:

Lozano, Jorge Tadeo, Alberto Lleras Camargo 1906-1990, En el Centenario de su Nacimiento, Universidad de Bogotá, 2006, pp. 14-15.

(٢٦) أحمد هادي سلمان المجتومي: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، رسالة دكتوراة غير منشورة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠٢٣، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

(٢٧) ذكر تقرير للسفارة الأمريكية في ٢١ ديسمبر ١٩٥٧ أن الشيوعيين في كولومبيا استغلوا ارتباك الأوضاع السياسية والاقتصادية وبدأوا يشكلون نقابات عمالية متعددة تهدف إلى نشر الفكر الشيوعي في أوساط الطبقات العمالية في كولومبيا. راجع:

Randall, Stephen J., Colombia and the United States: Hegemony and Interdependence, University of Georgia Press, Athens, 1992, p. 213, 215; Coleman, Op. Cit, p. 183.

(28) FRUS, 1958–1960, Vol. V, American Republics, Microfiche Supplement, “Memorandum of Conversation,” April 11, 1958, CO-8, 84–2765–69 (Washington, 1991); Kofas, Op. Cit, p. 30.

(29) U.S. Department of State, *Bulletin*, Vol. 39, No.993-1018, 1958, p. 435.

(30) Coleman, Op. Cit, p. 181.

(٣١) تسبب عدم اتفاق أعضاء الكونجرس من الحزبين الليبرالي والمحافظ على صيغة قانون الإصلاح الزراعي، خاصة الاختلاف حول التوطين أم المصادرة ونزع الملكية، في تأخير إقرار القانون حتى أواخر عام ١٩٦١. راجع:

Bushnell, David, The Making of Modern Colombia: A Nation in Spite of Itself, (Berkeley, University of California Press, 1993), p. 232; Henderson, James D., Modernization in Colombia: The Laureano Gómez Years 1889–1965, Gainesville University Press, Florida, 2001, pp. 391-392.

(32) Colombia, National Dept. for Economic Planning, “Statistical Survey of the Economy of Colombia, 1959”, Bogota, 1960, p. 53;

(٣٣) كان صندوق قروض التنمية ذراع الإقراض لإدارة التعاون الدولي في الولايات المتحدة. تأسس في عام ١٩٥٧ كجزء من مراجعة قانون الأمن المتبادل. وكان هدفه الرئيسي هو تقديم قروض للدول الأجنبية، معظمها لمشروعات رأسمالية، قابلة للسداد بالعملة المحلية للمقترض. وفي عام ١٩٦١، اندمج في وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وقد اشترط عند تأسيسه ألا يتنافس مع رأس المال الاستثماري الخاص أو مصرف التصدير والاستيراد أو المصرف الدولي للإنشاء والتعمير

Wood, Robert Everett, From Marshall Plan to Debt Crisis: Foreign Aid and Development Choices in the World Economy, University of California Press, p. 120.

(34) Coleman, Op. Cit, p. 183; Horn, Op. Cit, p. 86.

(٣٥) حصلت كولومبيا على ٥٠ مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد والمصارف التجارية في نيويورك ، و٤١,٥ مليون دولار من صندوق النقد الدولي

FRUS, 1958–1960, Vol. V, American Republics, Statement prepared in the Office of Inter-American Republics Economic Affairs, 84-432, letter from the Acting Assistant Secretary of State for Congressional Relations (Hogland), to Senator Thomas N. , Washington, December 4, 1959.

(٣٦) من غير الواضح كيف ولماذا حدث هذا النمو الاقتصادي. فالبيانات الاقتصادية الكولومبية منقطعة قبل أن تبدأ DANE في الاحتفاظ بالبيانات السنوية في عام ١٩٦٥ (و BOR في عام ١٩٧٠). كما أن "المسح الإحصائي لاقتصاد كولومبيا" يغطي فقط النصف الأول من عام ١٩٥٩، وعلى هذا فلا توجد أرقام دقيقة بشأن الإنتاج. ولم تذكر المصادر الأمريكية والكولومبية التي اطلع عليها الباحث سوى أن التصنيع ازداد بشكل غير متوقع. أنظر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد الحقيقي":

"Statistical Survey of the Economy of Colombia, 1959; Horn, Op. Cit, p. 87.

(٣٧) من خلال تحديد الاحتياجات الاقتصادية طويلة الأجل لكولومبيا، قام المخططون الكولومبيون بتطوير برنامج التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية في عام ١٩٦٠. وقد جمعت خطة السنوات الأربع بين الاستثمار والمساعدات الفنية والبرامج الاجتماعية في استراتيجية منسقة على مستوى البلاد. كانت هذه الخطة تهدف إلى زيادة الإنتاج الصناعي بنسبة ٧,٦٪، وزيادة المساكن بنسبة ١٠,٢٪ ومستويات مماثلة من الزيادة في توليد الطاقة الكهربائية، والبنية التحتية للنقل، وتكنولوجيا الاتصالات. وكانت هذه بالضبط شكل برامج المساعدة الذاتية التي تطالب الولايات المتحدة جميع دول أمريكا اللاتينية بتنفيذها، راجع:

Perloff, Harvey S., Alliance for Progress: A Social Invention in the Making (Baltimore, 1969), p. 213; Henderson, Op. Cit, pp. 391–392; Long, Tom, Latin America Confronts the United States: Asymmetry and Influence, Cambridge University Press, 2015, pp. 60-61.

(38) FRUS, 1958–1960, Vol. V, American Republics, Microfiche Supplement, "Proposed program for assistance to Colombia's agrarian reform program," March 25, 1960, doc. CO-25; "Secretary's call on President Lleras Camargo of Colombia," April 6, 1960, doc. CO-27; "Call on the President by President Lleras Camargo," April 6, 1960, doc. CO-29; Long, Op. Cit, p. 61.

(39) Horn, Op. Cit, p. pp. 94-95.

(40) FRUS, 1961–1963, Vol. XII, American Republics, Editorial Note, (USGPO, Washington, 1996), p. 1; Costello, Thomas, the Guarantee of Freedom and Dignity? Colombian Land Reform, the Alliance for Progress, and the United States, Honors Thesis, Department of History, University of Connecticut, April 2015, p. 7.

(41) American Republics Cooperation Act and other Subjects, Hearings before the Committee on Foreign Relations : United States Senate, Eighty-Sixth Congress, Second Session on S. 3839, A Bill to Provide Assistance in the Development of Latin America and in the Reconstruction of Chile, and for Other Purposes, August 15, 1960, USGPO, Washington, 1960, p. 11

(42) Rabe, Op. Cit, p. 141.

(٤٣) كما حصلت كولومبيا على 45 مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد و ٢٥ مليون دولار من صندوق قروض التنمية.

Agency for International Development, Agrarian Reform and Development in Colombia, Spring Review, Counter Review, June 1970, p. 20; Horn, Op. Cit, p. 98

(٤٤) يجد التحالف من أجل التقدم أساسه المفاهيمي في نظرية التحديث. ولم يكن التحديث مجرد نموذج أكاديمي، بل كان مشروعًا سياسيًا من شأنه أن يسمح للولايات المتحدة بتوجيه التغيير الاجتماعي العالمي والتحكم فيه: «كان

التحديث أيضًا أيديولوجية، وإطارًا مفاهيميًا يعبر عن مجموعة من الافتراضات حول طبيعة المجتمع الأمريكي وقدرته على تغيير عالمه ضعيفًا ماديًا وثقافيًا. كان الأيديولوجيون الرئيسيون والمسؤولون عن ترجمة هذه الأفكار إلى توصيات سياسية هم والت روستو ولوسيان باي ودانيل ليرنر وجابريل ألموند وجيمس كولمان الذين وضعوا من خلال أعمالهم الركائز الأساسية لنظرية التحديث؛ ووفقًا لهذا المفهوم، فإن التنمية تتوافق مع ظهور وتعزيز قطاع حديث ينبغي أن يفرض نفسه تدريجيًا ويستوعب القطاع التقليدي من خلال عملية استقلال المؤسسات، وعلمنة الثقافة، والتمايز الاجتماعي، وتخصيص الأدوار والوظائف، وتقسيم العمل، وزيادة الاستثمارات. وفي نظريات التحديث في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، تُرجمت مشكلة التغيير الاجتماعي إلى البحث عن تصنيف عام للمرحلة الانتقالية يسمح بتعزيز الانتقال من المجتمعات التقليدية (ما قبل الصناعية) إلى المجتمعات الحديثة (الصناعية). وكانت القضية تتلخص في تحديد المراحل المختلفة التي ستؤدي من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وكذلك تحديد العناصر التي من شأنها أن توجه التغيير نحو التحديث. ويمكن إحداث عملية التحول هذه من خلال برنامج للهندسة الاجتماعية ينطبق على دول العالم الثالث والذي يتكون من سلسلة من التغييرات ذات الصلة المتكاملة في التنظيم الاقتصادي والهياكل السياسية وأنظمة القيم الاجتماعية. ولم يكن الأمر مجرد مسألة "حث" البلدان المتخلفة على محاكاة طريق النجاح الأمريكي فحسب، بل كان من الضروري تطوير جهاز وظيفي متطور، يتم تغذيته من الجامعات ومراكز الفكر في الولايات المتحدة، ويعتمد على موارد كبيرة من أجل المساعدات الخارجية التي يمكن أن توفر الموارد المادية والمعرفة التقنية والدافع الأيديولوجي اللازمة لإحداث التحولات المطلوبة. راجع:

Rostow, W.W., *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto*, Cambridge University Press, 1960; Pye, Lucien W.; *Politics, Personality, and Nation Building: Burma's Search for Identity*, New Haven: Yale University Press, 1962; Lerner, Daniel, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East*. New York: Free Press, 1958; Almond, Gabriel & James S. Coleman (eds.), *The Politics of Developing Areas*, Princeton University Press, 1960.

(45) FRUS, 1961–1963, Vol. XII, Report from the Task Force on Immediate Latin American Problems to President-elect Kennedy Washington, January 4, 1961, pp. 2-3; Rojas, Diana Marcela, *La Alianza para el Progreso en Colombia, Análisis político*, n° 70, Bogotá, Septiembre-Diciembre, 2010, pp. 95-96; Mayhew, Michelle C., *Poverty on the Periphery: U.S. Implementation of Modernization Theory in the Alliance for Progress and the War on Poverty*, M.A Thesis, West Virginia University, 2013, p. 57.

(46) FRUS, 1961–1963, Vol. XII, Draft Memorandum From the Consultant to the Task Force on Latin America (Gordon) to the President's Assistant Special Counsel (Goodwin), Washington, March 6, 1961, pp. 6-8.

(47) Public Papers of the Presidents of the United States: John F. Kennedy 1961, United States Government Printing Office, Washington, 1962, pp. 170-175, and D. A. H., *President Kennedy's Proposal*, March 13, 1961, pp. 674-675.

(48) Public Papers of the Presidents of the United States: John F. Kennedy 1961, p. 172, and (182) D. A. H., *President Kennedy's Proposal*, March 13, 1961, pp. 674-675.

(49) Public Papers of the Presidents of the United States: John F. Kennedy 1961, p. 726.

(٥٠) على سبيل المثال، بلغ تدفق رأس المال من الولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية في الفترة بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥١ حوالي ١,٦٢٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار. لكن العائد الذي حصلت عليه الولايات المتحدة—على كل رأس المال الأمريكي المستثمر في المنطقة—كان ٣,٠٧٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار. وفي عام ١٩٥٣ كان إجمالي الاستثمار الأمريكي ٦ مليارات دولار، حصل منها المستثمرون الأمريكيون على عائد قدره ١٢٠٠ مليون دولار. وقُدِّرَت الأرباح على الاستثمارات بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٣ بـ ٦ مليارات دولار، ومعنى هذا أن أمريكا اللاتينية كانت، واقعيًا، هي التي تصدر رأس المال إلى الولايات المتحدة، وليس العكس. ولما كانت عمليات التصدير لا تؤدي إلى تحقيق زيادة في ادخارات أمريكا اللاتينية، كانت النتيجة استنزاف رؤوس أموال تلك البلاد. راجع

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Foreign Capital in Latin America*, E/CN.12/360, New York, 1955, p. 15;

نجلاء مكاي، مرجع سابق، ص ص ١٢٨-١٩٢، ١٢٩.

(٥١) شرعت إدارة كينيدي، بالإضافة إلى هذه الموارد، في توفير الخبرة اللازمة رسم خطط التنمية وتصميم برامج الإصلاح. بيد أن الأمر لم يكن مجرد نقل للمهارات الفنية، بل كانت عبارة عن تطوير "هندسة مؤسسية" حقيقية يتم تنفيذها من خلال "خبراء يتم تعيينهم بالاتفاق مع الحكومات للعمل تحت إشرافهم بهدف إعداد مشاريع استثمارية، وأبحاث ميدانية وبرامج في مجالات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية والصحة التعاونية، والإسكان، والتعليم، والتدريب المهني، والضرائب. وتقدم مشاريع التنمية إلى بعثة وكالة التنمية الدولية (AID) في كل دولة، لإثبات جدواها واتساقها مع خطط التنمية الوطنية. ثم موافقة لجان المساعدة المالية والنقدية في واشنطن على اتفاقيات القروض. وفي المقابل، تم تشكيل لجنة من تسعة خبراء تسمى "لجنة الحكماء"، يكونون مسؤولين عن دراسة خطط التنمية الوطنية المقترحة من قبل الدول وتقديم التوصيات للوكالات المسؤولة عن صرف الأموال. وكان ينبغي أن يظهر التحالف كبرنامج للجهود المشتركة يكون لدول أمريكا اللاتينية صوتًا فيها. ومن الأمثلة على ذلك نهج المساعدة الذاتية حيث لا تهدف المعونة الأمريكية نفسها إلى حل المشاكل الناتجة عن الفقر وعدم المساواة، بل إلى توليد الحافز للجهود الوطنية لإجراء الإصلاحات. راجع:

Latham, Michael, *Modernization as Ideology: American Social Science and "Nation-Building" in the Kennedy Era*. (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2000), p. 83; Rojas, Op. Cit, p. 97.

(52) Camargo, Alberto Lleras, "The Alliance for Progress: Aims, Distortions, Obstacles", *Foreign Affairs*, Vol. 42, no. 1 (October 1963), p. 26.

(53) Mason, Edward Sagendorph, *Foreign Aid and Foreign Policy*, New York: Published for the Council on Foreign Relations by Harper & Row, [1964], p. 98; Dreier, John Caspar, "The Organization of American States and United States Policy", *International Organization*, Vol. 17, Issue 1 (Winter 1963), p. 48.

(54) Latham, Michael E., *Ideology, Social Science, and Destiny: Modernization and the Kennedy-Era Alliance for Progress*, *Diplomatic History*, Vol. 22, no. 2 (Spring 1998), pp. 199-217.

عبد الرؤوف عز الدين: التحالف من أجل التقدم ومشكلات التنمية في أمريكا اللاتينية، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية، عدد ٥٤، سبتمبر ١٩٦٥، ص ٩٩.

(55) Taffet, Jeffrey F., *Foreign Aid as Foreign Policy: The Alliance for Progress in Latin America* (Routledge, New York, 2007), pp. 67-68, 95-96; Rojas, Op. Cit, p. 98.

(56) Arismendi Giraldo, Federico, *La Alianza para el Progreso en la Historia Escrita: aspectos, reflexiones y acentos*, Facultad de Ciencias Sociales y Humanas, Historia, Universidad de Antioquia Medellín, Antioquia, Colombia, 2022, p. 56.

(57) Hernández, Rodríguez, Saúl Mauricio, *La influencia de los Estados Unidos en el ejército colombiano, 1951-1959* (Medellín: La Carreta Editores, 2006), p. 27, 210.

(58) Caballero Argáez, Carlos, Alberto Lleras Camargo, *Cuba y la Alianza para el Progreso*, en Lleras Camargo y John F. Kennedy, *Amistad y Política Internacional: Recuento de Episodios de la Guerra Fría, la Alianza para el Progreso y el Problema de Cuba*, Universidad de los Andes, 2014, pp. 25-27.

(59) Rojas, Op. Cit, pp. 98-99.

(60) Karl, Robert, From "Showcase" to "Failure": Democracy and the Colombian Developmental State in the 1960s, in Centeno, Miguel A. & Agustin E. Ferraro, *State and nation making in Latin America and Spain: the Rise and Fall of the Developmental State*, Cambridge University Press, 2019, p. 73.

(٦١) زهدي الشامي وآخرون: دراما أمريكا اللاتينية: دروس التنمية والتحدي الوطني، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١٥-١٩، ٢٤-٢٥.

(62) Taffet, Op. Cit, p. 150; Rojas, Op. Cit, p. 99.

(٦٣) منظمة الدول الأمريكية Organization of American States: منظمة إقليمية، تأسست في أبريل عام ١٩٤٨م، كما يُعد تأسيسها نتيجة لمعاهدة ريو دي جانيرو، المبرمة في ٢ سبتمبر ١٩٤٧، والتي بمقتضاها أقرت الدول الأمريكية أن كل اعتداء مسلح يقع من دولة غير أمريكية على جمهورية أمريكية يعد موجهاً ضد الدول

- الأمريكية بأكملها، ويباشر كل منها ضد المعتدي حق الدفاع المشروع المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. للمزيد راجع: محمد عزيز شكري الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٧، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو ١٩٧٨م)، ص ٢٧ - ٣٣
- (64) Rabe, Stephen G., *Eisenhower and Latin America: The Foreign Policy of Anticommunism*, (Chapel Hill, University of North Carolina, 1988), p. 110.
- (٦٥) تشكلت لجنة الـ ٢١ في سبتمبر ١٩٥٨ في إطار مجلس منظمة الدول الأمريكية لدراسة صياغة تدابير جديدة للتعاون الاقتصادي، وقد تجسدت مقترحات اللجنة في قانون بوجوتا في سبتمبر ١٩٦٠. انظر: محمود رجب الخويسكي: سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية في عهد الرئيس جون كينيدي (١٩٦١-١٩٦٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠١٣، ص ٥١.
- (٦٦) كارلوس سانز دي سانتاماريا: ولد عام ١٩٠٥ في بوجوتا، ودرس الهندسة المدنية وتخرج في جامعة كولومبيا في عام ١٩٢٨، وانتقل إلى فرنسا فحصل على الماجستير في الهندسة عام ١٩٢٩، وتقلد مناصب عدة منها سفير لكولومبيا في الولايات المتحدة وممثلاً لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورئيس اللجنة الأمريكية المشتركة للتحالف من أجل التقدم وعمدة بوجوتا، كما شغل مناصب وزارية منها وزارة الخارجية ووزارة الحرب ووزارة الاقتصاد الوطني، وتوفي عام ١٩٩٢، انظر:
- أحمد هادي سلمان: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ١٤٧.
- (67) Tirado Mejía, Alvaro, *Colombia en la OEA (Bogotá: Ministerio de Relaciones Exteriores, Banco de la República, El Ancora Editores, 1998)*, p. 139; محمود الخويسكي، مرجع سابق، ص ٩٣.
- (68) Schwartzberg, Steven, “Rómulo Betancourt: From a Communist Anti-Imperialist to a Social Democrat with U.S. Support”, *Journal of Latin American Studies*, Vol. 29, Issue. 3 1997, pp. 613–665.
- (69) “Colombia is Seen in Alliance Lead”, *New York Times*, December 17, 1961, p. 15.
- (70) “٥٠٠,٠٠٠ in Bogota Greet President on Alliance Tour”, *New York Times*, December 18, 1961, p. 1; Jacobs, Mathew D., “Reformists, Revolutionaries, and Kennedy Administration Public Diplomacy in Colombia and Venezuela”, *Diplomatic History*, Vol. 42, No. 5, 2018, p. 879
- (71) Address at a Dinner at the San Carlos Palace in Bogota, 17 December 1961 <https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/JFKWHA/1961/JFKWHA-065-001/JFKWHA-065-001>
- (72) FRUS, 1961-1963, Vol. XII, American Republics, Memorandum of Conversation, “Developments in the Dominican Republic Planning for Foreign Ministers’ Meeting on Cuban Problems”, December 17, 1961 (Washington: Government Printing Office, 1996), pp. 274- 277.
- (73) FRUS, 1961-1963, Vol. XII, American Republics, Telegram From the Department of State to the Embassy in Colombia, Washington, January 30, 1962, pp. 305-306; Argáez, Alberto Lleras Camargo, *Cuba y la Alianza para el Progreso*, pp. 46-47.
- (74) Vanegas, Farid Samir Benavide, *Foreign Assistance and Intervention: the Role of the USAID in Colombia*, *International Journal for the Semiotics of Law*, Vol. 16, 2003, pp. 195-196.
- (75) “The Charter of Punta Del Este”, See Appendix B in Taffet, Op. Cit, p. 211.
- (٧٦) شملت صادرات السلع الأساسية الثانوية الموز، والقطن، والتبغ، والماشية. ودعت الخطة إلى زيادة بنسبة ٤٦٤٪ في السلع المصنعة مثل المواد الكيميائية والإسمنت والمنتجات المصنعة.
- Castellanos, Marlén Domínguez & Gustavo Prieto Vargas, *Colombia Y la Alianza Para El Progreso, 1960 – 1970, Maestría en Ciencia Política, Universidad Católica de Colombia, Universitá Deglistudi di Salerno, Bogota, Colombia, 2014*, p. 115, 128.

(77) Field Proposed Program for FY 1963 Colombia. US Department of State U.S. Agency for International Development (USAID) December 1961.

(78) Kofas, Op. Cit, p. 45; Taffet, Op. Cit, p. 39; Horn, Op. Cit, p. 118.

(٧٩) وفيما يتعلق بعمل هذا الائتلاف، اقترحت وزارة الخارجية التقسيم التالي للجهود: سوف تركز الولايات المتحدة مساعدتها على مجالات الزراعة والصناعة والإسكان وتحسين إدارة الضرائب، مع بعض الاهتمام المحدود بالتعليم والصحة العامة. وسوف يركز البنك الدولي للإنشاء والتعمير اهتمامه على مجالات تخصصه التقليدية، وعلى وجه التحديد الطاقة والنقل. وسيولي مصرف التنمية للبلدان الأمريكية اهتمامًا خاصًا لنظم المياه والصرف الصحي. وستقدم منظمة الدول الأمريكية المساعدة التقنية ومساعدات مالية في مجال التخطيط التنموي والضرائب. وأخيرًا، سيولي المشاركون في لجنة المساعدة الإنمائية اهتمامًا رئيسًا لمشاريع محددة وصناعات محددة ستكون البلاد بحاجة إليها. واستنادًا إلى هذه الشروط، تستطيع الولايات المتحدة أن تتعهد بتوفير ٥٠٪ من التمويل الخارجي الذي يتطلبه برنامج كولومبيا الإنمائي على مدى ٣ أو ٤ أو ٥ سنوات وهو مبلغ يتراوح بين ٦٠ إلى ٨٠ مليون دولار سنويًا. ودعمت الولايات المتحدة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تحمل المسؤولية عن عقد اجتماع من المشاركين المحتملين في الائتلاف، وقيادة هذا الائتلاف، وتقديم المشورة إلى كولومبيا والمشاركين بشأن البرنامج بكامله. راجع:

United States Senate, Committee on Foreign Relations, Survey of the Alliance for Progress: Colombia, A Case Study of U.S. Aid (Washington, 1969), pp. 734-735; Rojas, Op. Cit, p. 102

(80) Horn, Op. Cit, p. 117-118.

(81) International Monetary Fund, Annual Report 1962, Washington, p. 142.

(82) U.S. Senate, Survey of the Alliance for Progress: Colombia, p. 675; Rojas, Op. Cit, p. 103.

(83) Magee, David Morris, the 1962 International Coffee Agreement: Past, Present and Future, M. A Thesis, McMaster University, 1973, p. 31

(٨٤) Horn, Op. Cit, p. 120.

(85) Horn, Op. Cit, p. 121.

(86) U.S Senate, Survey of the Alliance for Progress: Colombia, p. 639, Karl, Op. Cit, pp. 83-84.

(87) Szulc, Tad , U.S. Mission Is Flying to Chile To Speed Lagging Aid Program; U.S. Aid Mission Flying to Chile, Chileans Impatient, *The New York Times*, March 5, 1962, p. 1; Kofas, Op. Cit, p. 146;

نجلاء مكاي، مرجع سابق، ص ص ١٩٦-٩٧.

(88) FRUS, 1961-1963, Vol. XII, American Republics, Memorandum From Secretary of the Treasury Dillon to President Kennedy, Immediate Steps in furthering the Alliance for Progress, August 25, 1961, p. 63; Fajardo, Luis Eduardo, From the Alliance for Progress to the Plan Colombia: A retrospective look at U.S. aid to Colombia, Working Paper no.28, Working papers series no.1 Development Research Centre, Development Studies Institute (DESTIN), London, 2003, p. 9.

(89) Ibid, p. 10; Kofas, Op. Cit, p. 51;

أحمد هادي سلمان، مرجع سابق، ص ٣٠٩، ٣٣٨.

(٩٠) في نفس الأسبوع، أشارت السفارة الأمريكية في بوجوتا إلى أن "خطرًا حقيقيًا قد ينشأ إذا استغلت أحزاب المعارضة مؤشرات ضعف الدعم الأمريكي لكولومبيا في ظل التحالف من أجل الحصول على رأس المال الانتخابي. وإذا بدا هذا وشيكًا، فقد نضطر إلى النظر في تقديم اقتراح لمساعدات ضخمة من أجل تجنب إعاقة فرص الجبهة الوطنية في الانتخابات في مايو". راجع:

U.S. Senate, Survey of the Alliance for Progress, p. 774; Fajardo, Op. Cit, p. 10;

أحمد هادي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ٣٣٨.

(٩١) هناك اختلاف حول تاريخ اتفاق الدولتين على القرض، فيذهب هورن إلى أنه ١٣ مارس في حين يذكر باخاردو وتقرير مجلس الشيوخ إلى أنه ١١ أبريل ١٩٦٢ أي قبل أيام فقط من الانتخابات الرئاسية. كما توصلت الحكومة

الكولومبية كذلك إلى اتفاق مواز مع البنوك الأمريكية الخاصة للحصول على قرض منفصل بقيمة ٤٥ مليون دولار. راجع:

U.S Senate, Survey of the Alliance for Progress, p. 676; Fajardo, Op. Cit, p. 10; Horn, Op. Cit, p. 124.

(٩٢) وافقت كولومبيا على تخفيض الواردات بقيمة ما بين ٣١ و ٤١ مليون دولار شهرياً، وزيادة الإيداعات على الواردات ، وزيادة رسوم الاستيراد.

Karl, Op. Cit, p. 85; Horn, Op. Cit, p. 124, note. 144.

(93) Horn, Op. Cit, p. 125.

(94) Ibid, pp. 125-126; Karl, Op. Cit, p. 83.

(95) Taffet, Op. Cit, p. 159; Horn, Op. Cit, p. 124.

(96) U.S. Senate, Survey of the Alliance for Progress: Colombia, p. 10.

(97) Horn, Op. Cit, p. 130.

(٩٨) في لقاء للرئيس كينيدي مع السفير الأمريكي في بوجوتا، في ٨ يونيو ١٩٦٢، أطلع السفير فريمان الرئيس كينيدي على إعلان صحفي يحمل ختم "شعلة" التحالف من أجل التقدم، ويسلط الضوء على بعض أنشطة شركات النفط المملوكة للولايات المتحدة في مجال التعليم. وقال الرئيس كينيدي إن هذا المثال للمشاريع ذات "التأثير" التي تنفذها شركات أمريكية خاصة هو ما يحتاجه التحالف ككل. وأعرب عن رغبته في أن يكون لها معنى مماثل بالنسبة للشخص العادي في أمريكا اللاتينية. وأشار إلى الاجتماع الذي عقد مع كبار المسؤولين في الإدارة بشأن الحاجة إلى مشاريع يمكن أن يراها الناس ويلمسوها ويمكن أن يقدروا فيها الفائدة المباشرة التي تعود عليهم. وكانت المطارات والطرق ومشاريع الطاقة، وما إلى ذلك، مهمة لكن لم يكن لها تأثير مباشر على الأفراد وكان هذا هو المطلوب في المستقبل القريب. وأشار تايلور بيلشر Taylor G. Belcher - مدير مكتب شئون الساحل الغربي إلى برنامج إغاثة الحبوب القيرصي الأمريكي كمثال ممتاز على برنامج كان له تأثير في كل قرية من قرى الجزيرة البالغ عددها ٨٠٠ قرية بتمويل من برنامج PL 480 بالتعاون مع الحكومة المحلية.

FRUS, 1961-1963, Vol. X/XI/XII, Memorandum of Conversation, June 8, between President Kennedy and Ambassador Freeman, Sub: Report to the President on Colombia, June 8, 1962, pp. 146-147.

(99) Taffet, Op. Cit, pp. 69-73.

(١٠٠) جويرمو ليون بالنسيا : محامي وسياسي كولومبي ، ولد في عام ١٩٠٩ في مدينة بوبايان ، درس القانون في جامعة كاوكا، والتحق بحزب المحافظين فتم تعيينه بمنصب ممثل كولومبيا في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٩، أصبح وزيراً للخارجية خلال الفترة من ٣ مايو حتى ٢٥ يونيو ١٩٥٣. حصل على الدكتوراه في القانون عام ١٩٥٦، ورضحته الجبهة المدنية للانتخابات الرئاسية لكن بسبب الأحداث التي رافقت الإطاحة بروخاس تأجل ترشيحه لعام ١٩٦٢، إذ انتخب رئيساً لكولومبيا للمدة ١٩٦٢-١٩٦٦، وتوفي في عام ١٩٧١ في نيويورك عندما كان يشغل منصب سفير كولومبيا هناك.

David, Op. Cit, p. 518.

(١٠١) حصل بالنسيا، مرشح الجبهة الوطنية على ١,٦٧٤,٠٣٠ صوت ، بينما حصل الفونسو لوبيز ميشليس - الذي انشق عن الحزب الليبرالي وأسس حزب جديد أطلق عليه الحركة الثورية الليبرالية Movimiento Revolucionario Liberal - على ٦٢٤,٤٣٨ صوت، وحصل خورخي ليفا مرشح جناح أوسيينستا داخل حزب المحافظين على 309, 375 صوت وحصل روخاس على ٥٤,٩٦٠ صوت، كما حصل مرشحون مستقلون آخرون على عدد من الأصوات لم يتجاوز ٢١٣ صوت. انظر:

Silva Luján, Gabriel, "Lleras Camargo y Valencia: entre Reformismo y la Represión" en: Tirado Mejía, Álvaro (Dir) *Nueva Historia de Colombia*, Vol. II, (Bogotá: Editorial Planeta), 1989, p. 224.

(102) Taffet, Op. Cit, pp. 156-157.

(103) FRUS, 1961-1963, Vol. X/XI/XII, Memorandum of Conversation, among U. Alexis Johnson, President-elect Valencia and other U.S. and Colombian officials, Sub: "Meeting between President-elect Valencia and Department Officials", June 26, 1962, pp. 148-149.

(١٠٤) أثناء تواجده بالولايات المتحدة، زار بالنسيا مرافق توليد الكهرباء التابعة لهيئة وادي تينيسي والتي تم بناؤها كجزء من برنامج العهد الجديد الذي أطلقه الرئيس روزفلت في الثلاثينيات. وأبلغ بولز أنه أعجب بهذه المحطات وأعرب عن أمله في بناء قدرة كهربائية كولومبية مماثلة لتقوية الاقتصاد الكولومبي بشكل أكثر تطوراً. راجع:

Ibid, p. 151; Taffet, Op. Cit, p. 158.

(105) Fajardo, Op. Cit, pp. 10-11.

(U.S. Senate, Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 677. 106)

(١٠٧) في اجتماع للرئيس كينيدي مع السفير الأمريكي في بوجوتا في ٨ يونيو ١٩٦٢ قال السفير فريمان أنه كان يأمل في إبلاغه بالتطورات في بلد يمضي فيها التحالف من أجل التقدم قدمًا. وقال السفير إن الصحافة تتناول برنامج التحالف بشكل ممتاز، وأن المسؤولين الحكوميين ومجتمع الأعمال الأمريكي يقفون وراء ذلك تمامًا. وعندما سأل كينيدي ما إذا كان هذا النوع من النشاط من جانب شركات الأعمال الأمريكية في كولومبيا واسع الانتشار وعن نوع التنسيق القائم في هذا الشأن، أكد السفير أن مجتمع رجال الأعمال الأمريكي، لا سيما في العاصمة بوجوتا، منسق للغاية ومهتم جدًا بالمساهمة قدر الإمكان في نجاح التحالف. وعندما سأل الرئيس عن مدى التقدم الذي تحرزه لجنة الشؤون الثقافية والإعلام التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، قال السفير أن كولومبيا تستخدم كمشروع تجريبي وأن العمل التنظيمي يسير بشكل جيد في بوجوتا ويرأس المجموعة وزير الخارجية السابق تورباي. للمزيد راجع:

FRUS, 1961–1963, Vol. X/XI/XII, Memorandum of Conversation, June 8, between President Kennedy and Ambassador Freeman, Sub: Report to the President on Colombia, June 8, 1962, pp. 146-147.

(١٠٨) فرق السلام أو فيلق السلام Peace Corps : هي فرق من المتطوعين الأمريكيين للعمل خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، أسسها جون كينيدي ووافق عليها الكونجرس الأمريكي في مارس ١٩٦١ ، تقوم بمهام إنسانية لمساعدة البلدان النامية في مجال التعليم ومحو الأمية والتدريب المهني والزراعي ، وإيصال المواد الغذائية والصحية للمناطق الأشد فقرًا. وتعد هذه الفرق إحدى المنظمات التطوعية المنبثقة من برنامج التحالف من أجل التقدم، وقد بلغ عددهم في كولومبيا ٦١ متطوعًا وصلوا إلى كولومبيا في أكتوبر ١٩٦١ ، وكانت كولومبيا أول دولة لاتينية تستقبل متطوعي فرق السلام بعد توقيعها اتفاقية مشروع فيلق السلام في ١٦ مايو ١٩٦١ ينظر:

Purcell, Fernando Connecting Realities: Peace Corps Volunteers in South America and the Global War on Poverty during the 1960s, *Historia Crítica*, núm.53, Mayo-Agosto, 2014, pp. 129-154.

(109) FRUS, 1961–1963, Vol. X/XI/XII, Airgram A-145 from Bogota, Transmitting Memorandum of Conversation, Sub: The Violence Problem in Colombia, Bogota, September 5, 1962, pp. 153-156.

(١١٠) تفاقمت مشكلة البطالة في كولومبيا في هذا الوقت نتيجة تزايد أعداد العمالة في المدن. فقد ارتفع معدل البطالة في بوجوتا في الفترة ١٩٦٣-١٩٦٤ من ٧-٨٪ إلى أكثر من ١٢٪ في عام ١٩٦٧، وفي أبريل ١٩٦٧ تجاوزت ١٦٪. وبلغت البطالة في الوقت نفسه في مدن أخرى من البلاد -مثل ميدلين وكالي وبرنوكيلا ومانيزاليس- مستويات تتراوح بين ١٥ و ١٨٪.

Ocampo, José Antonio, Joaquín Bernal, La Consolidación del Capitalismo Moderno (1945-1986), en Ocampo, José Antonio (Dir) Historia Económica de Colombia, (Bogotá: Fedesarrollo, 2007), p. 305.

(111) Magee, Op. Cit, p. 31; Palacios, Marco, Coffee in Colombia, 1850-1970: An Economic, Social, and Political History, Cambridge University Press, 1980, p. 225; Taffet, Op. Cit, p. 158.

(١١٢) وقعت كولومبيا على اتفاقية البن الدولية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢، كما وقعت الولايات المتحدة على اتفاقية البن الدولية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢، لكن لم يصدق عليها مجلس الشيوخ حتى ٢١ مايو ١٩٦٣، ووقع الرئيس جونسون على الاتفاقية بشكل رسمي في ديسمبر ١٩٦٣، ولكن الاتفاقية طبقت بأثر رجعي. راجع:

FRUS, 1961–1963 Vols. X/XI/XII, Memorandum of conversation, September 27, between President Kennedy and Ambassador Sanz de Santamaría, September 27, 1962, p. 159.

(113) Johnson, David Conrad, "The International Coffee Agreement and Production of Coffee in Guatemala" Latin American Perspectives Vol. 37 No. 2 (March 2010), pp. 34-

- 49; Fisher, Bart S., *The International Coffee Agreement: A study in Coffee Diplomacy* (Praeger Publishers, 1972), pp. 71-80.
- (114) Federación Nacional de Cafeteros de Colombia, “Precio Externo del café Colombiano - promedio anual cafetero”.
- (115) نصت الاتفاقية على أن تضع كل دولة مصدرة شهادة للمنشأ مع كل شحنة بن، ثم ترسل نسخ من المستندات الأصلية إلى المقر الرئيس لمنظمة البن الدولية في لندن. وقام المستهلكون بدورهم بالإبلاغ عن الواردات إلى المنظمة التي تقوم بمطابقة الأرقام لضمان عدم انتهاك أي أعضاء لحصتهم. وبموجب قواعد المنظمة، كان من المفترض أن تؤدي أي انتهاكات للحصة إلى استقطاعات من الحصص، وقد تصل العقوبة إلى حد الطرد من الاتفاقية. لكن انتهاك العديد من المنتجين، وخاصة المنتجين الصغار، لحصصهم. للمزيد حول سلبات الاتفاقية وعبوبها. راجع:
- Bates, Robert H., *Open-Economy Politics: The Political Economy of the World Coffee Trade* (Princeton University Press, 1997), p. 146; Fisher, Op. Cit, pp. 82-83.
- (116) Second annual report of the President of the United States on the international coffee agreement: submitted to the Congress of the United States on January 19, 1967, (USGPO, Washington, 1967), p. 3; Palacios, Op. Cit, p. 251, 264.
- (117) U.S. Congress, House of Representatives, Committee on Ways and Means , Second Annual Report of the President of the United States on the International Coffee Agreement , Washington, 1967, p. 3
- (118) Richard M. Bird, “Coffee Tax Policy in Colombia,” *Inter-American Economic Affairs*, Vol. 22, No. 1, Summer 1968, pp. 75-76; Junguito, Roberto & Diego Pizano, *El comercio exterior y la Política Internacional del café*, (Bogotá: Fedesarollo, 1993), pp. 240-241.
- (119) Horn, Op. Cit, p. 152
- (120) Karl, Op. Cit, p. 89 .
- (121) FRUS, 1961–1963 Vols. X/XI/XII, Memorandum of conversation, September 18, between Rusk and Ambassador Sanz de Santamaría, Sub:” Colombian Request for \$60 Million Balance-of-Payments Loan and Counterpart Release”, September 18, 1962, pp. 156- 157.
- (122) شدد سانتاماريا على أنه على استعداد تام لتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بشأن إصلاح الصرف على أمل أن يكون للتقنيات النقدية التقليدية آثار جيدة. وقال إن الرئيس بالنسيا على علم بأرائه بشأن هذه المسألة، وأكد على مدى أهمية الدعم الأمريكي في هذا الجهد. وقال سانتاماريا انه لا يثق حقا في الدعم الاوربي. فالأوروبيون ببساطة لا يهتمون بمصالح الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية. ونتيجة لذلك، ستكون هي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية للدول الأمريكية المحرك الأساسي لدعم جهود التنمية في كولومبيا
- Ibid*, p. 157; Horn, Op. Cit, p. 153.
- (123) حاولت الحكومة الكولومبية السيطرة على وضع ميزان مدفوعاتها من خلال التلاعب بأسعار صرف العملات. فقد كان بإمكان الحكومة الكولومبية، من خلال وضع أسعار صرف عملات مرتقعة بشكل مصطنع بل وأسعار صرف منفصلة أعلى للبن، أن تجعل من السلع الكولومبية أكثر تكلفة في الأسواق العالمية كما سيقلل في الوقت نفسه من تكلفة البضائع المستوردة في كولومبيا.
- United States Agency for International Development website, *The Greenbook* (<http://qesdb.cdie.org/gbk>); Díaz-Alejandro, Carlos F., *Foreign Trade Regimes and Economic Development: Colombia*, (New York, 1976), p. 24.
- (124) Deans, Robert H., U.S. Foreign Assistance Programs: The Impact of Local Currencies in Economic Development, *The Journal of Developing areas*, Vol. 5, July 1971, p. 597; Rojas, Op. Cit, pp. 106-107.
- (125) U.S. Senate, “Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 686; Taffet, Op. Cit, p. 159.
- (126) Horn, Op. Cit, pp. 153-154.

(١٢٧) قبل انتصار سانز الصعب داخل الحكومة، وصفت سفارة الولايات المتحدة خطته بأنها "أكثر برامج الإصلاح الضريبي إثارة للإعجاب في أمريكا اللاتينية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

Karl, Robert A. *Forgotten Peace: Reform, Violence, and the Making of Contemporary Colombia*. Oakland: University of California Press, 2017, p. 162.

(128) Sanz de Santamaria, Carlos, *Una epoca dificil: Por qué una Transformacion revolucionaria?* (Ediciones Tercer Mundo: Bogotá, 1965), pp. 77-79; Horn, Op. Cit, p. 154.

(١٢٩) ينشأ «الخطر الأخلاقي» عندما تكون هناك حوافز مضمونة لطرف واحد في "عقد" للتصرف بطريقة لا تلائم تحقيق الأهداف الظاهرية التي وضع العقد لتحقيقها. راجع:

Fajardo, Op. Cit, p. 12, note. 65

(130) Horn, Op. Cit, p. 155.

(١٣١) أشار السكرتير الأول ديربورن إلى أن "الحقائق السياسية لعلاقتنا مع كولومبيا ونصف الكرة الغربي تجعل من المؤكد تقريباً أننا سنضطر إلى تقديم مستوى معين من المساعدة في هذه الظروف"، انظر:

FRUS, 1961–1963 Vols. X/XI/XII, DOS Guidelines for Policy and Operations: Colombia, December 1962, p. 160, 163.

أحمد هادي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ٣١٤-٣١٥.
(١٣٢) ساهمت الانفصالات والانقسامات التي حدثت في الحزبين الرئيسيين في تعقيد الأوضاع الداخلية في كولومبيا؛ إذ انقسم حزب المحافظين إلى ثلاثة أقسام اثنان منها موجودة قبل عام ١٩٦٣ (هما جناحاً لوريانستا وأوسينستا والثالث هو جناح النهضة (Alzatas))، أما الحزب الليبرالي فقد انقسم إلى قسمين هما الحزب الليبرالي، والحزب الليبرالي الثوري وكان الأخير من معارضي الجبهة الوطنية ويطلق على هذا القسم "الخط الناعم أو المعارضة المعتدلة"، وظهر قسم ثالث في عام ١٩٦٣ باسم الحركة الليبرالية المستقلة (MIL) Movement Independent Liberal (MIL) تكونت من ثلاثة أعضاء في الكونجرس الكولومبي، أطلق عليه "الخط المتشدد". فآثر ذلك على تشريع القوانين في عهد حكومة بالنسيا. وقد عادت المعارضة المعتدلة الناعم بقيادة لوبيز ميشيليس إلى الاندماج مع الحزب الليبرالي الرئيس عام ١٩٦٧ وأصبح ميشيليس وزيراً للخارجية بعد استقالة الوزير جيرمان زيا هيرانديث في عام ١٩٦٨، أما الخط المتشدد فقد تلاشى واختفى بعد انتخابات الكونجرس النصفية في كولومبيا في عام ١٩٦٨. انظر:

Hartlyn, Jonathan, *The Politics of Coalition rule in Colombia*, Cambridge University Press, New York, 1988, p. 86; Randall, Op. Cit, p. 234.

(133) CIA, "Opposition to Colombia's Austerity Program, November 16, 1962, <https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-00927A003800090001-3.pdf>; U.S. Senate, "Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 679; Rojas, Op. Cit, p. 106.

(134) FRUS, 1961–1963 Vols. X/XI/XII, Memorandum of conversation, September 18, between Rusk and Ambassador Sanz de Santamaría, Sub:" Colombian Request for \$60 Million Balance-of-Payments Loan and Counterpart Release", September 18, 1962, pp. 156- 157; U.S. Senate, "Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 680; Fajardo, Op. Cit, p. 12.

(١٣٥) أصرت الولايات المتحدة على استخدام المبلغ المكمل بالبيزو في تمويل مشاريع التنمية بدلاً من تقديم الدعم للموازنة العامة للحكومة. وشملت شروط القرض الأخرى خفض تعريف المبيعات الرسمية، وزيادة متطلبات الاحتياطات المصرفية والودائع من أجل سلف الاستيراد، وسن تشريع ضريبي جديد يهدف إلى ضمان توازن الميزانية مع توسيع مستوى الاستثمار الحكومي بما يتفق مع برنامج كولومبيا الإنمائي الذي مدته عشر سنوات، وتجنب العجز في الموازنة خلال عام ١٩٦٣.

U.S. Senate, *Survey on the Alliance for Progress: Colombia*, pp. 679-680; Rojas, Op. Cit, p. 106.

(136) Taffet, Op. Cit, p. 159; Horn, Op. Cit, p. 157.

(١٣٧) لقد تدخلوا للحفاظ على سعر صرف السوق الحرة عند ١:١٠.

- JUNTA DIRECTIVA DEL BANCO DE LA REPUBLICA, Acta del 9 de Enero de 1963, Banco de la República, 1963, pp. 1-14,
https://www.banrep.gov.co/sites/default/files/paginas/acta_jdbr_1963.pdf
 (١٣٨) ارتفعت تكلفة المعيشة خلال النصف الأول من عام ١٩٦٣ بنسبة ٢٧,٥٪ وارتفعت أسعار الجملة بنسبة ٢٣,٧٪. ولم يكن هذا أمرًا مألوفًا في الاقتصاد الكولومبي؛ لأن متوسط الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٢ بلغ ٥,٦٪ فقط، وكانت الزيادة السنوية في أسعار الجملة بنسبة ٤,٤٪ فقط.
- Banco de la República, Colombia “Consumer Price Index,” at
<http://www.banrep.gov.co/en/prices/consumer-price-index>; Taffet, Op. Cit, p. 160.
- (١٣٩) قالت إحدى صحف بوجوتا الليبرالية: "إننا نعيش في بلد يعاني من هذه الاضطرابات لدرجة أننا لا نعرف أي مفاجأة ستواجهنا في كل صباح، عجز جديد أو دين جديد، إجراء رسمي يصحح تدييرًا اعتمد في المساء السابق، أم مشكلة جديدة تتجاوز في خطورتها تلك التي نعرفها". كما بدأت حكومة بالنسب في الرد على الصراع الداخلي بشكل قمعي. فقد سحقت الحكومة مجموعات العمال التي أصبحت تنتقد الحكم بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة. وتركزت بعض هذه الاحتجاجات في الشركات الأمريكية العاملة في كولومبيا. فقد أدى إضراب ضخم لعمال شركة بتروليوم الكولومبية المملوكة للولايات المتحدة إلى توقف تام لعمليات إنتاج البترول وتكريره، واستخدام الجيش للسيطرة على الوضع، وفي نهاية المطاف حدوث سلسلة من التفجيرات في العاصمة بوجوتا. راجع:
- FRUS, 1961–1963 Vols. X/XI/XII, Memorandum of conversation, February 1, among DOS officials, Sub: “Discussion of Colombian Political Economic Problems”, February 1, 1963, pp. 163-164; Karl, Op. Ci, p. 90; Lsschot , Luis van, The Social Origins of Human Rights: Protesting Political Violence in Colombia's Oil Capital, 1919-2010, The University of Wisconsin Press, 2015, pp. 52-53.
 (140) Díaz-Alejandro, Op. Cit, pp. 23–25, 190; Randall, Op. Cit, p. 234.
 (141) FRUS, 1961–1963 Vols. X/XI/XII, Memorandum of conversation, February 1, among DOS officials, Sub: “Discussion of Colombian Political Economic Problems”, February 1, 1963, p. 53; Fajardo, Op. Cit, p. 12; Horn, Op. Cit, p. 159.
 (142) FRUS, 1961–1963, Vols. X/XI/XII, Microfiche Supplement, Airgram A–731 from Bogota, May 10, Sub: “Political Contingencies—Extra-legal Changes”, Bogota, May 10, 1963, pp. 165-170.
 (143) FRUS, 1961–1963, Vols. X/XI/XII, Microfiche Supplement, Memorandum of conversation, July 24, between President Kennedy and Ambassador Uribe Botero, Sub: Colombian Ambassador’s Presentation of Credentials to the President, July 24, 1963, p. 170.
 (144) U.S. Senate, “Survey on the Alliance for Progress: Colombia, pp. 152-153; Taffet, Op. Cit, p. 161.
 (١٤٥) ينص قانون المساعدات الخارجية الصادر عن الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٦٣ على عدم تحويل أموال التحالف إلى أغراض طارئة قصيرة الأمد مثل عمليات تعزيز ميزان المدفوعات وكل ما يلزم لتنفيذ التخطيط المالي قبل التوقيع على إتفاقية القرض. وتم التأكيد على ضرورة وجود أساس مناسب يربط صناديق التحالف من أجل التقدم بالتنمية الاقتصادية البعيدة المدى للبلدان المتلقية في حالات القروض غير المخططة.
- U.S. Senate, “Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 688; Offiler, Benjamin, the Alliance for Progress during the Kennedy and Johnson Administrations: Laudable idea, poorly implemented?, 49th Parallel, Vol. 24 (Spring 2010), p.13.
 (146) Fulton Freeman, Recorded interview by Dennis O-Brien, June 17, 1969, p. 20, 32, JFKL Oral History Program. <https://www.jfklibrary.org/asset-viewer/archives/jfkoh-fuf-01>; Fajardo, Op. Cit, p. 11
 (147) JFKL, Papers of John F. Kennedy, Presidential Papers, White House Staff Files of Sanford L. Fox, Report, Colombia President Elect Valencia Visit, June 25-26, 1962, Folder ‘Colombia subjects President Elect Valencia visit 6/62’, June 25, 1962.

- (148) Díaz-Alejandro, Op. Cit, pp. 23–25.
- (149) FRUS, 1961–1963, Vols. X/XI/XII, Microfiche Supplement, Memorandum of conversation, July 24, between President Kennedy and Ambassador Uribe Botero, Sub. Colombian Ambassador's Presentation of Credentials to the President, July 24, 1963, p. 170-171.
- (150) Berry, R. Albert, Politics of Compromise : Coalition Government in Colombia, Transaction Books, New Jersey , 1980, p. 136; Hartlyn, Op. Cit, p. 86; Abel, Christopher and Marco Palacios, "Colombia since 1958," in Leslie Bethell (ed.), The Cambridge History of Latin America, Vol. 8, Latin America since 1930: Spanish South America, ed. 637 (Cambridge, U.K., 1991), p. 642; Taffet, Op. Cit, p. 157
- (151) Horn, Op. Cit, pp. 134-135.
- (152) Rojas, Op. Ci, p. 106.
- (1٥٣) Townsend, J. C., Retrieving Lost Ideals: United States Foreign Policy towards Brazil, 1960-1968", PH. D Thesis, The University of Oklahoma, 1980, p. 199; Fajardo, Op. Cit, p. 14.
- (١٥٤) توماس مان : محامي ودبلوماسي أمريكي متخصص في شؤون أمريكا اللاتينية. التحق بوزارة الخارجية في عام ١٩٤٢، شغل منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية من ٣٠ سبتمبر ١٩٥٧، وسفير الولايات المتحدة السابق في السلفادور في ١٩٥٥-١٩٥٧، وبصفته مساعداً لوزير الخارجية للشؤون الأمريكية مثل الولايات المتحدة في العديد من المؤتمرات الاقتصادية، وساعد في صياغة قانون بوجوتا وأثناء وجوده في إدارة جونسون أصبح المتحدث الرئيسي للإدارة بشأن علاقات الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية، وتولى رئاسة التحالف من أجل التقدم. وغادر وزارة الخارجية في عام ١٩٦٦ بعد الانتقادات التي وجهتها إليه الصحافة الأمريكية بعد فشله في إقامة حكومة ديمقراطية مقبولة في الدومينيكان
- Dent, David W., Historical dictionary of U.S.-Latin American Relations , Greenwood Press, 2005, p. 285
- (155) Keih, L.Y, the Imperial Mind and U.S. Intervention in the Dominican Republic, 1961-1966", PH. D Thesis, University of Connecticut, 1999, pp. 173-175.
- (١٥٦) أحمد هادي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ٣١٨.
- Berry, Op. Cit, p. 140 (١٥٧)
- (١٥٨) خطة لازو: تعني الكمين، وقد دعت إلى برامج عمل مدني واسعة داخل مناطق العنف، وانشاء جهاز أمني متطور لمكافحة العنف إلى جانب العمل العسكري لاستهداف العناصر القيادية لقطاع الطرق ومطاردة قوات حرب العصابات والقضاء عليها نهائياً، أنظر:
- أحمد هادي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ص ٣٦٣-٣٦٦.
- rt Levinson, Jerome & Juan De Onis, The Alliance that lost its way : a Critical Repo) 159(on the Alliance for Progress, Quadrangle Books, Chicago, 1970, p. 151.
- (160) Fajardo, Op. Cit, p. 16.
- (161) Taffet, Op. Cit, p. 161-162.
- (١٦٢) بدأت الحكومتان التفاوض على اتفاقية القرض الجديدة في أواخر أغسطس ١٩٦٣. وتضمنت الشروط التي وضعتها الحكومة الأمريكية مقابل منح القرض وضع تقديرات لميزان المدفوعات لعامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، ووضع خطة لتعزيز الصادرات وميزانية للواردات للقضاء على العجز في ميزان المدفوعات، ووضع ميزانية حكومية لعام ١٩٦٣ تعتمد على الولايات المتحدة وبيان بالخطط المتعلقة بالخطوات الجديدة في إدارة الضرائب وسياساتها. فقد أراد المسؤولون الأمريكيون ضمان أنهم سيتمكنون من فرض إصلاحاتهم على الحكومة الكولومبية بعد الفشل الذريع لخطة سانتاماريا بشأن تخفيض قيمة العملة. ولم تذكر الشروط الأمريكية أي مشاريع تنموية. كما واصل المسؤولون الأمريكيون الضغط من أجل إصلاح سعر الصرف في كولومبيا، والعمل على نقل جميع المعاملات التجارية إلى سعر الصرف الرسمي، والسماح لهذا السعر بالتذبذب وفقاً لقوى السوق. لكن تأخر صرف القرض نتيجة تأجيل الكونجرس الأمريكي إقرار قانون الاعتمادات الأجنبية للسنة المالية ١٩٦٤، مما أجبر موسكوسو على تقديم ١٥ مليون دولار فقط للربع الأول من عام ١٩٦٤. لكن سانتاماريا اعترض على هذا؛ لأن قيمة القرض المقدم كانت بعيدة عن المبلغ الذي طلبه وهو ١٠٠ مليون دولار، مما قد يفسره البعض على أنه تراجع لثقة الولايات المتحدة في بالنسيا. وفي محاولة

لإنفاذ الموقف، تراجع راسك عن المطالبة بإصلاح سعر العملة، وكتب إلى فريمان يأذن بإبرام اتفاقية قرض مشروط بتبني كولومبيا برنامج إنتاج تصديري والحد من الواردات، والتحسين المستمر في تحصيل الإيرادات الضريبية. وفسّر سانتاماريا الموقف بأن المسؤولين الأمريكيين كانوا يتوقعون انقلابًا وقرروا حجب أموال المساعدات إلى أن تصل حكومة جديدة إلى السلطة. وانتقد بالنسبة موقف الكونجرس الأمريكي لأنه خفض أموال التحالف. راجع:

U.S. Senate, Survey on the Alliance for Progress: Colombia, pp. 690-693.

(١٦٣) في ٢١ فبراير ١٩٦٣، إستقال سانتاماريا من منصبه كوزير للمالية، بسبب موقف الحكومة الأمريكية لما عدّه مطالب متواصلة مقابل تقديم دعم ضعيف، كما أجبرته ضغوط المعارضة على تقديم استقالته بسبب فشل سياسته المالية. ولم يجد وزير المالية الجديد، ديجو كابي ريبستريو Diego Calle Restrepo، الذي كان يشغل في السابق منصب رئيس إدارة التخطيط الوطني، أي بديل سوى الموافقة على اتفاقية القرض الأمريكي نظرًا للمحنة المالية والاقتصادية التي تمر البلاد.

Kofas, Op. Cit, p. 61; Taffet, Op. Cit, pp. 161-162.

172-) Horn, Op. Cit, pp. 171-164

(١٦٥) عملية ماركيتاليا: عملية عسكرية نفذتها الحكومة الكولومبية في مايو ١٩٦٤ ضد أهم جمهورية من الجمهوريات السبع الخارجة عن سيطرتها بقيادة ميدانية مباشرة من الضباط والمستشارين الأمريكيين. وكانت هذه الجمهورية يقودها أثنان من العناصر الشيوعية، وتعد مثالاً لتجربة كاسترو في كوبا. وقد تمكن الجيش الكولومبي من اقتحامها، وإسقاط أول جمهورية أعلنت أنها مستقلة وتتخذ من النظام الشيوعي لها. لكن تمكنت العناصر التي فرت من ماركيتاليا من تأسيس أول حركة مسلحة منظمة باسم القوات المسلحة الثورية في كولومبيا الجيش الشعبي Fuerzas Armadas Revolucionarias de Colombia- FARC-EP في يولية ١٩٦٤ للمزيد راجع:

أحمد هدي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ص ٣٧٢-٣٧٤.

(١٦٦) من بين هذه الانتقادات أن معهد الإصلاح الزراعي الكولومبي (Instituto Colombiano de la Reforma Agraria)، الذي يديره أحد اقرباء بالنسيا، يعمل وفقا للمحسوبية ولا يقوم بواجباته التي تقتضي بتقديم المساعدات للمزارعين في عمليات استصلاح الأراضي وزراعتها. راجع:

.Kofas, Op. Cit, p. 63

(167) Hartlyn, Op. Cit, p. 121

(168) FRUS, 1964-1968, Vol. XXXI, South and Central America; Mexico, Paper Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, Washington, May 5, 1965 (USGPO, Washington, 2008), pp. 680-681.

(169) "MASSIVE AID WINS TIME FOR COLOMBIA; NATION IS WORKING TO CURB CHRONIC BUDGET DEFICITS", *NEW YORK TIMES*, JANUARY 17, 1964, p. 62.

(١٧٠) برنامج العمل المدني-العسكري Acción Civica Militar: افترض هذا البرنامج الذي يديره الجنرال ألفريدو رويز نوفوا، وزير الحرب في حكومة بالنسيا، أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة القادرة على إدارة برامج الإصلاح في المناطق النائية. فقد مد الجيش الطرق إلى المجتمعات المعزولة وطور برامج لتحسين الصرف الصحي، وتوسيع خدمات الطاقة الكهربائية، وتوفير التعليم الأساسي لسكان هذه المناطق. ومن بين أكثر البرامج طموحًا "عملية ماركيتاليا"، وهي برنامج تموله الولايات المتحدة بقيمة ٣٠ مليون دولار ويهدف إلى استعادة المنطقة التي يسيطر عليها قادة العصابات في محافظة توليما Tolima. راجع:

"Colombia Opens Drive on Outlaw", *New York Times*, May 31, 1964, p. 29; Abel and Palacios, Op. Cit, p. 644; Dix, Op. Cit, p. 160; Henderson, Op. Cit, p. 231.

(171) Kofas, Op. Cit, pp. 53-66.

(١٧٢) في ١٣ يولية ١٩٦٤ قدمت الحكومة الأمريكية، من خلال السفير الأمريكي الجديد كوفي أوليفر، قرصًا برنامجيًا بقيمة ٤٥ مليون دولار بموجب الشروط نفسها

U.S. Senate, "Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 678, 692.

(١٧٣) كان وزير الخارجية الأمريكي قد رفض طلب السفير أوليفر بالإفراج عن شريحة قدرها ١٥ مليون دولار من قرض يولية ١٩٦٤، وطالب بإجراء المزيد من الإصلاحات في كولومبيا. وأصر مان على أن القرض لن يكون متاحًا إلا إذا سمحت الحكومة الكولومبية للأسواق الرسمية بالتعويم أيضًا كما قامت من قبل عندما توقفت عن التدخل في سعر السوق الحرة وسمحت بتعويم سعر الصرف. وكانت هذه الخطوة مصدر قلق للحكومة الكولومبية بعد تجربتها مع تعويم سعر الصرف في الأسواق الحرة؛ حيث قفز سعر السوق الحرة من عشرة بيزوات إلى ثلاثة عشر

بيزو بحلول أوائل ديسمبر. وخوفاً من استمرار انخفاض قيمة البيزو، اضطرت الشركات الكولومبية إلى اللجوء إلى بنك الجمهورية لمبادلة البيزو بالدولار. وتبادلوا في يوم واحد ١٧,٥ مليون دولار بالبيزو، مما أدى إلى انخفاض احتياطات البنك المركزي إلى ٧٠ مليون دولار، وهو أدنى مستوى في خمسة عشر عامًا؛ لذلك شعر وزير المالية الكولومبي بالصدمة عندما أبلغه أوليفر أن المزيد من الأموال لن يكون متاحًا إلا بشرط إجراء إصلاحات إضافية، وأكد للسفير الأمريكي "إذا كانت الولايات المتحدة ترغب في إسقاط حكومة كولومبيا في المستقبل القريب، فليدها القوة على القيام بذلك من خلال الاستمرار في فرض شروط ووضع عقبات أمام التدابير الضرورية جدًا للحفاظ على الثقة المالية. راجع:

FRUS, 1964–1968, Vol. XXXI, Letter from the Ambassador to Colombia (Oliver) to the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Mann) Bogotá, November 18, 1964, p. 678; Telegram From the Embassy in Peru to the Department of State, Lima, December 9, 1964, pp. 678-680; U.S. Senate, "Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 696; Horn, Op. Cit, p. 184.

(١٧٤) انخفضت نسبة تصدير البن في عام ١٩٦٤ إلى ما يقرب من ٥٪ فقط من إنتاج البن في عام ١٩٥٤ بسبب سيطرة العناصر المتطرفة والعصابات والشيوخ على مناطق إنتاج البن في كولومبيا، راجع: أحمد هادي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ٣٤٧، هامش ١؛

Bergquist, Charles and Others, Violence in Colombia: the Contemporary Crisis in Historical perspective, SR Books, Wilmington, 1992, p. 132

(175) Taffet, Op. Cit, p. 163.

(176) U.S. Senate, Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 696; Horn, Op. Cit, p. 186.

(177) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Memorandum from the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Vaughn) to Secretary of State Rusk, June 4, 1965, pp. 684-688; Memorandum from the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) to President Johnson, June 30, 1965, pp. 689-690; Inter-American Development Bank, Sixth Annual Report-1965, p. 239; "Colombia Moving on Price Controls," *the New York Times*, January 16, 1965, p. 9; "Problem for Latins" *New York Times*, December 14, 1964; Dix, Op. Cit, p. 161.

(178) U.S. Senate, Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 811; Taffet, Op. Cit, p. 164.

(١٧٩) أكدت المخابرات المركزية الأمريكية أن أعداد قطاع الطرق تراجعت بنسبة ٨٠٪ على مدار عام ١٩٦٤، كما حقق الجيش مكاسب كبيرة ضد الجمهوريات الشيوعية. ولكن العنف في الريف بدأ يتخذ شكلاً جديداً عندما تحولت إلى اختطاف وقتل مدنيين ومسؤولين حكوميين. وكانت مجموعات أخرى، مثل جيش التحرير الوطني (National Liberation Army (ELN، على صلة بالجماعات الشيوعية الداخلية والخارجية. فقد قدمت الحكومة الكوبية المساعدة المالية والإرشاد، بما في ذلك التدريب لاثنتين وعشرين من أعضائها. وأشارت المخابرات الأمريكية إلى وجود اتصالات بين ايلن ومجموعات متمردة أخرى لتنسيق نشاطاتها بالإضافة إلى الاتصال بحركة اليسار الثوري الفنزويلية "MIR". وأكدت المخابرات الأمريكية أن جيش التحرير الوطني كانت لديه القدرة على التحول إلى قوة متمردة كبرى من خلال حث عدد كبير من الجماعات الشيوعية والطلابية على قبول قيادته، وهند بتشكيل قوة موحدة مكرسة للإطاحة بالحكومة، مما دفع المسؤولين الكولومبيين للنظر إلى المتمردين الشيوعيين على أنهم تهديد أمني للبلاد أكثر من قطاع الطرق.

CIA, Special Report, "Economic and Political Pressures on Colombian Government," May 14, 1965,

https://www.cia.gov/readingroom/docs/DOC_0000608060.pdf ;

CIA, "Cuban Subversion in Latin America," April 23, 1965,

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-00927A004800110002-8.pdf>

(180) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Telegram from the Department of State to the Embassy in Colombia, Washington, May 22, 1965, pp. 683- 684.

(١٨١) كانت نسبة الامتناع عن التصويت ما بين ٧٠ و ٧٥ ٪، مما أفضّل إقرار العديد من الإصلاحات التي طرحتها الحكومة

Dix, Op. Cit, p. 162; Díaz-Alejandro, Op. Cit, p. 196.

(١٨٢) أشارت تقديرات المخابرات الأمريكية أن نظام الجبهة الوطنية لم يعمل بشكل فعال خلال حكومة بالنسيا ، وأن الأزمات السياسية المتكررة أدت إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في كولومبيا، لكن حكومة بالنسيا قادرة على إكمال المدة المتبقية لها في السلطة، إلا أنها لن تتمكن من تحسين صورتها حتى لو عملت خلال هذه الفترة المتبقية على تنفيذ مشاريع مهمة. ومن المحتمل أن تحصل الأحزاب المعارضة على مقاعد برلمانية أكثر في الانتخابات التشريعية المقبلة، وتحرم الجبهة الوطنية من أغلبية الثلثين المطلوبة لتشريع القوانين، مع تزايد احتمالية وقوع انقلاب عسكري بدعم مدني- إذا فشل نظام الجبهة الوطنية في الانتخابات التشريعية. لكن الانقلاب العسكري لن يحل أيًا من مشاكل كولومبيا الأساسية، وقد يفتح الطريق أمام إقامة نظام جديد لحكومة مدنية أكثر توافقًا في التعامل معها، أو قد يؤدي إلى مدة من الحكم الاستبدادي غير الشعبي.

FRUS 64–68, Vol. XXXI, Letter from the Ambassador to Colombia (Oliver) to the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Mann), Bogotá, November 18, 1964, pp. 676- 678; National Intelligence Estimate, NIE 88–65, Prospects for Colombia, Washington, July 9, 1965, pp. 691- 692.

(183) Horn, Op. Cit, p. 188.

(184) Banco de la Republica, Colombia, “Producto interno bruto real total y por habante”, at <http://www.banrep.gov.co/es/pib>.

(١٨٥) كانت قيمة الصادرات الفعلية في عام ١٩٦٢ أقل بمقدار ٤٥ مليون دولار من المبلغ المتوقع في البداية. وارتفعت هذه الفجوة في عام ١٩٦٣ إلى ١٠٤ ملايين دولار.

CIA, “Economic and Political Pressures on Colombian Government,” May 14, 1965.

https://www.cia.gov/readingroom/docs/DOC_0000608060.pdf ;

(186) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Paper Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, Colombia, Situation and Prospects, Washington, May 5, 1965, p. 681.

(١٨٧) هيرناندو دوران دوسان: سياسي ليبرالي كولومبي، ولد في بوجوتا في عام ١٩٢٠، التحق في الجامعة الوطنية لدراسة القانون في عام ١٩٤٢. وانتخب عضوًا في مجلس النواب في عام ١٩٤٧، وشارك في الاحتجاجات ضد الرئيس أوسبينا ، فحكم عليه بالسجن عشر سنوات، فهرب إلى الولايات المتحدة وطلب اللجوء فيها، وعاد إلى كولومبيا في عام ١٩٥٨ عندما أعلن المجلس العسكري العفو العام، وتقلد مناصب وزارية خلال المدة ١٩٦٢-١٩٧٤ منها: وزارة المالية والمناجم والتعليم، ورئيسًا للكونجرس، وزعيمًا للحزب الليبرالي. ترشح للرئاسة في عام ١٩٨٩ لكنه لم يفز بها ، وتوفي في العاصمة الماليزية كوالالمبور في عام ١٩٩٨. ينظر أحمد هادي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ٣٤٩، هامش ١.

(188) Horn, Op. Cit, p. 189-190.

(189) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Telegram from the Department of State to the Embassy in Colombia, Washington, May 22, 1965, pp. 683-684.

(190) CIA, “Colombia under State of Siege”, May 28, 1965,

<https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP79-00927A004900040001-6.pdf>; U.S. Senate, Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 698; Piero Gleijeses, The Dominican Crisis: The 1965 Constitutional Revolt and American Intervention (Johns Hopkins University Press, 1978), pp. 72-75.

(191) Lyndon Baines Johnson Library (Here Cited as LBJL, Department Of State, Memorandum to Secretary of State Dean Rusk from the Assistant Secretary of State for InterAmerican Affairs, Jack H. Vaughn, Situation in Colombia, June 4, 1965, p. 3.

(192) Horn, Op. Cit, pp. 190-191.

(193) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Paper Prepared in the Bureau of Intelligence and Research, Colombia, Situation and Prospects, Washington, May 5, 1965, p. 682, note. 2.

- (194) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Memorandum From the Assistant Secretary of State for InterAmerican Affairs (Vaughn) to Secretary of State Rusk, Washington, June 4, 1965, p. 685, *note*. 3.
- (195) LBJL, Memorandum from the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) to President Johnson, Colombia, the White House, Washington, June 30, 1965, pp. 1-2; U.S. Senate, "Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 698.
- (196) Kofas, Op. Cit, p. 67; Taffet, Op. Cit, p. 165; Horn, Op. Cit, p.193.
- (197) LBJL, National Intelligence Estimate, NIE 88–65, Prospects for Colombia, Washington, July 9, 1965, pp. 6-7.
- (١٩٨) خواكين فالينخو أربيلاييز : مهندس مدني ورجل أعمال وسياسي ليبرالي كولومبي ، ولد عام ١٩١٢ في أنتيوكيا، درس الهندسة المدنية في جامعة أنتيوكيا وتخرج عام ١٩٣٥ ، أسس مجموعة شركات استثمارية في كولومبيا ، فاصبح من رواد الأعمال العمرانية، شغل منصب وزير المالية في عهد المجلس العسكري ووزير المالية والائتمان العام ١٩٦٥-١٩٦٦ ، وممثل كولومبيا الدائم لدى الأمم المتحدة ١٩٦٩-١٩٧٠ ، له مؤلفات عدة في مجال الاعمال والاقتصاد، وتوفي في عام ٢٠٠٥ . ينظر
- (199) Banco de la Republica Colombia, OFICINA PRINCIPAL, JUNTAMONETARIA, ACTASDELAJUNTAMONETARIADEL#51AL#103DE 1965 ; Department of State, Agency for International Development, Court Assistance Program , FY 1967, Colombia, Par II, October 1965, p. 124
- (200) Horn, Op. Cit, p. 195.
- (201) Ibid, p. 196.
- (٢٠٢) دعم هذا الخطة مسئولون آخرون في إدارة جونسون من بينهم ماكجورج باندي المساعد الخاص للرئيس لشئون الأمن القومي وتوماس مان الذي أصبح وكيل وزارة الخارجية للشئون الاقتصادية الذي أوضح انه: "إذا فشلنا في التوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب مع نهاية الاتفاق القائم، فإن التقدم الذي تم إحرازه يمكن أن يبدأ في الانهيار"
- FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Memorandum from the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) to President Johnson, Colombia, June 30, 1965, pp. 689- 690; Memorandum From the Director of the Bureau of the Budget (Schultze) to President Johnson, SUBJECT Loan for the Government of Colombia, Washington, October 29, 1965, p. 694, *note*. 3.
- (203) Horn, Op. Cit, pp. 195-196.
- (204) LBJL, Department of State, Memorandum from Benjamin H. Read to McGeorge Bundy, Sub: "Monthly Progress Report on Program Loan for the Government of Colombia", February 8, 1966; Taffet, Op. Cit, p. 166
- (٢٠٥) كان الهدف هو نقل ٧٥٪ من السلع من السعر التفضيلي إلى السعر المتوسط. راجع:
Banco de la Republica, Colombia, Oficina Principal 01, Junta Monetaria 058, Actas de La Junta Monetaria, 1965, pp. 597- 602; Diaz-Alejandro, Carlos F., The Colombian 1965-1966 Liberalization Episode, Center Discussion Paper, No. 185, Yale University, Economic Growth Center, New Haven, 1973, p. 15; Horn, Op. Cit, pp. 196-197.
- (٢٠٦) كان من المقرر أن يكون قرض المعونة جزءا من مجموعة مساعدات مشتركة تشمل (١) قرض إحتياطي من صندوق النقد الدولي قدره ٣٦,٥ مليون دولار للسنة المالية ١٩٦٦، بالإضافة إلى تمديد مبلغ إضافي قدره ٤٨,٥ مليون دولار من المدفوعات المستحقة في عام ١٩٦٦، و (٢) قرض من برنامج المعونة بمبلغ ٦٥ مليون دولار لتغطية السنة البرنامجية الجديدة اعتبارا من أكتوبر ١٩٦٥ إلى سبتمبر ١٩٦٦؛ (٣) إتفاق إستقرار الخزانة الأمريكية بمبلغ ١٢,٥ مليون دولار؛ (٤) ضمانات لبنك الاستيراد والتصدير حتى ١٥ مليون دولار؛ (٥) ١٠ ملايين دولار في شكل مساعدات بموجب PL-480؛ و(٦) قروض مشاريع معونة إضافية، انظر:
- U.S. Senate, "Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 701.
- (207) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Memorandum from the Director of the Bureau of the Budget (Schultze) to President Johnson, Sub. "Loan for the Government of Colombia", Washington, October 29, 1965, pp. 692-694.

(٢٠٨) شملت الشروط الأخرى المحافظة على استقرار سعر الصرف وعدم زيادة الأجور أو المرتبات. إلا أن بالنسبة لقرار رفع مرتبات الجيش والموظفين، وأعطى مزارعي البن استثناءً للحصول على أسعار صرف خاصة للعملات الصعبة. ويبدو أن هذا التصرف من بالنسبة يأتي من ارتباط هذه الفئات بالحياة السياسية. وأراد بالنسبة عدم التقريط في أصوات هذه الشرائح المهمة في انتخابات قريبة ستحدد شكل الكونجرس والحكومة القادمة. وبالرغم من عدم موافقة الولايات المتحدة على إجراءات بالنسبة المالية، إلا أن هذه الإجراءات كانت أحد الأسباب التي مكّنت الجبهة الوطنية من تحقيق الفوز في انتخابات ١٩٦٦ التشريعية.

U.S. Senate, "Survey on the Alliance for Progress": Colombia, p. 701;

أحمد هادي سلمان: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ٣٥٠.

(209) Horn, Op. Cit, p. 199.

(٢١٠) أحمد هادي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ٣٢٥.

(211) Farjardo, Op. Ci, p. 17.

(٢١٢) كارلوس ليراس ريستريبو Carlos Lleras Restrepo : سياسي واقتصادي كولومبي، نال شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية في عام ١٩٣٥ من الجامعة الوطنية الكولومبية، وشغل مناصب مهمة منها رئيس الحزب الليبرالي ١٩٤١-١٩٤٨، وعضوًا في الكونجرس الكولومبي ، ووزيرًا للخزانة (المالية)، كما شغل مناصب دولية منها نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (١٩٤٦) وممثل كولومبيا في مؤتمر جنيف (١٩٦٤)، تولى الرئاسة في كولومبيا لمدة ١٩٦٦-١٩٧٠. وقاد حكومة تسمى "التحول الوطني" التي قامت بعمل إصلاح واسع النطاق في الشؤون الاقتصادية. وتوفي عام ١٩٩٤ في بوجوتا.

Davis, Robert H., Historical Dictionary of Colombia, Latin American Historical Dictionaries, Number 23, Second Edition ,The Scarecrow press, London, 1993, p. 307.

(213) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Memorandum From William G. Bowdler of the National Security Council Staff to President Johnson, Colombian Congressional Elections, Washington, March 24, 1966, p. 695.

(214) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Letter From the Director of the Office of Colombian-Venezuelan Affairs (Hill) to the Ambassador to Colombia (Oliver), Washington, April 1, 1966, pp. 696- 697.

(٢١٥) حصل ليراس ريستريبو على ١,٨٨١,٥٠٢ صوت، وحصل منافسه على ٥١٩,٠٠٠ صوت. وحصل مرشحون آخرون (ليبراليون معارضون ومحافظون) على ٣٥٢ ألف و ٣٣٤ ألف على التوالي؛

Osterling, Jorge P., Democracy in Colombia: Clientelist Politics and Guerrilla Warfare, Transaction publishers, New Brunswick, 1989, pp. 99-110.

(٢١٦) أحمد هادي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٢١٧) طرح روستو أمام الرئيس جونسون اسم شخصيتين دبلوماسيتين يمكن أن يحلان محل السفير أوليفر الذي تم تعيينه مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الدول الأمريكية، وهما كلير تمبرليك، ويحمل خبرة كبيرة في شؤون أمريكا اللاتينية، و رينولد كارلسون وهو استاذ اقتصاد، ومدير برنامج الدراسات العليا للتنمية الاقتصادية في فاندربيلت، ومتخصص في مشاكل التنمية في أمريكا اللاتينية. وعدّ روستو أن كارلسون يمثل الاختيار الملائم للرئيس ريستريبو نظرًا لاهتمامه وخبرته بالتنمية الاقتصادية. وبالفعل وقع اختيار جونسون على كارلسون ليكون سفيرًا لوشنطن في بوجوتا، وقبل تولي ريستريبو مهام منصبه في أغسطس ١٩٦٦.

LBJL, Memorandum for President Johnson from Walt Rostow, Replacement for Ambassador Covey Oliver in Colombia, White House, July 16, 1966; Memorandum for President Johnson from Rostow, availability of Professor Reynold Carlson for Ambassadorship to Colombia, White House, July 30, 1966.

(218) LBJL, Action Memorandum for President from Assistant Secretary of State Lincoln Gordon, "your Possible Attendance at Presidential Inauguration in Bogota, Colombia", July 25, 1966.

(219) Taffet, Op. Cit, p. 167.

(220) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Memorandum from the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Colombia: "What We Achieved with Our Program Loan", Washington, September 19, 1966, pp. 700-701.

- (221) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Memorandum From the President’s Special Assistant (Rostow) to President Johnson, “Program Loan for Colombia for 1967”, Washington, November 15, 1966, p. 701.
- (222) Ibid, p. 702.
- (223) LBJL, Memorandum from the President’s Special Assistant (Rostow) to President Johnson, “\$100 Million Program Loan for Colombia”, White House, November 27, 1966, p. 1; Memorandum from Rostow for the Administrator-AID, “Presidential Authorization on Economic Assistance programs for Brazil, Chile, and Colombia for fiscal year 1967, White House, January 24, 1967.
- 224) U.S. Senate, “Survey on the Alliance for Progress: Colombia, pp. 710-711; the World Bank Group in Colombia, August, 1967, p. 12, 14; Horn, Op. Cit, p. 221.
- (225) Díaz-Alejandro, Op. Cit, pp. 203–205; Randall, Op. Cit, p. 236.
- (٢٢٦) اعتمد المسئولون الأمريكيون على صندوق النقد الدولي لإجبار الحكومة الكولومبية على قبول الشروط الجديدة، لكن هذه المفاوضات لم تسر على ما يرام. وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٦٦، التقى رئيس إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي، ريموند فروست Raymond Frost، بوزير المالية إسبينوزا Espinosa وحدد شروط تقديم المساعدة. فقد طلب فروست تخفيض قيمة البيزو، وعرض خيارين. الأول كان تخفيض "كبير" لقيمة العملة عن طريق خفض سعر الصرف للسعر الوسيط من ١٣,٥ بيزو إلى ٢٠ بيزو، أو ٣٢,٥٪ بحلول نهاية العام. وكان الخيار الآخر يتمثل في تخفيض "طفيف" لقيمة العملة من شأنه أن يخفض على الفور السعر المتوسط إلى ١٦,٢ بيزو (١٦,٧٪) وبعد ذلك يستمر في "التعديل" استنادًا إلى التقييمات الفصلية التي يجريها صندوق النقد الدولي لاحتياطي البلد من النقد الأجنبي راجع:
- Maullin, Richard L., “The Colombia-IMF Disagreement of November– December 1966: An Interpretation of Its Place in Colombian Politics” in Contemporary Inter-American Relations: A Reader in Theory and Issues, ed. Yale Ferguson, ed. (Englewood Cliffs, NJ, 1972); Kofas, Op. Cit, pp. 76–78; Abel and Palacios, Op. Cit, p. 648.
- (227) Díaz-Alejandro, Op. Ci, p. 28, 20;
- (٢٢٨) فرض ريستريبو قيودًا صارمة على الواردات، وخفضها من ٤٠ مليون دولار شهريًا إلى ١٢ مليون دولار. كما أنه استبدل سعر الصرف في السوق الحرة بسعر جديد لسوق رأس المال تم تحديده عند ١٦,٢٥ لمنع حدوث تهاافت على سوق البيزو. وقد عدّ السفير الأمريكي كارلسون هذه الإجراءات بأنها أكثر ضوابط لسعر الصرف شمولاً في تاريخ كولومبيا الحديث
- LBJL, Central Intelligence Agency, Directorate of Intelligence, Special Report, Weekly Review, Intelligence report on the political and economic situation in Colombia one year after the election of President Carlos Lleras, August 18, 1967.
- (229) Randall, Op. Cit, p. 236. Horn, Op. Cit, p. 222-223
- (230) Mares, David R., ‘State Leadership in Economic Policy: A Collective Action Framework with a Colombian Case’, Comparative Politics, Vol. 25 no. 4, July 1993, pp.455-473.
- (٢٣١) وتكون الزيادة الإحصائية أعلى إذا تم استبعاد المنتجات البترولية. فقد انخفضت الصادرات النفطية من متوسط ٧٩ مليون دولار في الأعوام من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ إلى متوسط ٥٣ مليون دولار في الأعوام من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠.
- Díaz-Alejandro, Op. Cit, p. 22; Bagley, Bruce Michael, “Colombia: National Front and Economic Development” in Robert Wesson (ed.), Politics, Policies, and Economic Development in Latin America (Stanford, 1984), pp. 124–160.
- (232) Kline, Harvey F., Colombia: Democracy under Assault (Boulder, 1995), pp. 99–100; Caballero Argáez, Carlos, La impronta de Carlos Lleras Restrepo en la Economía Colombiana de los años sesenta del siglo XX, Revista de Estudios Sociales, núm. 33, Agosto, 2009, p. 97.

(٢٣٣) تضمنت هذه الإصلاحات تحرير الواردات بنسبة ٢٠٪ وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ١٥٪، وزيادة الاستثمار في التعليم والزراعة بنسبة ٣٠٪، ووضع برنامج لتتبع الصادرات أدى إلى زيادة الصادرات الثانوية بنسبة ٣٥٪. وسمحت الحكومة الكولومبية في ٢٢ مارس ١٩٦٧ لقيمة الشهادة بالبدء في التآرجح، وهو تعبير أخف وطأة من كلمة تخفيض؛ حيث تراجعت قيمة الشهادة بعد ذلك بنسبة ١٦,٦٪ على مدار العام، من ١٣,٥٪ إلى ١٥,٧٤٪. بالإضافة إلى ذلك سمح تدفق العملات الصعبة للحكومة الكولومبية بالبدء في رفع القيود الصارمة على الواردات التي زادت من متوسط ١٩ مليون دولار شهرياً خلال الربع الأول من عام ١٩٦٧ إلى ٣٥ مليون دولار طوال بقية العام.

Taffet, Op. Cit, p. 170; Brando, Carlos Andrés, The Political Economy of Financing Late Development: Credit, Capital and Industrialization; Colombia 1940–67, PH.D, Thesis, Department of Economic History of the London School of Economics, 2012, pp. 102-119; Horn, Op. Cit, p. 226, note. 37.

(٢٣٤) أحمد سلمان، مرجع سابق، ص ٣٥٣.

(235) LBJL, Central Intelligence Agency, Memorandum for Chief of Western Hemisphere Division, Status of Cuban supported guerrilla insurgency in Colombia, April 7, 1967; Kofas, Op. Cit, p. 79; Randall, Op. Cit, p. 243.

(٢٣٦) أحمد هادي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ٣٥٣.
237() Fajardo, Op. Cit, p. 21.

(238) U.S Senate, Survey of the Alliance for Progress: Colombia, p. 679, 769.

(٢٣٩) أحمد هادي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ص ٣٥٤-٣٥٥.
(٢٤٠) Fajardo, Op. Cit, p. 22.

(٢٤١) ارتفع متوسط عدد القروض التي تم التعاقد عليها بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ إلى ٢٦٧ مليون دولار سنويًا، مقارنة بـ ١١٦ مليون دولار فقط في الفترة السابقة

U.S Senate, Survey of the Alliance for Progress, p. 679; Rojas, Op. Cit, p. 109.

(242) LBJL, Department of State, Agency for International Development, Memorandum from William Gaud to President Johnson, “Economic Assistance to Colombia”, February 15, 1968, pp. 5-6.

(243) Project Budget Submission FY 1970, Colombia, U.S. Department of State U.S. Agency for International Development (USAID)

(244) LBJL, Department of State, Agency for International Development, Memorandum from William S. Gaud to President Johnson, Sub: “Economic Assistance to Colombia”, February 15, 1968, p. 2; Project Budget Submission FY 1970, Colombia.

(245) LBJL, Department of State, Memorandum for the President from National Security Adviser Walt Rostow, Sub: “1968 Economic Assistance Program for Colombia”, February 24, 1968, p. 1; Fajardo, Op. Cit., p. 25.

)246(U.S. House of Representatives, Subcommittee on Foreign Operations and Government Information, Committee on Governmental Operations, Testimony of Marvin Weissman, Mission Director, U.S. Aid Mission to Colombia, January 29, 1968: U.S. Aid Operations in Latin America under the Alliance for Progress (Washington, 1969), p. 120.

(247) U.S. Senate, Survey on the Alliance for Progress: Colombia, p. 679.

(248) LBJL, Department of State, Memorandum from William S. Gaud requests President Johnson authorize negotiations with Colombia for an aid package, February 15, 1968, p. 2, 6.

(249) FRUS 1964–1968, Vol. XXXI, Memorandum from William G. Bowdler of the National Security Council Staff to the President’s Special Assistant (Rostow), Washington, April 19, 1968, p. 705.

(٢٥٠) وصل حجم المساعدات الأمريكية الاقتصادية المباشرة إلى كولومبيا في الفترة ما بين عامي ١٩٦٢-١٩٦٩، إلى ما يقرب من ٧٦١,٤٩ مليون دولار، مما جعلها ثاني أكبر متلق للمعونة في أمريكا اللاتينية خلال هذه الفترة.

LBJL, Department of State, Memorandum to President Lyndon B. Johnson from William Gaud regarding approval for a \$69 million AID (Agency for International Development) assistance package for Colombia, December 4, 1968, p. 1.

(251) Kofas, Op. Cit, p. 84

(252) U.S. Overseas Loans and Grants (Greenbook), constant-dollar 2006.

<http://gesdb.usaid.gov/gbk/>

(٢٥٣) كان هذان الفرضان عبارة عن قروض برنامجية وقطاعية، لكن ذهب كلاهما للمساعدة في حل مشاكل ميزان المدفوعات. راجع:

LBJL, "Memorandum for the President, Subject: 1968 Economic Assistance Program for Colombia," February 24, 1968, pp. 1-2; Memorandum for the President, Subject: Economic Assistance to Colombia, February 15, 1968, "Memorandum for the President, Subject: Economic Assistance to Colombia," December 4, 1968; Horn, Op. Cit, pp. 227-228.

(254) U.S Senate, Survey of the Alliance for Progress, Colombia, p. 717.

(255) Banco de la República, "Cotización del dólar: Información disponible a psrir de 1950".

(256) Arrieta, Evaristo, (ed.), *Cuentas nacionales de Colombia, 1965-1986* (Bogotá: Undated), p. 353

(257) Arrieta, Evaristo (ed.), *Ibid*, p. 353.

(258) Horn, Op. Cit, p. 230.

(259) Source: Banco de La República, "Índice de precios al consumidor"

(260) Banco de La República, "Producto interno bruto real y por habitante (a precios constantes de 1975)."

(261) CIA, "Colombia: After Effects of Political Overkill Could Weaken Lleras Government", June 13, 1968; "President Creates Crisis by Offering to Resign", June 28, 1968; Horn, Op. Cit, p. 232.

(262) *Ibid*,

(263) U.S Senate, Survey of the Alliance for Progress: Colombia, p. 669, 777; 797; Levinson, Op. Cit, p. 120; Randall, Op. Cit, p. 240;

شاكر العاشور، التحالف من أجل التقدم والتاكتيك الجديد للامبريالية، مجلة الطليعة، السنة ٩، العدد ١١، نوفمبر ١٩٧٣، ص ١٤٠؛ أحمد هادي سلمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كولومبيا ١٩٣٩-١٩٦٩، ص ٣٥٧